المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث

دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر



الدكتور

عبد القادر حمود القحطاني

إصدارات إدارة الثقافة والفنون - قسم الدراسات والبحوث

Dept. of Culture & Arts - Studies & Research Section

دراسات في تاريخ
الخليج العربي الحديث والمعاصر

دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر

د. عبد القادر حمود عبد العزيز القحطاني

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

الناشر : المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث

إدارة الثقافة والفنون

قسم الدراسات والبحوث

هاتف : ٤٨٧٧٢٨٣ (٩٧٤+)

فاكس : ٤٨٨٣٧٩٤ (٩٧٤+)

ص . ب : ٣٣٣٢ الدوحة

الطباعة : مطابع رينودا الحديثة

دراســـــات
في تاريـخ الخـــليج العـــربي
الحـــديث والمعـــاصـــــر

تأليـــف

الدكتور / عبد القادر حمود عبد العزيز القحطاني

٢٠٠٨

مقدمـــة

بادئ ذي بدء، لاحظت من خلال اطلاعي على المؤلفات التاريخية عن منطقة الخليج العربي أن قطر لم تستحوذ على اهتمامات الباحثين بالقدر المطلوب، وأن ما كتب عنها ما كتابات أكاديمية لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، وأنها لم تكن دراسات مستفيضة عبر تاريخها الطويل. ومن منطلق الاهتمام بتاريخ بلدنا العزيز قطر، وبحكم تخصصي في حقل التاريخ الحديث والمعاصر، فإن الواجب الوطني يحتم عليّ أن أسهم بالقدر المستطاع ببعض الأبحاث التي تتناول تاريخ قطر الحديث والمعاصر وعلاقتها بمحيطها الإقليمي والدولي، حتى يتسنى للقارئ الكريم والباحثين والمهتمين أن يكونوا على معرفة بتاريخها العريق.

وتتضمن هذه الدراسة عدة أبواب، البعض منها يركز على تاريخ قطر بصورة خاصة، والبعض الآخر يتناول بعض القضايا في دول الجوار، وذلك أن تاريخ منطقة الخليج العربي يشكل منظومة إقليمية واحدة يصعب فصله عن بقية الجوانب التاريخية في المنطقة عموماً.

تناولنا في الباب الأول العلاقات القطرية – العثمانية منذ عهد مؤسس النظام الحديث في إمارة قطر الشيخ محمد بن ثاني وابنه الشيخ جاسم - رحمهما الله - حتى خروج العثمانيين بصورة نهائية أثناء الحرب العالمية الأولى في ١٩ أغسطس ١٩١٥م.

وقد أوضحنا في هذا الباب الأسباب التي جعلت حكام البلاد حينذاك يفضلون العثمانيين على الإنجليز، وبينا كيف سارت العلاقات بين قطر والعثمانيين منذ دخولهم البلاد في شهر يوليو عام ١٨٧١م حتى خروجهم من البلاد، كما بيّنّا الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تعرضت لها قطر من جانب بريطانيا خلال فترة الوجود العثماني في البلاد وصمود الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني أمام تلك الضغوط حتى وفاته - رحمه الله - في يوليو ١٩١٣م.

وفي الباب الثاني تحدثنا عن العلاقات القطرية – البريطانية التي توثقت بين البلدين عقب وفاة الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني عام ١٩١٣م، وتسلم الشيخ عبد الله بن جاسم الحكم وخروج العثمانيين من البلاد عام ١٩١٥م، وتوقيع الشيخ عبد الله مع الإنجليز على معاهدة الحماية عام ١٩١٦م.

وقد تناولنا في هذا الباب جوانب العلاقات بين قطر وبريطانيا: السياسية والعسكرية والاقتصادية، وأشرنا إلى موقف قطر في الحربين العالميتين الأولى والثانية بوقوف قطر إلى جانب بريطانيا. كذلك أشرنا إلى موقف بريطانيا من أزمة الحدود القطرية – السعودية التي برزت مع بداية البحث والتنقيب عن النفط في البلدين في العقد الثالث من القرن العشرين. وأنهينا حديثنا في هذا الباب بالإشارة إلى قبول حاكم البلاد آنذاك تعيين أول معتمد سياسي بريطاني مقيم في البلاد، وتصدير أول شحنة من النفط إلى الخارج مع نهاية عام ١٩٤٩م.

وفي الباب الثالث تحدثنا عن وصول العتوب إلى قطر في القرن السابع عشر قادمين من إقليم نجد، وقد بينا أثر موقع قطر المطل على مياه الخليج العربي في حياة عشيرة العتوب المكونة من آل صباح وآل خليفة والجلاهمة، فمدة إقامتهم كانت قرابة الخمسين عاماً، واشتغالهم في النشاط البحري من غوص عن اللؤلؤ والمتاجرة به، والاشتغال بالتجارة والنقل البحري واحتكاكهم مع غيرهم من الناس، لا شك ترك أثراً كبيراً في سلوكهم وثقافتهم، مما كان له الأثر فيما بعد في إقامة نظامهم السياسي في إمارة الكويت والبحرين، ونجاحهم في كسب ولاء الناس لهم، وتحقيق النمو الاقتصادي والتطور العمراني في بلدانهم.

وفي الباب الرابع تناولنا موضوع مضيق هرمز الذي يعد البوابة الرئيسية للملاحة الدولية للخليج العربي وشريان الحياة للمنطقة، وبينّا أهمية هذا المضيق بالنسبة إلى منطقة الخليج العربي والعالم، فقد كانت جميع السفن المدنية والعسكرية وناقلات النفط والغاز تمر عبر هذا المضيق، وأوضحنا كذلك أسباب اهتمام دول العالم وفي مقدمتها الدول الكبرى بهذا المضيق الذي عن طريقه يصل النفط إليهم، وهو ما جعل هذه الدول ترسل أساطيلها الحربية إلى مياه الخليج أثناء الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) حماية لمصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

وفي الباب الخامس تحدثنا عن قضية الرق في منطقة الخليج العربي التي تعود إلى حقب تاريخية مضت، وعلى كاهل هذه الفئة المغلوبة على أمرها قامت الحضارات العالمية في مجال الزراعة والصناعة والعمران... إلخ. وكانت منطقة الخليج العربي ضمن المجتمعات التي استخدمت هذه الفئة للعمل والإنتاج كما في بقية المجتمعات القديمة والحديثة، ولكن الفرق أن المجتمعات العربية الإسلامية عاملت الرقيق أفضل بكثير مما كان يعامل به في المجتمعات

الأخرى. وقد التزمت المجتمعات الخليجية بقرار حظر تجارة الرقيق منذ منتصف القرن العشرين تقريباً وأصبح هؤلاء يمارسون حياتهم في المجتمعات العربية بكل حرية أسوة بغيرهم من أبناء المجتمع دون تمييز أو تفرقة.

وفي الباب السادس تحدثنا عن الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، "أبو موسى" وطنب الكبرى وطنب الصغرى، الواقعة عند مدخل مضيق هرمز في مياه الخليج، وكان ذلك في عهد الإمبراطور محمد رضا بهلوى شاه إيران، بعد خروج القوات البريطانية من الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م. وقد أوضحنا في هذا المبحث الهدف السياسي والاستراتيجي من وراء احتلال إيران لهذه الجزر، والموقف الرسمي والشعبي لدولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية من هذه القضية.

وأكدنا من خلال الوثائق والمصادر صحة عروبة الجزر، وأن على إيران أن تعيد هذه الجزر لأصحابها لما فيه مصلحة الأمة العربية والشعب الإيراني. وأشرنا إلى أن دولة الإمارات لن تألو جهداً في استعادة الجزر المحتلة مهما طال الزمن، لأن الحق لا يسقط بتقادم الزمن، ولا يضيع حق وراءه مطالب.

وفي الباب السابع والأخير تحدثنا عن فترة من تاريخ سلطنة عمان الحديث بين عامي ١٧٠٠ – ١٧٨٣م، وأوضحنا الأوضاع الداخلية في عمان في عهد دولة اليعاربة، والعدوان الذي تعرضت له البلاد من قبل الفرس، ودور والي صحار أحمد بن سعيد البوسعيدي في مواجهة الغزو الفارسي لبلاده وانتصاره عليهم، والثقة التي حصل عليها من شعبه مما أهله لأن يصبح إماماً للبلاد وأن يؤسس النظام البوسعيدي الذي يحكم سلطنة عمان إلى اليوم منذ تأسيسه عام ١٧٤٤م.

كان هذا استعراضاً موجزاً لمحتوى هذا الكتاب الذي أتمنى أن يسهم في تسليط الضوء على تاريخ قطر الحديث والقضايا الأخرى التي شملها الكتاب.

وبالله التوفيق،،،

د. عبد القادر حمود القحطاني

الدوحة ٢٠٠٧م

البـــــاب الأول

العلاقـات القطـرية – العثمانية

١٨٧١ – ١٩١٥م

العلاقات القطرية - العثمانية

١٨٧١ - ١٩١٥

لا شك أن الفترة بين عامي (١٨٧١ - ١٩١٥) تعد من أهم الفترات في تاريخ قطر الحديث والمعاصر، فقد تزامنت مع عهد الشيخ محمد بن ثاني المؤسس الأول لإمارة قطر الذي حكم في الفترة (١٨٥٠ - ١٨٧٨)، وكذلك مع فترة حكم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي حكم في الفترة (١٨٧٨ - ١٩١٣)، وأيضاً مع فترة التنافس العثماني - البريطاني في شبه الجزيرة العربية والخليج. وفي الحقيقة يعد هذا البحث محاولة متواضعة لدراسة علاقات هذين البلدين - قطر والدولة العثمانية - في هذه الفترة بالذات وذلك نظراً لما يكتنفها من الغموض وعدم الوضوح، فمن كتبوا عن تاريخ قطر الحديث والمعاصر عالجوا هذا الموضوع معالجة مقتضبة، وأهملوا الدراسات المستفيضة لواقع العلاقات السياسية بين البلدين وما حاط بهذه العلاقات من سلبيات وإيجابيات. ولذلك فقد حاولت من خلال اطلاعي على المصادر التي توفرت لديّ تتبع جوانب هذه العلاقات ومحاولة كشف بعض جوانب الغموض فيها.

تعود العلاقات القطرية - العثمانية إلى منتصف القرن السادس عشر الميلادي، فقد حاولت الدولة العثمانية حينذاك التصدي للوجود البرتغالي في شبه الجزيرة العربية والخليج وطرده من سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي، وتمثل ذلك بإرسالها حملة عسكرية بحرية خرجت من السويس في مصر لهذا الغرض ووصلت إلى ميناء عدن في ٣ أغسطس ١٥٣٨، ثم واصلت تقدمها إلى مسقط مع مطلع عام ١٥٤٦ بعد أن فشلت في القضاء على الوجود البرتغالي في ميناء (ديو) والسواحل الهندية[١]. وقد خاضت القوات العثمانية مع البرتغاليين عدة معارك على جبهة الخليج العربي، وانتهت هذه المعارك لصالح البرتغاليين بانتصارهم على الأتراك أمام سواحل مسقط عام ١٥٨١[٢]، واضطرت بقية

١- د. سيد مصطفى سالم. الفتح العثماني الأول لليمن (١٥٣٨ - ١٦٣٥)، معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٣٠، ١٣٥، ١٤٤.

٢- د. أحمد مصطفى أبو حاكمة. تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ - ١٩٦٥) ط١. ذات السلاسل - الكويت (١٩٨٤) ص ٢٠.

القوات العثمانية الموجودة في قطر وفي بقية إمارات الخليج العربية حينذاك إلى الانسحاب إلى قواعدها في الإحساء والبصرة والسواحل اليمنية[1].

ويرجع اهتمام الدولة العثمانية بمنطقة الخليج العربي في هذه الفترة بالذات إلى عدة أسباب أهمها:

١- محاولة مدحت باشا، والي العراق، تعويض بلاده عما فقدته من مناطق في إقليم البلقان، فضلاً عن مناوأة الإنجليز في الخليج انطلاقاً من ثقته بتجاوب أهالي المنطقة مع السلطان العثماني المسلم.

٢- فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م للملاحة الدولية مما أبرز أهمية منطقة الخليج العربي.

٣- قيام التنظيمات الحديثة في الدولة العثمانية، وبها أصبح الجيش العثماني جاهزاً لخوض المعارك بعد أن كسب خبرة قتالية في حرب القرم ضد روسيا[2].

٤- محاولة إحياء الخلافة الإسلامية، تمشياً مع فكرة الدعوة لإنشاء الجامعة الإسلامية، والقضاء على النفوذ الاستعماري الأوروبي في المنطقة وفي مقدمته النفوذ البريطاني[3].

وكان مدحت باشا التركي الذي ولد عام ١٨٢٢ يعد من أقدر الإداريين في الدولة العثمانية، ومن دعاة الإصلاح الذين طالبوا الدولة ببسط سيطرتها على شبه الجزيرة العربية بدعوى أن ذلك يمثل عنصر استقرار لها بحكم الرابطة الدينية بعكس ولايات البلقان المسيحية المدعومة من أوربا[4]. وقد تولى مدحت باشا ولاية بغداد في ٣٠ أبريل من عام ١٨٦٩ واستمر في منصبه حتى ٢٣ مايو ١٨٧٢[5].

١- قطر – الكتاب السنوي ١٩٩٢ – ١٩٩٣، إصدار وزارة الإعلام والثقافة والشؤون الإعلامية، مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٩٤ ص ٢٣.

٢- د. عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (١٨٦٨-١٩١٦)، ذات السلاسل – الكويت، ط٢، ١٩٨٠، ص ١٢٦-١٢٧.

٣- د. مصطفى عقيل الخطيب، سياسة إيران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦)، المؤسسة العالمية، الدوحة، ١٩٨٧، ص ٢٩٩.

٤- د. عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢)، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ١٩٨٤ ص ٣٩٢ – ٣٩٥.

٥- لجنة تدوين تاريخ قطر – مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، ج٢، (حملة مدحت باشا في شبه الجزيرة العربية ١٨٧١) للدكتور صلاح العقاد، مطابع دار العلوم – الدوحة، ١٩٧٦، ص ٩١٦ – ٩١٧.

حملة مدحت باشا على الإحساء عام ١٨٧١

على إثر النزاع الذي نشب بين أبناء فيصل بن تركي آل سعود على السلطة عقب وفاة والدهم في ديسمبر ١٨٦٥، وذلك بخروج سعود عن طوع أخيه الأكبر عبد الله الذي خلف والده على حكم الدولة السعودية الثانية بحكم ولايته للعهد، وقيام سعود بالاستيلاء على الإحساء والرياض، لجأ عبد الله إلى طلب النجدة من والي بغداد مدحت باشا[١].

وقد عرض عبد الله على والي بغداد تبعيته ودفع إتاوة سنوية للباب العالي، بشرط أن يعاد إلى الحكم، محذراً في الوقت نفسه من وقوع هذا الجزء تحت نفوذ الإنجليز الذين زعم أنهم يقفون إلى جانب سعود في النزاع الدائر بينهما[٢].

وجاء طلب عبد الله منسجماً مع تطلعات والي العراق الذي سبق أن أعلن في أبريل ١٨٧١ أن السيادة العثمانية تشمل الساحل الغربي للخليج العربي، فسارع إلى إلى إرسال حملة عسكرية إلى الإحساء تحت قيادة محمد نافذ باشا، وقد خرجت من البصرة في منتصف مايو ونزلت في رأس تنورة وتمكنت خلال شهر يونيو من بسط سيطرتها على إقليم الإحساء[٣].

ومما لا شك فيه أن حملة مدحت باشا على شرق الجزيرة العربية تمثل حدثاً مهماً بالنسبة لمنطقة الخليج العربي عموماً ولقطر بصورة خاصة، فهو في حقيقة الأمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ العلاقات القطرية – العثمانية في الفترة التي هي موضوع بحثنا هذا[٤]، ونجد أن مدحت باشا قد قسم لواء نجد كما تذكر بعض المصادر إلى ثلاثة أقضية وهي: قضاء الهفوف، قضاء القطيف، وقضاء قطر، وعينت الدولة العثمانية الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني شيخ قطر قائمقام لقضاء قطر[٥].

١- Musil. Northern. Negd. Newyork. 1978. P.275.

٢- ستيفن هيمسلي لونكريك. ترجمة: جعفر خياط. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ط٦، مطبعة الأديب البغدادية – بغداد، ١٩٦٨، ص ٣٥٨-٣٦٤.

٣- د. مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة، ١٩٧٥، ص ٥٢-٥٣.

٤- أحمد مصطفى أبو حاكمة، المرجع السابق، ص ٢٤٩. وانظر: مصطفى عقيل الخطيب، ص ٣٠٧.

٥- مصطفى النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق، ص ٥٥.

الحملة العثمانية على قطر

١٨٧١-١٨٧٢

من خلال اطلاعنا على المصادر الخاصة بتاريخ العلاقات القطرية – العثمانية نجد أنها تختلف فيما بينها حول كيفية دخول الأتراك إلى قطر عام ١٨٧١، فالبعض منها يذكر أن الحملة وصلت إلى البلاد بدعوة من الشيخ قاسم ابن حاكم قطر بينما كان والده يرفض الخضوع للنفوذ العثماني، وبعضها الآخر يذكر أن الأب والابن كانا موافقين على الحماية العثمانية على البلاد. فنجد (أبو حاكمة) يقول إن شيخ الكويت عبد الله الصباح توجه في شهر يوليو ١٨٧١ إلى الدوحة بحراً في مهمة لخصت بأنها كانت تهدف إلى إقناع الشيخ محمد بن ثاني شيخ قطر بقبول الحماية العثمانية، ولكن الشيخ رفض ذلك، في حين أن ابنه قاسماً، الذي كان يعد الحاكم الفعلي للبلاد نظراً لكبر سن والده، قبل العرض وقام برفع العلم العثماني فوق قصر الحكم في الدوحة. وفسر ذلك على أن قاسماً أراد من الحماية العثمانية تحقيق عدة أهداف منها تخليص بلاده نهائياً من نفوذ آل سعود ومن آل خليفة حكام البحرين[١]، وكذلك بسط السيادة القطرية على خور العديد الذي أراد الإنجليز انتزاعه من قطر، وإعادة بناء مدينة الزبارة، وإعادة النشاط التجاري إلى مينائها كما كان في الماضي، وكذلك التخلص من التجار الهنود رعايا بريطانيا الذين أصبحوا ينافسون الأهالي في التجارة وصناعة الغوص على اللؤلؤ والمتاجرة به. وقد نجح الشيخ قاسم إلى حد كبير في تحقيق تلك الأهداف[٢].

لكن المصادر المحلية تذكر أنه لم يكن هناك خلاف بين الشيخ محمد وابنه قاسم حول العلاقات مع الأتراك إطلاقاً، وأن هذا المفهوم الخاطئ عند بعض المؤرخين يعود إلى عدم فهمهم لطبيعة السياسة القطرية، فقد كان الشيخ محمد بن ثاني يوالي الإنجليز سادة البحر حفاظاً على سلامة الملاحة القطرية من التعرض لأعمال القرصنة البحرية، وفي الوقت نفسه كان ابنه قاسم يوالي الأتراك لضمان سلامة الحدود البرية القطرية المفتوحة مع الإحساء، وهذه السياسة المزدوجة حفظت البلاد من أي عدوان بحري أو بري[٣].

١- أبو حاكمة، المصدر نفسه. ص ٢٥٢.

٢- لجنة تدوين تاريخ قطر، ج ٢، ص ٩٣٤ – ٩٣٦.

٣- كتاب العهد، ص ٥٥.

ومن جهة ثالثة تؤكد المصادر العثمانية أنه نتيجة لنشاط أعوان سعود بن فيصل العدوانية المتكررة على قطر، طلب الشيخ محمد بن ثاني وابنه قاسم مرات عديدة من السلطات العثمانية في العراق إرسال جنود لحماية البلاد، وبناء على ذلك أرسل والي بغداد مدحت باشا سرية من القوات المسلحة الموجودة في الإحساء تحت قيادة المقدم عمر بك إلى قطر في يوليو ١٨٧١ للقضاء على الأشقياء أتباع سعود ثم العودة إلى الإحساء في غضون ثلاثين أو أربعين يوماً، وهذا يعني ضمناً أن الخطة العثمانية لم تستهدف في بداية الأمر وجوداً عسكرياً مستديماً في قطر.

والواقع أن معاهدة الهدنة البحرية الموقعة بين قطر وبريطانيا في ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ تعد بمثابة اعتراف رسمي من بريطانيا باستقلال وسيادة قطر، إلا أن قاسماً ربما بدوافع دينية لم يكن يرغب في الاعتماد على بريطانيا، وقد ساهم هذا في زيادة التقارب مع الدولة العثمانية خاصة بعد أن تعرضت البلاد لبعض الهجمات المعادية من قبل أتباع سعود بن فيصل دون أن تحرك السلطة البريطانية في الخليج ساكناً، مما جعل في الوجود العثماني نوعاً من الحماية ضد هذه التعديات[١].

وقد أعلن الشيخ قاسم آل ثاني صراحة التبعية للدولة العثمانية، وقام برفع العلم التركي فوق قصر الحكم وفوق قصره كدليل على قبوله للنفوذ العثماني[٢].

وفي يناير ١٨٧٢ وصلت حملة عثمانية أخرى إلى الدوحة يصحبها عبد الله الصباح شيخ الكويت على الباخرة التركية (آشور)، وكانت هذه الحملة العسكرية مزودة بمدافع ثقيلة. وبوصول هذه الحملة اكتمل الاحتلال التركي للدوحة، الذي بدأ بعد قيام مدحت باشا والي بغداد بزيارة لمنطقة الإحساء في شهري نوفمبر وديسمبر من عام ١٨٧١م. وقد صرح مدحت باشا الذي قام بضم الإحساء ونجد إلى ممتلكات الدولة العثمانية عقب عودته إلى بغداد أنه ينظر نظرة أكثر شمولاً واتساعاً إلى حدود سنجق – لواء نجد، ويرى أن هذه الحدود لا تشمل الإحساء وحدها، بل أيضاً قطر والبحرين وساحل عمان ومسقط[٣]. وقد رفضت

١- لجنة تدوين تاريخ قطر، ج ٢، ص ٩٣١ – ٩٣٢.

٢- د. بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج ٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨، ص ١٢١.

٣- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج ٣، القسم التاريخي، قسم الترجمة بديوان أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة – قطر، ١٩٧٥، ص ١٢١٧-١٢١٨.

بريطانيا هذا الادعاء على الفور في مذكرة احتجاج وجهتها إلى الباب العالي الذي بادر إلى نفي الادعاءات التي تقدم بها والي بغداد، وأكدت وزارة الخارجية العثمانية أنها لا تستهدف بسط نفوذها خارج قطر[١]. وفي أوائل عام ١٨٧٢ بعث والي بغداد بتقرير إلى حكومته أبرز من خلاله أهمية موقع قطر وطبيعة حياة المواطنين، جاء فيه: "إن قطر الواقعة في الجهة الشرقية من الإحساء، وبين عمان والبحرين، عبارة عن شبه جزيرة، وتتمتع بموقع مهم بين مناطق شبه الجزيرة العربية والخليج، ومياهها ومزروعاتها قليلة، ولذا فإن أهلها يعتمدون على صيد الأسماك واللؤلؤ ولديهم نحو ثلاثة آلاف قارب للقيام بهذه العمليات "[٢].

وقد اتفق الشيخ قاسم مع الأتراك على الآتي:

١- أن يتولى الشيخ قاسم مسؤولية حكم قطر وقائمقام في البلاد.

٢- إعفاء الدولة العثمانية قطر من دفع الضرائب التي اعتادت أخذها من بقية الولايات التابعة لها، وذلك بسبب افتقار قطر للحاصلات الزراعية.

٣- وجود قوة تركية في قلعة البدع كرمز للسيادة العثمانية وللدفاع عن البلاد ضد أي هجمات قد تتعرض لها من الشمال والجنوب بصورة خاصة[٣].

وفي الواقع يعد وصول الأتراك إلى قطر بداية حقيقية للمواجهة بين بريطانيا والدولة العثمانية في المنطقة، وإن كانت بريطانيا ظلت حريصة على عدم الدخول مع الدولة العثمانية في صراع سياسي أو عسكري مكشوف، واكتفت بخلق المشاكل لها مع المشيخات المجاورة[٤].

ويعود الصراع الإنجليزي العثماني إلى أهمية قطر جغرافياً فهي تقع وسط الخليج العربي، وتعد حداً فاصلاً بين الساحل الجنوبي للخليج الذي لا يسمح الإنجليز بوصول قوة خارجية إليه، والساحل الشمالي الذي اعتادوا حتى ذلك الوقت أن يتركوا أموره للسلطات

١- د. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي. ذات السلاسل – الكويت. ط١، ١٩٨٤، ص ٢٤٠ – ٢٤٢.

٢- لجنة تدوين تاريخ قطر. ج ٢، ص ٩٣٤.

٣- أحمد العناني، المعالم الأساسية لتاريخ الخليج وبحوث أخرى، مؤسسة دار الشرق للطباعة. ط١، ١٩٨٤، ص ١٤٩ – ١٥٠.

٤- د. محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٠١.

المحلية[1]. وقد ازداد قلق بريطانيا من تطلعات العثمانيين لبسط نفوذهم على البحرين، وخاصة بعد قيام مبعوث تركي في نهاية عام ١٨٧١ أثناء زيارة مدحت باشا للإحساء بزيارة للبحرين وطلبه من الشيخ عيسى بن علي آل خليفة إقامة مستودع للوقود تستخدمه السفن العثمانية، وقد رحب شيخ البحرين بهذا الطلب وتبرع بأرض البناء، غير أن السلطة البريطانية حالت دون تنفيذ المشروع التركي[2].

وعلى الرغم من هذا الموقف البريطاني المتشدد من محاولة التوسع التركي في منطقة الخليج العربي، أعلن وزير خارجيتها جرانفيل يوم ١٨ أغسطس ١٨٧١ أن الحكومة البريطانية لا ترغب في التدخل في علاقات الدولة العثمانية مع قطر أو بينها وبين بقية أهالي منطقة الخليج ما دام أن تلك العلاقات لا تمس المصالح البريطانية والمعاهدات المعقودة بينها وبين شيوخ المنطقة[3].

وكان مساعد المقيم السياسي البريطاني في الخليج، ميجور جرانت، قد وصل إلى الدوحة عقب دخول القوات التركية مباشرة إلى قطر، بتكليف من المقيم السياسي البريطاني بيللي وحكومته، والتقى خلال الزيارة بالشيخ قاسم واستفسر منه ما إذا كان قد قبل الحماية العثمانية، وهو ما يعد، على حد تعبيره، إخلالاً باتفاقية ١٨٦٨. فرد عليه قاسم قائلاً إنه قبل الحماية العثمانية لأنه لم يجد حماية كافية من جانب بريطانيا من جهة البر، وأنه ليس له دخل في معاهدة الهدنة إذ لم يكن أحد موقعيها[4]، كما أن اتفاقية ١٨٦٨ تقتصر على السلام البحري ولم تنص على منع قطر من إقامة علاقات مع الدول الأخرى.

ويمكن القول إن العلاقات القطرية – العثمانية مرت بمرحلتين: الأولى من عام ١٨٧١ – ١٨٨٧، والثانية من عام ١٨٨٧ – ١٩١٣م.

ففي المرحلة الأولى عرف الشيخ قاسم بولائه وإخلاصه للدولة العثمانية، ورفضه التعامل مع الإنجليز الذين كانوا يرتبطون بعلاقات صداقة مع آل خليفة حكام البحرين الذين كان

١- لجنة تدوين تاريخ قطر، ج ٢، ص ٩٢٩.

٢- صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ١٧٧.

٣- د. محمد عرابي نخله، تاريخ الإحساء السياسي (١٨١٨-١٩١٣) ذات السلاسل – الكويت، ١٩٨٠، ص ٢٠٧.

٤- لوريمر، دليل الخليج، ج ٣، ص ١٢١٨. وانظر: تدوين تاريخ قطر، ج ٢، ص ٩٣٣.

على خلاف معهم. كما كان قاسم في هذه المرحلة هو الرجل الأول وصاحب القرار في البلاد، يدير جميع أمور البلاد بمساعدة أخيه الشيخ أحمد، ولم تكن للأتراك إلا السلطة العسكرية المتمركزة في مدينة الدوحة وضواحيها، وعقب وفاة والده الشيخ محمد بن ثاني في عام ١٨٧٨عينته الدولة العثمانية حاكماً رسمياً و"قائمقام" لقطر[١].

وفي عام ١٨٨٤ أصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرماناً سلطانياً بترقية قاسم من رتبة قائمقام إلى رتبة قبوشي باشا، تكريماً له - كما وصفته الوثيقة العثمانية - لإخلاصه للدولة وحسن إدارته لقطر، ووقوفه أمام الأطماع الإنجليزية، وخصصت له راتباً شهرياً، غير أن الشيخ قاسماً تنازل عن الراتب، كي تكون علاقته مع الدولة العثمانية علاقة لا مركزية[٢]. ولكن هذه العلاقات الحسنة بين قطر والدولة العثمانية شهدت فيما بعد تأزماً بسبب محاولات الأتراك التدخل في شؤون البلاد واختصاصات شيخها (ابن ثاني) ومحاولة إحداث تنظيمات جديدة في البلاد بما لا يتفق ومصالح الشعب القطري. وقد أدت هذه المحاولات التركية كما سنعرف في الصفحات القادمة إلى مواجهات عسكرية دامية بين الجانبين[٣].

وقد بدأت العلاقات القطرية – العثمانية تتأزم منذ عام ١٨٧٥ كما يتبين لنا من التقرير الذي بعثه مساعد المقيم البريطاني في الخليج في العام ذاته إلى حكومته والذي جاء فيه أنه وجد شيوخ آل ثاني الذين رحبوا بالأتراك في بلادهم في بداية الأمر كوسيلة لمناوأة الإنجليز الذين يرتبطون بعلاقات صداقة مع شيوخ البحرين، متضايقين جداً من ممثل تركيا في الدوحة (قاسم آغا) الذي يصر على أن يستشيره الشيوخ في كل كبيرة وصغيرة، إضافة إلى ما يحصله الأتراك من أموال كثيرة من الشعب تتراوح بين تسعة آلاف وعشرة آلاف قران[٤] [×]. ولكن رغم هذا التوتر بين الجانبين إلا أنه لم يصل إلى درجة المواجهة، بل سعى كل طرف إلى تهدئة الوضع وتسوية الخلاف فيما بينهما.

١- د. زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربية، دار النهضة العربية – بيروت، د.ت، ص ٣٧٦.

٢- وثائق التاريخ القطري – قسم الوثائق بمكتب أمير دولة قطر، ج ٢ (١٨٦٨- ١٩٤٩). المطبعة الأهلية، الدوحة، ١٩٧٩ ص ١٠٢.

٣- عبد العزيز محمد المنصور، المرجع نفسه، ص ١٤٦.

٤- لوريمر، ج٣، ص ١٢٢٠-١٢٢١. وانظر: محمود حسن الصراف، ١٠٨.

(×) القران: عملة ضربت في فارس، وهي تعادل في قيمتها الريال الحجازي.

محاولة إعادة بناء الزبارة عام ١٨٨٠م:

تقدم الشيخ قاسم في عام ١٨٨٠م بطلب إلى السلطة العثمانية للقيام بمساعدته في إعادة بناء مدينة الزبارة والعمل على إعادة النشاط التجاري إليها كما كان في الماضي. وقد استجابت السلطة لذلك، وبدأ العمل في بنائها وإعادة توطين بعض القبائل القطرية فيها، كما تم رفع العلم التركي، ووضع مركز للشرطة وحاكم تركي فيها. وإزاء ذلك، بعث المقيم البريطاني بتحذير إلى الشيخ قاسم من محاولة إقامة منشآت في الزبارة، على اعتبار أنها منطقة نزاع مع البحرين، ولكن نلاحظ أن الإنجليز لم يقوموا بأي عمل عسكري ضد قطر لوقف العمل في الزبارة[١]، وهذا يوحي لنا أن بريطانيا كانت تعلم أن الزبارة قطرية، ولكنها أرادت استخدامها ورقة ضغط على الشيخ قاسم الذي فضل العثمانيين على الإنجليز.

ويشير (العناني) إلى أن الأتراك رفضوا التعاون مع قاسم في تنفيذ فكرة إعادة بناء الزبارة الواقعة في شمال قطر، وأيضاً رفضوا التعاون معه في بناء منطقة خور العديد الواقعة في جنوب البلاد، مما أدى إلى توتر في العلاقات بين الشيخ قاسم والأتراك الذين خيبوا آماله في الوقوف إلى جانبه والتعاون معه[٢]. ومع أن بريطانيا كما أشرت لم تقم بعمل عسكري ضد قطر حينذاك، إلا أنها لجأت إلى وسيلة أخرى من وسائل الضغط على الشيخ قاسم وهي مصادرة الأموال التي كان مودعها في كل من البحرين وبومباي. وقد احتج متصرف الإحساء العثماني على ذلك في كتاب بعثه إلى شيخ البحرين عيسى بن علي، طالبه فيه برفع الحجز عن أموال الشيخ قاسم وإعادتها إليه فوراً، محذراً إياه من تحمل دفع الفوائد المقررة عن أي تأخير يحدث في تسليم تلك الممتلكات التي قدرت بأكثر من ٨١,٠٠٠ روبية، ولكن الشيخ عيسى رد وبإيعاز من السلطة البريطانية قائلاً إن المصادرة تمت بأمر من الحكومة البريطانية[٣]. وهذا الحدث كان أيضاً اختباراً ثانياً للأتراك الذين أظهروا عجزهم عن حماية الممتلكات القطرية ضد الضغوط التي تمارسها بريطانيا على قطر، بل إن بريطانيا أعلنت في عام ١٨٨١ رفضها الاعتراف بالسيادة العثمانية على شبه جزيرة قطر خارج

١- جون.س. ولينكسون، ترجمة، مجدي عبد الكريم. حدود شبه الجزيرة العربية، ص ٣٢١، مطبعة مدبولي، القاهرة ١٩٩٤، ص ٤٨ - ٥٠. وانظر، زاهية قدورة: ص ٣٧٨.

٢- أحمد العناني. المصالح الأساسية لتاريخ الخليج، ص ١٥٨.

٣- محمود حسن الصراف. المرجع السابق، ص ١٠٢ - ١٠٣.

مدينة الدوحة، ومنحت سفنها في هذا العام حرية مطلقة على طول ساحل قطر، بشرط تسليم الأسرى الذين يتم أسرهم داخل الحدود العثمانية إلى السلطات التركية في الدوحة[١].

وفي عام ١٨٨٢ قام روس المقيم البريطاني في الخليج بزيارة للدوحة، والتقى بالشيخ قاسم وطلب منه تقديم اعتذار للحكومة البريطانية إزاء ما لحق برعاياها التجار الهنود من إهانات وأضرار على أيدي أتباعه والقيام بتقديم التعويضات اللازمة عن تجارتهم التي نهبت، واضطر الشيخ قاسم إلى دفع مبلغ ثمانية آلاف روبية للمقيم البريطاني.

وإزاء ذلك، احتجت الدولة العثمانية على بريطانيا وطالبتها برد الأموال التي تم أخذها من الشيخ قاسم، فرد وزير خارجية بريطانيا اللورد جرانفيل قائلاً إن أخذ المبلغ من قاسم كان أمراً قانونياً، وإن الحكومة البريطانية تؤكد من جديد عدم اعترافها بالسيادة العثمانية على ساحل قطر[٢]، وإن الحكومة البريطانية لن تتخلى عن حقوقها في قطر وفي المحافظة على سلامة الملاحة في مياه الخليج وسلامة رعاياها الذين هم في حمايتها.

وكررت بريطانيا اتهامها في عام ١٨٨٧ للشيخ قاسم بالاشتراك مع رعاياه في أعمال القرصنة البحرية ضد سفن البحرين، وألزمته بدفع غرامة مالية أكبر مما فرضته عليه من قبل[٣]. ولكن رغم هذه الضغوطات التي تمارسها بريطانيا على قاسم، فإنها لم تثنه عن الاستمرار في علاقته الوطيدة مع الأتراك. وللأسف بدلاً من أن تقوم السلطة التركية بتعزيز علاقاتها مع الشيخ قاسم والشعب القطري ضد المؤامرات البريطانية الهادفة إلى القضاء على هذه العلاقة، ساعدت الجانب المعادي على ذلك، فقد وصل متصرف الإحساء نافذ باشا إلى الدوحة عام ١٨٨٧م وأنشأ مخزناً للفحم لتزويد السفن التركية بالوقود، وقام بزيادة عدد أفراد الحامية في الدوحة ليصل إلى ألف جندي وضابط، ووضع زورقاً بخارياً للمرابطة في ميناء الدوحة، كما اقترح على الشيخ قاسم إنشاء دائرة للجمارك وفرض

١- F.O.78L5174. Memorandum. Respecting Kuwait. P.112.

٢- محمود حسن الصراف، المرجع نفسه، ص ١١٦ – ١١٩.

٣- زاهية قدورة، المرجع السابق، ص ٢٨١ – ٢٨٣.

الضرائب على التجار، وقد رفض الشيخ هذه الإجراءات التي رأى أنها ستؤدي إلى زيادة الأعباء على كاهل المواطن القطري[١].

حاول متصرف الإحساء الجديد عاكف بك الذي قام بزيارة للدوحة في يوليو ١٨٨٩م إقناع الشيخ بالتنظيمات الجديدة التي تزمع الإدارة التركية تطبيقها في قطر والمتمثلة في إنشاء إدارة للجمارك لفرض الرسوم على البضائع وفرض الضرائب على التجارة بما في ذلك تجارة اللؤلؤ، وإنشاء مستودع للفحم، والقيام بدوريات للشرطة لتعقب الأشقياء وتعيين مديرين لكل من ميناء الدوحة وميناء الزبارة والعديد[٢]. وفرضت السلطة العثمانية ضرائب باهظة على الأهالي لضمان تغطية مصروفات الجهاز الإداري[٣]، وهي كما نلاحظ إجراءات تجعل البلاد تتحمل من التبعات المالية ما لا تطيق، ولهذا فقد كرر الشيخ قاسم رفضه لهذه التنظيمات الجديدة[٤]، وبرر رفضه لها بأنه بمجرد تطبيقها ستؤدي حتماً إلى هجرة السكان من البلاد[٥].

وقد أورد (سالدانا) نص تقرير وصل إلى المقيم البريطاني في الخليج يخص العلاقات القطرية – العثمانية، جاء فيه: إن الأتراك يحاولون إقناع الشيخ بقبول التنظيمات العثمانية الخاصة بالجمارك والضرائب، ولكن الشيخ يرفض قبول ذلك، غير أن الأتراك صرحوا أن العواقب المترتبة على هذه الإجراءات لا تعنيهم، وأنهم سينفذون الأوامر سواء أرغب قاسم في ذلك أم لم يرغب.

وهذا الإصرار التركي دفع الشيخ قاسماً إلى تقديم استقالته من القائمقامية إلى والي البصرة، قائلاً في رسالة الاستقالة إن المساعد التركي الذي عينته في الدوحة فيه الكفاية لإدارة شؤون البلاد. بيد أن الوالي رفض الاستقالة وطلب من قاسم مواصلة عمله بحماسته

١- F.O.78/5108. 12th September. 1887.

وانظر، لوريمر، ج ٣، ١٢٢٣.

٢- وثيقة عثمانية رقم ١٦ بتاريخ ٢٧ محرم عام ١٣١٠/١٨٨٩. ترجمة، أحمد القدسي – قسم الوثائق بمكتب أمير دولة قطر.

٣- أحمد العناني، المعالم الأساسية لتاريخ الخليج، ص ١٥٨ – ١٥٩.

٤- وثائق التاريخ القطري، ج ٢، ص ١٠٢.

٥- كتاب العهد: ص ٥٨.

المعروفة نفسها[1]، وقد أصر الشيخ على الاستقالة، ونقل مقره إلى منطقة (الظعاين) وأعلن أنه لم يعد مسؤولاً عن أمور قطر التي يترك أمرها بين يدي الله ومن بعده الحكومة التركية. ورداً على هذا الموقف الرافض للتنظيمات التركية من جانب الشيخ قاسم لجأت السلطة التركية إلى استخدام عدة وسائل للقضاء على مكانة الشيخ لدى شعبه، فاتهمته بمحاولة الاستقلال والانفصال عن جسم الدولة العثمانية[2]، وعينت أحد الطامعين بالحكم وهو محمد بن عبد الوهاب بن محمد بن ناصر الفيحاني السبيعي الذي قدم إلى قطر من منطقة الإحساء في عام ١٨٨٢ واتخذ من قرية (الغارية) الواقعة على ساحل قطر الشمالي الشرقي مقراً له بعد أن أذن له الشيخ قاسم بذلك، وأصبح هذا الشخص من كبار تجار اللؤلؤ ومن أغنياء البلاد، واستطاع عن طريق بذل الأموال كسب عدد من رجال القبائل حتى دفعه الطمع إلى المجاهرة بالعداء للشيخ قاسم ووافق على وظيفة القائمقام بدلاً منه، فما كان من الشيخ قاسم إلا أن قام بحشد قوة وأرسلها إلى مقره في الغارية، فلما علم بقدوم هذه القوات فر هارباً مع أسرته بالسفينة إلى منطقة الإحساء، وبذلك انتهى أمره، وتسمى هذه الواقعة التي حدثت في عام ١٨٨٩م بواقعة (الغارية)[3]. وقد حاولت السلطات التركية مرة أخرى بعد فشلها في المحاولة الأولى، وفي هذه المرة أرادت تنصيب ناصر بن مبارك آل خليفة الذي سبق أن لجأ إلى قطر إثر خلاف مع أسرته في البحرين، ولكن بسبب معارضة بريطانيا لهذا الشخص الذي كان يعدّ خصماً لشيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة، اضطرت السلطة التركية تحت الضغط البريطاني إلى وقف تعيينه قائمقام لقطر[4]. وبعد معركة الوجبة التي حدثت عام ١٨٩٣ بين قوات الشيخ قاسم والقوات التركية، عينت السلطة الشيخ أحمد بن محمد آل ثاني شقيق قاسم قائمقام لقطر، غير أن الشيخ أحمد مات مقتولاً

١- جي. أي. سالدانا، تعريب أحمد العناني، الشؤون القطرية (١٨٧٣ – ١٩٠٤)، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر، ١٩٧٦، ص ١٦٥ – ١٦٧.

٢- محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص ١٠٨.

٣- محمد شريف الشيباني، (مؤرخ الأسرة الحاكمة)، إمارة قطر بين الماضي والحاضر، ج ١، دار الثقافة – بيروت، ١٩٦٢ ص ١٢٠ – ١٢٣.

٤- عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص ١٤٧ – ١٤٨.

على يد أحد الخدم لديه في ديسمبر ١٩٠٥، وتعدّ هذه آخر المحاولات التركية للقضاء على مكانة قاسم[١].

وقد تأكد لنا من المصادر المحلية أن الشيخ قاسماً تنازل لأخيه عن الحكم بإرادته نظراً لكبر سنه في عام ١٨٩٣، ولم يكن بتعيين من السلطة العثمانية.

معركة الوجبة ١٨٩٣

تلقى والي بغداد محمد حافظ باشا في يناير ١٨٩٣ تقريراً من الضابط التركي أحمد مظفر يقول فيه إن الحوادث التي حصلت في الدوحة وفي سواحل قطر كان من ورائها الشيخ قاسم، ومع أنه قائمقام إلا أنه عقد اتفاقية سرية مع القنصل الإنجليزي قبل سنتين ونصف في مدينة بوشهر (الإيرانية)، وإن قاسماً حصل على أسلحة ومعدات حربية تسلمها من ميناء العقير، وأنه يقوم منذ سنوات بجمع الضرائب من التجار لنفسه في الوقت الذي يمتنع فيه عن دفع الرسوم السنوية للدولة، كما أنه لم يعر الموظفين الأتراك الذين أرسلتهم الدولة للقيام بالتنظيمات الجديدة في قطر أي اهتمام[٢].

كذلك وصلت الوالي شكاوى من الإنجليز تتهم الشيخ قاسماً بالقيام بأعمال استفزازية على ساحل الخليج ضد السفن، ووصلته شكاوى ضد قاسم من أهالي الإحساء زعموا فيها أن البضائع التي يتم نهبها من ميناء العقير يتم بيعها في قطر[٣]. وبعد أن وصلت الوالي هذه الشكاوى غادر البصرة عن طريق الإحساء إلى الدوحة التي وصلها في ١٤ فبراير ١٨٩٣، بدعوى إعادة الأمن إلى نصابه. وكان يصطحب معه قوة كبيرة من رجال الفرسان والمشاة، والشرطة، وكانت هذه القوة تحت قيادة البكباشي يوسف أفندي.

وعقب وصوله إلى الدوحة بعث برسالة إلى الشيخ قاسم الذي كان قد نقل مقره إلى منطقة الوجبة التي تبعد ١٢ ميلاً عن الدوحة، دعاه فيها إلى المثول إلى مجلسه. فرد عليه

١- د. يوسف محمد عبيدان. المؤسسات السياسية في دولة قطر، بيروت - ١٩٧٩، ص ٤٦.

٢- وثائق التاريخ القطري ج ٢، ص ١٩١ - ١٩٢.

٣- محمد شريف الشيباني، المرجع السابق، ص ١٥١ - ١٥٢.

قاسم قائلاً إنه لا يستطيع الحضور بنفسه بسبب اعتلال صحته وإنه قد أناب عنه أخاه الشيخ أحمد، وقال إنه من هذا اليوم فصاعداً هو المسؤول عن البلاد والقائمقام و"اعتبروني مستقيلاً". وإزاء ذلك رد الوالي: نحن قد قبلنا استقالتك، وقبلنا أن يكون أحمد قائمقام مكانك، ولكن هناك شكاوى من الإنجليز ومن أهالي الإحساء حدثت حين كنت قائمقام، ولذلك فأنت المسؤول عنها. ورغم ذلك أصر الشيخ قاسم على عدم الاستجابة للوالي بالحضور إلى مجلسه لأنه كان معتقداً أن الوالي يريده حياً أو ميتاً[1].

وحينما وصلت الأزمة بين قاسم وحافظ باشا إلى حافة الانفجار، بعث الشيخ قاسم برسالة إلى الباب العالي في الأول من مارس ١٨٩٣ قال فيها: (إني ألتمس وأرجو أن تتفضلوا باتخاذ التدابير العاجلة التي تنقذنا وتنقذ أبناءنا من الخراب والانحطاط وتعيد الأمن والنظام إلى بلادنا، وإننا آسفون قلبياً بخاصة على السياسة والحركات الجريئة غير المرضية التي يسير عليها والي البصرة (محمد حافظ باشا) والتي من شأنها أن تؤدي إلى حالة مفجعة. إن كثيراً من الأهالي يفرون من البلاد وآخرين يتهيأون لذلك)[2]. ونلاحظ أنه على الرغم من قيام قاسم بدق ناقوس الخطر عسى أن تقوم الحكومة العثمانية بنزع فتيل الحرب، فإنها للأسف لم تقم بأي عمل إيجابي إزاء ذلك. وقد نسب إلى الشيخ قاسم أنه قام بوضع بعض رجاله المسلحين على الطريق الصحراوي الذي يربط قطر بالإحساء للقيام بمصادرة البريد المرسل من الجهتين، ومصادرة الأوراق الرسمية وووقف سعاة البريد. كما زعم والي البصرة أن قاسماً أرسل ألفاً من رجال العشائر إلى سلوى لمواجهة القوات الكويتية التي كانت في طريقها إلى قطر تحت قيادة مبارك الصباح للانضمام إلى القوات التركية التي كانت تستعد لمهاجمة منطقة الوجبة بقصد إلقاء القبض على قاسم[3]. وبدعوى وقف الهجوم المرتقب من جانب القوات القطرية على القوات التركية قام والي البصرة باعتقال شقيق الشيخ قاسم الشيخ أحمد والوفد المفاوض وعددهم ستة عشر من الأعيان، وأباح لجنوده احتلال بيت قاسم وبعض المنازل الأخرى في الدوحة والقيام

١- لوريمر، ج ٣ ص ١٢٢٥. وانظر: الشيباني، ١٥٣. وانظر: عبد العزيز المنصور، ١٥١. محمود حسن الصراف، ١١٢.

٢- وثائق التاريخ القطري، ج ٢، ص ١٧٣ – ١٧٤.

٣- محمد شريف الشيباني، ص ١٥٣ – ١٦٣.

بأعمال النهب والسلب لبعض المنازل، ثم قام بتحريك قواته صوب الوجبة صبيحة يوم ١٣ مارس ١٨٩٣م. ولكن الشيخ قاسماً الذي كان قد علم بالاستعدادات التركية وبتحركها نحو مقره، وضع قواته في مواقع مهمة على الطرق التي سوف تسلكها القوات التركية، ولذلك كان مصير هذه القوات الوقوع في مصيدة القوات القطرية التي استطاعت إنزال هزيمة ساحقة بهذه القوات في منطقة (المسيمر) القريبة من الوجبة، بعد معركة شرسة استمرت من الساعة العاشرة صباحاً حتى الخامسة مساء. وقد بلغت خسائر الأتراك خمسمائة ما بين قتيل وجريح وأسير[1]. غير أن الوثيقة التي بين أيدينا تذكر أن سبعة وتسعين قتلوا من جنود المشاة، وعدداً آخر من القتلى والجرحى من طابور القناصة والبحرية والشرطة.

وكان يوسف أفندي قائد القوات التركية ممن لقوا مصرعهم، أما حافظ باشا فقد استطاع مع بعض قواته الفرار من ساحة المعركة، ولجأ إلى السفينة التركية (المريخ) الراسية في ميناء الدوحة، ومن الجانب القطري قتل وجرح العديد في هذه المعركة[2].

وعقب الهزيمة التي لحقت بالأتراك بعث الوالي حافظ باشا كبير الفرسان سليمان أفندي، يحمل رسالة إلى الشيخ قاسم يطلب منه العفو ويعرض عليه المصالحة، فأجاب عليه الشيخ أنه لا مصالحة قبل إطلاق سراح الشيخ أحمد ومن معه من أعيان البلاد، ومغادرة القوات التي حضرت معه، مع السماح ببقاء الحامية التركية الموجودة في الدوحة. وقد استجاب الوالي العثماني لشروط قاسم وقام بتنفيذها فوراً.

ثم قام الشيخ قاسم بإرسال شكوى إلى السلطان عبد الحميد الثاني ضد حافظ باشا الذي تسبب في الأحداث المؤسفة، وكان للشكوى صداها في هذه المرة، فقد قام السلطان بعزل الوالي من منصبه واستدعاه إلى الآستانة لمعاقبته[3]، مع أنه كان من الواجب على السلطان الاستجابة لرسالة الشيخ قاسم الأولى ومنع وقوع الصدام المسلح.

١- محمد الحسيني عبد العزيز، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، مطابع ذات السلاسل – الكويت. د.ت ص ١٩٧. وانظر: عبد العزيز المنصور، ١٥٢ – ١٥٤.

٢- وثائق التاريخ القطري. ص ١٩٥ – ١٩٧.

٣- محمد شريف الشيباني. ص ١٦٣ – ١٦٨.

ويمكن أن نجمل عوامل انتصار القوات القطرية على القوات التركية إلى فيما يأتي:

أولاً : إحكام الخطة العسكرية التي أوقعت الأتراك في كمين.

ثانياً السيطرة على آبار المياه ومنع الأعداء من الوصول إليها، وهو ما أدى إلى نفاد المياه من قرب الجنود الأتراك.

ثالثاً شدة الحر والرطوبة، إضافة إلى أن المعركة كانت في شهر رمضان المعظم.

رابعاً : كثرة عدد أفراد القوات القطرية التي كانت تتراوح بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف رجل، وكانت تملك أسلحة نارية، وفيهم المشاة، والفرسان، والهجانة.

وقد استطاعت القوات الوطنية انتزاع الكثير من أسلحة الأتراك بما فيها المدفع الوحيد الذي كان بأيديهم واستخدامها في المعركة ضدهم[١].

وبعد معركة الوجبة بشهر تقريباً، أي في ٢١ أبريل ١٨٩٣، وصل القنصل البريطاني إلى سواحل الدوحة على ظهر سفينته مدعياً عرض وساطته للصلح بين قاسم والوالي، فرفض عرضه ومنعت السلطة العثمانية سفينته من الرسو في ميناء الدوحة، فتوجه بعد ذلك إلى ميناء الوكرة الواقعة في الجنوب الشرقي من الدوحة، وتبعد عنها بنحو ١٥ كيلو متراً، وهناك اجتمع القنصل بالشيخ قاسم، وحاول إقناعه بقبول الحماية البريطانية على بلاده، غير أن قاسماً رفض ذلك، انطلاقاً من اعتقاده بأن دخول غير المسلمين إلى البلاد ينطوي على تهديد لقيم البلاد وأخلاقها الإسلامية[٢]. وفي ٢٢ أبريل أبلغ السفير البريطاني وليم وايت الباب العالي عزم الحكومة البريطانية على إرسال حملة عسكرية إلى قطر لاستلام مقاليد المشيخة. وقد أظهر سعيد باشا رئيس الوزراء التركي اندهاشه من هذه اللهجة، وأخبر السفير بأن بلاده ترى أن جميع المناطق الواقعة على الساحل جنوب البصرة إلى ساحل عمان مناطق تتبع ولاية البصرة، وأنه سبق للحكومة العثمانية أن احتفظت بحاميات عسكرية في هذه المناطق[٣]، وربما أرادت الحكومة البريطانية جس نبض الباب العالي.

١- وثائق التاريخ القطري، ج ٢، ص ١٩٧. وانظر: عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص ١٥٣.

٢- الوثيقة التركية رقم ١٣/٢/١٣، قسم الوثائق بالديوان الأميري – بدولة قطر – قصر الدوحة.

٣- F.O.78/5110. 22 April.1893. P.R.O.

زيارة نقيب البصرة للدوحة

وتسوية الخلاف

بناء على نصيحة مفتي الديار الإسلامية في الآستانة، قام السلطان عبد الحميد بعزل حافظ باشا، الشامي الأصل، من ولاية البصرة بسبب ما سببه من أحداث في قطر، كما بعث السلطان بكتاب مع نقيب الأشراف في البصرة محمد شعيب إلى الشيخ قاسم يدعوه إلى تسوية الخلاف بينهما[1]. وقد وصل نقيب الأشراف إلى الدوحة في اليوم الرابع من يوليو ١٨٩٣ واجتمع فور وصوله بالشيخ أحمد شقيق الشيخ قاسم. وفي اليوم الثاني من وصوله قدم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني من (الوجبة) لمقابلته في الدوحة، وقام قاسم بشرح حقيقة ما حدث بينه وبين حافظ باشا وما سببه الوالي من أضرار لشعبه المسالم، وأعرب عن ثقته بجلالة السلطان في كشف الحقيقة ووضع الأمور في نصابها. وجدد في الوقت نفسه ولاءه للسلطان وللدولة العثمانية، واستعداده للعمل على توطيد الأمن والاستقرار في البلاد، كما أكد الشيخ قاسم، إثباتاً لصداقته وولائه للدولة العثمانية، رفضه للعرض المقدم من القنصل البريطاني بطلب الحماية عندما قدم إلى الوكرة في ٢١ أبريل بعد معركة الوجبة مباشرة.

وقد قام الشيخ قاسم بإطلاق سراح الأسرى الأتراك، دليلاً على حسن نيته، ثم قدم استقالته للسيد النقيب بحجة أن سنه المتقدمة لا تؤهله للاستمرار في تحمل مسؤولية الحكم[2]. واتفق الجانبان القطري والتركي على الآتي:

١- أن يقوم الشيخ قاسم بإعادة الأسلحة التي استولى عليها من الأتراك أثناء معركة الوجبة.

٢- أن تصدر الدولة العثمانية عفواً شاملاً عن الشيخ قاسم.

٣- قبول استقالة قاسم من وظيفة القائمقامية، وإسناد هذه الوظيفة لأخيه الشيخ أحمد بن محمد آل ثاني[3].

١- د. محمد علي الداود. الخليج العربي والعلاقات الدولية. ج١. (١٨٩٠-١٩١٤) دار المعرفة - القاهرة، د.ت. ص ١١٢-١١٣.

٢- وثائق التاريخ القطري. ج٢ ص ١٩٨ - ٢٠٠. وانظر: محمد الحسيني عبد العزيز. المصدر السابق، ص ١٩٨.

٣- عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص ١٥٣، ١٥٤، ٢٣٩.

وفي الواقع كان نجاح نقيب البصرة في تسوية الخلاف بين شيخ قطر والباب العالي، وإعادة العلاقات إلى سابق عهدها، من الأسباب التي فوتت الفرصة على بريطانيا في عقد معاهدة حماية مع قطر في ذلك التاريخ.

وقد تولى الشيخ أحمد بن محمد آل ثاني شؤون القائمقامية في قطر مع وجود معاون تركي إلى جانبه، غير أن الشيخ أحمد لقي مصرعه على يد أحد الخدم العاملين في قصره في عام ١٩٠٥. ولذلك فقد عهد بإدارة شؤون البلاد إلى الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني، الذي كان يراجع والده في الأمور الحساسة في مقره بقرية (الوسيل) الواقعة في منتصف الطريق بين الدوحة والخور[١].

العدوان البريطاني على الزبارة عام ١٨٩٥م

لجأت قبيلة آل بن علي إلى منطقة الزبارة بقطر قادمة من البحرين، وكان ذلك في شهر مايو من عام ١٨٩٥، بسبب قيام أحد إخوة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين بالاعتداء على أحد أفراد هذه القبيلة، ولما لم يجد شيخ القبيلة سلطان بن سلامة الإنصاف من الشيخ عيسى، توجه بطلب إلى متصرف الإحساء التركي إبراهيم فوزي باشا للدخول في حماية الدولة العثمانية، فرحب المتصرف بهذا الطلب وأرسل إليه علماً تركياً مع مرسوم بإقامته وأفراد قبيلته في هذه المنطقة. كما رحب الشيخ قاسم بالقبيلة وقدم لها كل التسهيلات[٢].

وقد خشي الإنجليز من أن تقوم السلطة التركية بالاستعانة برجال القبيلة بالإضافة إلى قوات الشيخ قاسم والقوات التركية بغزو البحرين وتعريض المصالح البريطانية للخطر. وإزاء ذلك أرسل حاكم الهند البريطاني اللورد جورج هاملتون أوامره للقوات البريطانية بالقيام بمهاجمة ميناء الزبارة ومصادرة السفن التابعة لقبيلة آل بن علي لإرغامها على العودة إلى البحرين[٣]. وبالفعل قامت السفن الحربية في الأول من أغسطس ١٨٩٥ بمهاجمة

١- أحمد العناني، المعالم الأساسية لتاريخ الخليج، ص ١٦١ – ١٦٣.

٢- F.O.78/5110.17th September. 1895.

٣- محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص ١١٣ – ١١٤.

ميناء الزبارة وتمت مصادرة سبع سفن للقبيلة ونقلها إلى البحرين، ولكن القبيلة لم توافق حينذاك على العودة إلى البحرين.

وقد احتج متصرف الإحساء في ١٩ أغسطس على المقيم البريطاني لقيامه بالعدوان على سفن رعايا الدولة العثمانية، وطالبه بإعادة السفن والقوارب التي تمت مصادرتها[١]. وتذكر الوثيقة العثمانية المؤرخة في ٥ أغسطس من ذلك العام أن السفن السبع التي صادرتها القوات البريطانية والتابعة لقبيلة آل بن علي كانت محملة باللؤلؤ وأشياء أخرى ثمينة[٢]. ولكن المقيم البريطاني في الخليج ويلسون Wilson لم يعط الاحتجاج أهمية، بل إنه أصدر أوامره يوم ٦ سبتمبر للأسطول البريطاني بالهجوم على مدينة الزبارة ومينائها لإرغام القبيلة على العودة إلى البحرين، وبناء على تلك التعليمات وصل الكابتن جي. أتش بيللي، ابن شقيق المقيم البريطاني السابق بيللي، إلى الزبارة على ظهر السفينة الحربية سفنكس Sphinx ترافقها السفينة بيجن Pigeon اللتين قامتا بإطلاق نيران مدافعهما على المدينة ومينائها، وذلك بعد أن انقضت المدة الممنوحة للشيخ قاسم، وهي "ساعة واحدة" (ربما يقصد المؤلف يوماً واحداً لأن أقل من ذلك مستحيل) لإخراج القبيلة من الزبارة[٣]. وقد أدى القصف المدفعي إلى تدمير قلعة الزبارة والعديد من أبنيتها، كما تم تدمير وإحراق العديد من السفن سواء الراسية في ميناء الزبارة أو بالقرب منها، كان من بينها ٨٨ سفينة تابعة للشيخ قاسم آل ثاني، كما تمت مصادرة ١٢٠ سفينة ونقلها إلى البحرين[٤]. وفي اليوم التالي للهجوم أي في ٧ سبتمبر لم يعد يشاهد في الزبارة علم تركي أو موظف تركي. أما الشيخ قاسم فقد رفع علم الهدنة، وبعث برسالة اعتذار إلى المقيم البريطاني في الخليج ويلسون، متهماً في الوقت نفسه متصرف الإحساء التركي بأنه هو الذي قام بتجميع السفن في ميناء الزبارة ورفض إعادة قبيلة آل بن علي إلى البحرين، وكان المقيم البريطاني قد اتهم الشيخ قاسم بما حدث وحمله المسؤولية[٥]. قبل الشيخ قاسم الشروط الإنجليزية، وهي إعادة قبيلة

١- جي.أي.سالدانا، المرجع السابق، ص ١٨٤ – ١٨٨.

٢- وثائق التاريخ القطري، ج٢، ص ١٦٩.

٣- جي.اي.سالدانا، ١٨٩-١٩٠.

٤- F.O.78/5110 15th Sep.1895.

٥- سالدانا، المرجع نفسه، ص ١٩١.

آل بن علي إلى البحرين، وأن يقوم بتسريح حشود البدو التي تجمعت حوله في مدينة الزبارة، ولكنه رفض دفع التكاليف المالية التي تكبدتها السلطة البريطانية بسبب الهجوم، بدعوى أنه ليس هو المتسبب في ذلك، وأنه هو الأول والأخير الذي تكبد خسائر كبيرة من وراء هذا الهجوم [١]. ونتيجة لذلك فقد عادت القبيلة بالفعل إلى البحرين ما عدا شيخها سلطان بن سلامة وعدد من رجاله الذين فضلوا البقاء في قطر والإقامة فيها بسلام.

وقد اكتفت الدولة العثمانية بالاحتجاج على الهجوم البريطاني على مدينة الزبارة[٢]، ووصفت الهجوم بأنه يتعارض مع العلاقات الودية القائمة بين الحكومة البريطانية والتركية. وردت الحكومة البريطانية قائلة إن الاحتجاج مرفوض، وإن ما قامت به من إجراء كان أمراً ضرورياً لحماية البحرين، وحماية مصالحها في منطقة الخليج العربي عموماً[٣]. وزعمت بريطانيا كعادتها أنها الدولة الوحيدة صاحبة النفوذ على أمراء وشيوخ الخليج العربي[٤]. وقد كان لهذا الموقف التركي الذي لا يرقى إلى مستوى المسؤولية من العدوان البريطاني على الزبارة أثره في نفس الشيخ قاسم الذي بدأ منذ هذا التاريخ بالتحول تدريجياً في سياسته نحو بريطانيا، وخاصة بعد أن تبين له عجز الدولة العثمانية عن حماية بلاده، هذا من ناحية، وقيام الأتراك بفرض الضرائب الباهظة على شعبه من ناحية ثانية. كما أن والي البصرة السابق حاول إرغامه شخصياً على الطاعة والولاء للأوامر التركية مما تسبب في مواجهة عسكرية دامية راح نتيجتها عدد من القتلى والجرحى من الجانبين. ولكنه على الرغم من ذلك لم يعلن صراحة عداوته للدولة العثمانية أو صداقته لبريطانيا، وإنما ظل حريصاً على صداقة البلدين حتى وفاته[٥].

وفي أبريل من عام ١٨٩٨ قام شيخ الكويت مبارك الصباح بهجوم مسلح على جماعة من قبيلة بني هاجر التابعة لشيخ قطر قاسم آل ثاني داخل الأراضي القطرية، واستولى على

١- محمود حسن الصراف. ص ١٠٦.

٢- أحمد العناني. المعالم الأساسية لتاريخ الخليج. ص ١٦٣.

٣- لوريمر. ج ٣. ١٣٩٤.

٤- محمود علي الداود. ١١٤.

٥- انظر نص الرد البريطاني على الاحتجاج التركي في كتاب وثائق التاريخ القطري (٢) ص ١٧١ – ١٧٢.

عدد كبير من رؤوس الأغنام، وبعض الممتلكات الخاصة بالشيخ قاسم نفسه. وتقدم الشيخ قاسم بطلب إلى الأتراك للتدخل لدى شيخ الكويت بإعادة تلك الممتلكات، غير أن الأتراك رفضوا التدخل في الأمر، مما جعل قاسماً يعتقد بتواطئهم مع ابن الصباح[١].

وكان الشيخ قاسم قد رفض في العام الذي سبق الاعتداء مساعدة الأتراك في نفقات الحرب التي كانت دائرة بين تركيا واليونان، بينما قدم شيخ الكويت لهم العون والمساعدة في تلك الحرب[٢]. وهذا هو ما جعل ابن ثاني يجزم بتواطؤ الأتراك مع شيخ الكويت في عدوانه على أتباعه من بني هاجر. وقد نتج عن هذا الموقف التركي أن قامت حركة مسلحة في الدوحة ضد الأتراك قتل خلالها عدد من أفراد القوات التركية وجرح آخرون. وقد اتهمت السلطة التركية الشيخ قاسماً بتحريض المواطنين ضد الأتراك. ولذلك يمكن القول إن العلاقات القطرية – العثمانية شهدت فتوراً بعد معركة الوجبة ١٨٩٣ ولم تشهد تحسناً كبيراً حتى تاريخ انسحاب القوات التركية من البلاد في أغسطس ١٩١٥[٣]. إلا أنه على الرغم من ذلك ظل الشيخ قاسم طوال حياته حريصاً على الوحدة الإسلامية وعلى التضامن الإسلامي، فنراه قبل وفاته بخمس سنوات، أي في عام ١٩٠٨، يبعث برسالة إلى والي البصرة العثماني يناشده باسم الإسلام الأخذ بسياسة واقعية مع نجد، وإعطاء الثقة للأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، لأنه، أي ابن سعود، كما قال هو أدرى بالداء والدواء في بلاده، وكذلك لا يجوز الوقوف في طريقه. كما نجد في الوثيقة نفسها أن الشيخ قاسماً يحذر الأتراك من نوايا الإنجليز وتصرفاتهم في المنطقة. وأخذ يدعو إلى دعم الرابطة الإسلامية على بصيرة وإدراك بما يعود على الأمة الإسلامية بالخير والمنفعة العامة[٤].

اتفاقية الأنجلو – تركي ١٩١٣

بعد أن رأت الدولة العثمانية أنها غير قادرة على مجابهة بريطانيا بسبب حروبها

١- سالدانا. ص ١٩٥ – ١٩٨، ٢١٧ – ٢١٨.

٢- عبد العزيز المنصور، ص ١٥٥ – ١٥٦.

٣- محمد حسن الصراف، ١٥٢.

٤- انظر نص الوثيقة – وثائق التاريخ القطري(٢)، ص ١٨٧ – ١٨٩.

مع إيطاليا في ليبيا، ومع الحركات الانفصالية المطالبة بالاستقلال في إقليم البلقان وفي غيرها من الأماكن، قررت الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية تنهي خلافاتهما في منطقة الخليج العربي. وكان وزير الخارجية إبراهيم حقي باشا في مقدمة الداعين إلى تسوية هذا الخلاف مع بريطانيا. ولأجل ذلك بدأت المباحثات بين البلدين في فبراير ١٩١١ وانتهت بتوقيع اتفاقية لتحديد نفوذهما في الخليج العربي في ٢٩ يوليو ١٩١٣، وقعها عن الدولة العثمانية وزير خارجيتها إبراهيم حقي باشا، بينما وقع السير ادوارد جراي وزير الخارجية البريطانية نيابة عن حكومته[١].

وقد نصت المادة الحادية عشرة الخاصة بقطر من الاتفاقية على تنازل الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في شبه جزيرة قطر، على أن تحكمها بالوراثة أسرة آل ثاني، كما كانت في الماضي، وتتعهد بريطانيا بمنع حكام البحرين وآل سعود من التدخل في الشؤون الداخلية لقطر أو تهديد استقلالها[٢]. وقد وافقت بريطانيا في هذه الاتفاقية على بقاء الحامية العثمانية والعلم العثماني في الدوحة، كما اعترفت بتبعية نجد والإحساء للنفوذ العثماني، وكان هذا لإرضاء الأتراك أو كما يقال لذر الرماد في العيون، لأنها، أي بريطانيا، كانت تدرك أن هذا الاعتراف لا يؤثر في جوهر المخطط البريطاني الرامي إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي[٣].

وكان من المقرر أن يتم التصديق على الاتفاقية يوم ٢٩ يونيو ١٩١٤، غير أن المفاوضات التي كانت دائرة بين الدولة العثمانية وألمانيا، والتوتر في أوروبا الذي كان مقدمة لنشوب الحرب العالمية، وغيرها من الأسباب حالت دون توقيع الاتفاقية من قبل رئيسي البلدين. وقبل توقيع الاتفاقية من قبل وفدي البلدين بأسبوعين تقريباً، وتحديداً في ١٧ يوليو ١٩١٣، انتقل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني إلى رحمة الله، وتولى الحكم بعده ابنه الشيخ عبد الله الذي وثق علاقة بلاده مع بريطانيا ووقع معها معاهدة حماية في ٣ نوفمبر ١٩١٦[٤].

١- F.O.424, 238 No. 45. July. 29. 1913.

٢- G.C. Hurwitz Diplomacy untie Near and Middle East. Volt 1. P.271.

٣- فؤاد سعيد العابد. المرجع السابق. ص ٢٦١ – ٢٦٢. وانظر: العهد: ٦٣- ٦٤. وانظر: كيلي، ١٧٢.

٤- مصطفى النجار. التيارات السياسية في الخليج. ص ١٢١. وانظر: عبد العزيز المنصور، ص ٢٠٤.

نهاية الوجود العثماني في قطر

عندما كانت نيران الحرب العالمية الأولى متوهجة في عام ١٩١٥، كانت حالة الجنود الأتراك في الدوحة قد وصلت إلى حالة يرثى لها بسبب انقطاع الإمدادات الغذائية والمالية نتيجة الحصار البحري المفروض عليهم من جانب القوات البحرية البريطانية، واعتمدوا في هذه الفترة في غذائهم على ما يقدمه لهم الشيخ عبد الله بن قاسم. وبعد أن علمت الحكومة البريطانية بالحالة التي وصل إليها الأتراك في الدوحة أرسلت سفينة حربية إلى ميناء الدوحة وطلب قائدها من الشيخ عبد الله حاكم قطر إبلاغ الأتراك بضرورة تسليم أنفسهم والرحيل من البلاد فوراً. وبالفعل قام الشيخ عبد الله بإبلاغ قائد الحامية التركية بالإنذار البريطاني يوم ١٩ أغسطس ١٩١٥، ونظراً للحالة التي كان الأتراك قد وصلوا إليها قبلوا الإنذار واستسلموا للقوات البريطانية حفاظاً على أرواحهم، ورحلوا من قطر على ظهر السفن البريطانية إلى البحرين ومن ثم إلى تركيا. وبذلك أسدل الستار على الوجود التركي في قطر الذي استمر ٥٦ عاماً ليحل محله الوجود البريطاني في البلاد[١]، والذي رحل هو الآخر عن البلاد في الثالث من سبتمبر من عام ١٩٧١م.

وفي ختام حديثنا عن العلاقات القطرية – العثمانية نستطيع أن نقول إن قطر لم تحقق أهدافها تماماً من وراء تحالفها مع الدولة العثمانية، لأن هذه الدولة لم تكن بالقوة التي تؤهلها لمجابهة القوة البريطانية في المنطقة، فقد ظهر عجزها واضحاً في حماية قطر من الاعتداءات التي تعرضت لها من جانب بعض الدول المجاورة أو من جانب بريطانيا ومنعها من التدخل في شؤون قطر الداخلية، بل اكتفت بتقديم الاحتجاجات ضد هذه التجاوزات من جانب الآخرين ضد قطر، وهذه أمور شكلية ليس لها تأثير كبير كما هو حالنا نحن العرب مع إسرائيل التي تنكل بالشعب الفلسطيني، بل إن الدولة العثمانية لم تستطع المحافظة على وجودها في المنطقة بسبب الأخطاء التي ارتكبها ولاتها من تجاوزات على أهالي المنطقة، وبالذات مع الشيخ قاسم حاكم قطر، وهو ما أدى إلى تنازلها عن نفوذها في قطر لعدوتها بريطانيا عام ١٩١٣، مع أن قطر كانت تعد من أهم المناطق في الخليج العربي بالنسبة لها، وهذا ما عبر عنه وزير خارجيتها توفيق باشا في ١٥ ابريل ١٩١٢، حين قال: "إن قطر تعد

١- محمود حسن الصراف. المرجع السابق. ص ١٣٠ – ١٣٥.

من المناطق المهمة بالنسبة لنا في الخليج العربي". وهذه الأهمية جعلت من قطر ساحة للتنافس بين بريطانيا وتركيا، ولكن الجانب البريطاني استطاع دعم وجوده بأسطوله القوي المتأهب دوماً لأي عمل حربي، في حين عجز الجانب العثماني عن ذلك بسبب عدم امتلاكه القوة البحرية الموازية للقوة البريطانية من ناحية، وتجاوز ولاته في تعاملهم مع الشيخ قاسم وأهل الخليج من ناحية ثانية، وهو ما أدى إلى القضاء على العلاقات الودية بين قطر والدولة العثمانية، بل وخروج الأتراك من قطر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٥.

وقد توقفت عند عام ١٩١٥ لأن قطر ستدخل بعد هذا التاريخ حقبة جديدة من تاريخها في ظل حكم الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني والحماية البريطانية.

الباب الثاني

العلاقات القطرية – البريطانية
١٩١٣ – ١٩٤٩م

العلاقات القطرية - البريطانية

١٩١٣ - ١٩٤٩م

تعد هذه الفترة من أهم الفترات في تاريخ قطر الحديث والمعاصر، فقد كانت قطر بصفة خاصة ومنطقة الخليج العربي بصفة عامة واقعة تحت تهديد الدولتين البريطانية والعثمانية، فكان كل منهما يحاول استخدام ما لديه من وسائل الترغيب والترهيب لفرض نفوذه وسيطرته.

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد قضت على الوجود العثماني في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي نتيجة هزيمتها في الحرب على يد قوات الحلفاء، فإن الحرب العالمية الثانية هي الأخرى قضت على مكانة بريطانيا العظمى في المنطقة، فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأخيرة كدولة عظمى وأصبحت الدولة المنافسة لبريطانيا على امتياز النفط في المنطقة العربية. إلا أن الدولتين تمكنتا من التوصل إلى حل وسط بينهما بما يخدم مصلحة بلديهما وذلك من خلال اقتسام أماكن الامتياز في المنطقة.

الوضع السائد في قطر بين ١٨٦٨ – ١٩١٣م

استطاعت بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر أن تثبت أقدامها في منطقة الخليج العربي وبخاصة بعد أن تخلصت من الدول الأوروبية الأخرى المنافسة لها في المنطقة. وعقدت عدة اتفاقيات مع بعض زعماء الخليج العربي في العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تتعلق بالتعاون في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. ومن الملاحظ أن قطر تأخرت عن شقيقاتها الخليجيات في توثيق علاقاتها مع بريطانيا، ويرجع البعض ذلك إلى تحفظ أسرة آل ثاني حكام قطر على هذه العلاقة، بحكم تمسكهم الشديد بعقيدتهم الإسلامية وتخوفهم ممن لا ينتسب إلى الإسلام بصلة. فإذا كانت بريطانيا قد نجحت في توقيع اتفاقية السلام البحري مع بعض زعماء إمارات الخليج العربي منذ ١٨٢٠م، فإنها لم تنجح في إدخال قطر ضمن هذه الاتفاقيات إلا في عام ١٨٦٨م، على إثر تدخلها في الحرب بين آل ثاني حكام قطر وآل خليفة حكام البحرين في عام ١٨٦٧م وتسوية الخلاف بينهما.

وصل اللفتنانت الكولونيل (لويس بيللي) المقيم السياسي البريطاني في الخليج (الذي كان يتخذ من منطقة بوشهر الإيرانية مقراً له) بسفينته إلى ميناء الوكرة القطري يوم ١٢ سبتمبر عام ١٨٦٨م، ووقع في اليوم نفسه مع الشيخ محمد بن ثاني حاكم البلاد اتفاقية تعهد بموجبها الشيخ نيابة عن نفسه وأسرة آل ثاني والقبائل القطرية الأخرى بالإقامة الدائمة في الدوحة والمحافظة على السلام البحري، ومراجعة المقيم السياسي البريطاني في الأمور المخلة بالأمن، وكذلك القيام بمحاربة تجارة الرقيق وتجارة السلاح والقرصنة البحرية[١].

ومن جانب آخر أعلنت بريطانيا اعترافها باستقلال قطر وبحكم آل ثاني، وتعهدت بالمحافظة على سلامتها ضد أي عدوان تتعرض له من جانب جيرانها[٢].

١- أحمد العناني (مدير قسم الوثائق بالديوان الأميري القطري سابقاً): الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي. مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة. المجلد ١٣. العدد ٢، ط١٩٨١م. ص ١٩٠.

٢- وثيقة – المجلد ٢١. الأرشيف الهندي، دلهي، ص ٢٥٥. وانظر: قطر في دليل الخليج (كتاب مستقل) قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، قصر الدوحة. ط١، ١٩٨١م، ص ٣٦ . ٤٠.

ومع أن هذه الاتفاقية قد أدخلت قطر ضمن إمارات الخليج العربية الأخرى الموقعة على اتفاقية السلام البحري مع بريطانيا، فإن بعض المؤرخين ومنهم عبد العزيز المنصور يرون أن الاتفاقية مكسب لقطر وذلك لحصولها على اعتراف صريح باستقلالها وسيادتها تحت حكم آل ثاني من جانب بريطانيا الدولة العظمى[1] لأنها خلصتها من مزاعم آل خليفة بأن قطر تابعة لحكمهم. ورغم ذلك ظل الشيخ محمد بن ثاني وولي عهده الشيخ قاسم متحفظين في العلاقة مع بريطانيا، ربما للسبب الآنف الذكر المتعلق بعقيدتهم الإسلامية، ومستغلين موقع بلادهم الجغرافي كحد فاصل بين النفوذ البريطاني والنفوذ العثماني (التركي) في المنطقة. ولكن هذا الحياد القطري لم يستمر طويلاً، فقد فضل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي أصبح الحاكم الفعلي منذ عام ١٨٧١م التحالف مع العثمانيين وقبول الحماية العثمانية على بلاده بين عامي (١٨٧١ – ١٩١٥) على التحالف مع بريطانيا معللاً ذلك أن بلاده تتعرض لغزوات معادية من جهة البر من دول الجوار دون أن يحرك الإنجليز ساكناً، فكان لا بد من الاستعانة بالعثمانيين لتوفير الحماية لبلاده من ناحية البر[2].

وقد وصلت الحملة العثمانية الأولى إلى قطر في شهر يوليو ١٨٧١، وذلك تنفيذاً لأهداف مدحت باشا والي بغداد في فرض سيادة الدولة العثمانية على الساحل الغربي للخليج العربي، وقام الشيخ قاسم برفع العلم العثماني على قصر الحكم وفوق قصره الخاص في الدوحة. وعلى إثر ذلك أصدرت الحكومة البريطانية احتجاجات فورية واتهامات للدولة العثمانية بأنها تخطط لاحتلال البحرين وساحل عمان المتصالح بهدف القضاء على المصالح البريطانية في المنطقة. ومما لا شك فيه أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني دخل في تحد مع الإنجليز بقبوله التحالف والحماية العثمانية. استمر ذلك التحدي منذ عام ١٨٧١ حتى وفاته في عام ١٩١٣م[3]، وقد دفع الكثير من الجهد والمال ثمناً لذلك التحدي، بسبب الضغوط البريطانية عليه.

١- د. عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (١٨٦٨- ١٩١٦)، ط٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٠م، ص ٤٨، ٤٧.

٢- د. محمد عدنان مراد: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٤م، ص ٣١٧.

٣- لجنة تدوين تاريخ قطر، مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الجزء الثاني، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، ١٩٧٦، ص ٩٢٨ – ٩٣٤. وانظر: أحمد العناني: المرجع السابق، ص ص ١٩٠ – ١٩٦.

حدثت أول أزمة بين الشيخ قاسم والبريطانيين حينما هاجمت جماعة من رعاياه من بني هاجر في ديسمبر ١٨٧٤م سفينة تابعة لأحد رعايا بريطانيا من (بني شهر) أثناء رسوها في ميناء الخور شرق قطر، ونهبوا منها بعض الأموال والأقمشة والتمور التي كانت تخص بعض التجار الهنود في الدوحة. وعلى إثر ذلك أرسل الملازم البريطاني فرايزر إلى الشيخ محمد بن ثاني برسالة يطالبه بدفع التعويضات اللازمة لرعايا بريطانيا من التجار الهنود في الدوحة من جراء تلك الأعمال التي قام بها بعض رعاياه، وقدرت تلك التعويضات بنحو عشرة آلاف روبية هندية(١).

ومع أن العلاقات القطرية – البريطانية شهدت الكثير من الأزمات طوال حياة الشيخ قاسم، وذلك بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية البريطانية عليه، إلا أن هذه العلاقات شهدت انفراجاً كبيراً وتحسناً ملحوظاً منذ عام ١٩١٣م، وذلك لسببين: السبب الأول أنه في هذا العام وُقعت اتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية لتحديد نفوذهما في شرق الجزيرة العربية، وقد تخلت الحكومة العثمانية بموجب هذه الاتفاقية عن سيادتها على مشيخة أو إمارة قطر، ويرى بعض المحللين أن هذا التنازل العثماني يرجع إلى الظروف السيئة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية نتيجة حربها مع إيطاليا والتي أدت إلى هزيمتها على يد الإيطاليين في طرابلس الغرب عام ١٩١١م، وكذلك انشغالها في حرب البلقان التي نشبت حينذاك ضد الوجود العثماني، فضلاً عن سقوط إقليم الإحساء بيد عبد العزيز بن سعود أمير الدولة السعودية الثالثة في مايو من عام ١٩١٣، وطرد الحامية العثمانية من الإقليم(٢).

والسبب الثاني أنه في هذا العام فقدت الدولة العثمانية صديقها وحليفها في المنطقة وهو الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر الذي وافاه الأجل في ١٧ يوليو ١٩١٣، وقد خلفه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني الذي وثق علاقات بلاده منذ اليوم

١- د. جمال زكريا قاسم. الخليج العربي (١٩١٤ – ١٩٤٥). ط١. ١٩٧٣. مطبعة المدني. القاهرة. ١٩٧٣. ص ٢٦٩. وانظر: د. منيرة عبد الله العرينات. علاقة نجد بالقوى المحيطة (١٩٠٢-١٩١٤). دار ذات السلاسل. الكويت. ط١. ١٩٩٠م. ص ٢٠٨.

٢- د. موضي بنت منصور بن عبد العزيز: الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت ١٩٢٣ – ١٩٢٤. ط٢. دار السياق للتوزيع. بيروت، ١٩٩٢م. ص ٢٠. ٢١.

الأول مع بريطانيا وقبل التعاون معها في مختلف المجالات [١]. وفي الواقع كان توثيق الشيخ عبد الله علاقة بلاده مع بريطانيا بقصد حمايتها بعد أن تخلت الدولة العثمانية عن هذه المهمة.

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى في سبتمبر ١٩١٤م انضمت الدولة العثمانية في الحرب إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وحلفائها، ونظراً للعلاقات غير الحسنة بين شعوب منطقة شبه الجزيرة العربية والدولة العثمانية، استطاعت بريطانيا كسب ود معظم زعماء المنطقة في الوقوف إلى جانبها في الحرب ضد الدولة العثمانية، وكان الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني شيخ قطر ضمن زعماء شبه الجزيرة والخليج الذين انضموا إلى جانب بريطانيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وكان الدافع لذلك هو أن تحقق لهم بريطانيا الاستقلال والحرية كما وعدت، ولكن الذي حدث في نهاية الحرب هو العكس، فقد أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة وأصبحت وحدها في الساحة دون منافس[٢].

وقد أثرت الحرب في معيشة أهالي قطر، وانقطعت الكثير من المواد الغذائية كالأرز والقمح والسكر والشاي والقهوة وغيرها من السلع الأخرى، كما توقفت الدول الأوروبية والهند عن شراء اللؤلؤ، وقلت موارد البلاد من الضرائب الجمركية، الأمر الذي اضطر حاكم البلاد إلى طلب المساعدة المالية من بريطانيا وتقديم المساعدات الغذائية له. ومن الملاحظ أنه على الرغم من انحياز الشيخ إلى بريطانيا في الحرب إلا أنه كان يقدم للحامية العثمانية في البلاد المساعدات المالية والغذائية بعد أن انقطعت الإمدادات عنها من الحكومة العثمانية بسبب الحصار البحري الذي فرضته القوات البحرية البريطانية على مياه الخليج لمنع وصول تلك الإمدادات إلى القوات العثمانية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية.

١- د. محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار النفائس، بيروت، ط١، منشورات دار القلم، الكويت، ١٩٨١م، ص ٢٢٤، ٢٢٥.

٢- محمد شريف الشيباني: إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، الجزء الأول، مطابع دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٦٢م، ص ٣٠٢، ٣٠٦. وانظر: د. جلال يحيى، العالم العربي الحديث، دار المعارف المصرية، ١٩٨٥م، ص ٤٨١. وانظر: إبراهيم جار الله بن دخنة التميمي، المعاضيد وقطر تاريخ ونسب وحضارة، ط١، ١٩٩٩م، الكويت، ص ٣٥٢.

وبعد أن علمت الحكومة البريطانية بسوء الحالة التي وصلت إليها الحامية العثمانية في قطر من جراء ذلك الحصار، طلبت السلطة البريطانية في الخليج من الشيخ عبد الله شيخ قطر أن يبلغ قائد الحامية العثمانية في البلاد أن عليهم الاستسلام والرحيل بسلام على ظهر السفن البريطانية وإلا سيتعرضون إلى ما لا يحمد عقباه من قبل القوات البريطانية. وقد قام الشيخ بإبلاغ العثمانيين، الذين استجابوا فوراً للإنذار البريطاني حفاظاً على أرواحهم، وغادروا ميناء الدوحة يوم ١٩ أغسطس ١٩١٥م على ظهر السفن البريطانية إلى البحرين، ومن ثم إلى الأناضول. وكان انسحاب الأتراك من قطر فرصة لبريطانيا لضم آخر إمارة من إمارات الخليج العربي إلى مستعمراتها وإخضاعها للحماية البريطانية(١).

معاهدة الحماية البريطانية مع قطر عام ١٩١٦م

لقد بدأت بريطانيا سعيها إلى توقيع معاهدة حماية مع حاكم قطر منذ أن وقعت الاتفاقية الإنجليزية – العثمانية عام ١٩١٣ والتي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن حقوقها في قطر، غير أن الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي كان الحاكم الشرعي حينذاك رفض الخضوع لحماية دولة لا ترتبط معه بعقيدة أو صلة جنس، ولكنه توفي في العام ذاته، وخلفه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله الذي قبل الحماية البريطانية ووقع معها معاهدة بهذا الخصوص عام ١٩١٦م. وقد لعبت الظروف دوراً مهماً لصالح بريطانيا، فقد أدت الحرب العالمية إلى هزيمة الدولة العثمانية ودول المحور على يد بريطانيا وحلفائها، وكان من نتيجتها إرغام الدولة العثمانية على التخلي عن جميع المناطق الخاضعة لنفوذها خارج الأناضول، وقد كانت قطر ضمن المناطق التي انسحبت منها القوات العثمانية في عام ١٩١٥، وخضعت للحماية البريطانية.

وكان من أسباب توقيع معاهدة الحماية أيضاً، استيلاء ابن سعود على الإحساء عام ١٩١٣، والكشف عن نواياه لضم المنطقة الواقعة على الساحل الجنوبي للخليج العربي إلى

١- محمود حسن الصراف. تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني. مكان الطبع غير معروف. ١٩٨٤م. ص ١٣٦. وانظر: عبد العزيز محمد المنصور. المرجع السابق. ص ٢٠٤. وانظر كذلك: قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد) مطابع العهد. الدوحة ١٩٨٤م. ص ٧١، ٧٢.

دولته (ملك الآباء والأجداد) بدليل قيامه بتقسيم دولته إلى خمس مقاطعات هي: عُمان والإحساء وقطر ثم القصيم والرياض[1]. كما كان تخلي الدولة العثمانية عن نفوذها في قطر، وانسحابها من البلاد في عام ١٩١٥، وازدياد القرصنة البحرية على الساحل القطري، كل تلك العوامل عجلت بتوقيع معاهدة الحماية على قطر حتى تضمن بريطانيا المحافظة على وجودها ومصالحها في هذه المنطقة، وبخاصة أن الشركات البريطانية والأمريكية كانت قد بدأت محاولاتها للكشف عن النفط في المنطقة بعد أن عثر عليه في مسجد سليمان في إيران عام ١٩٠٨م[2].

وُقعت المعاهدة يوم ٣ نوفمبر عام ١٩١٦ في الدوحة بين شيخ قطر الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني والمقيم البريطاني في الخليج اللفتنانت الكولونيل السير برسي كوكس، وتضمنت المعاهدة إحدى عشرة مادة. وقد تعهد الشيخ عبد الله بموجب المادة الأولى من المعاهدة بأن يتعاون مع بريطانيا في القضاء على تجارة الرقيق والقرصنة البحرية والحفاظ على السلم البحري بصورة عامة أسوة بشيوخ إمارات الساحل المتصالح (أبو ظبي ودبي والشارقة والفجيرة وعجمان ورأس الخيمة وأم القوين) وشيوخ البحرين والكويت. كما تعهد الشيخ بموجب المادة الثالثة بعدم استيراد الأسلحة أو بيعها في أراضيه، على أن تقوم الحكومة البريطانية بتزويده بخمسمائة قطعة سلاح مع الذخيرة سنوياً للاستعمال الشخصي ولتسليح أتباعه. كما تعهد بعدم إقامة أية علاقات مع دولة أخرى أو التنازل عن أي جزء من أراضيه لأي دولة إلا بموافقة الحكومة البريطانية، وكذلك بعدم منح أية امتيازات لصيد اللؤلؤ أو أي احتكارات أخرى بدون موافقة الحكومة البريطانية[3].

وقد تحفظ الشيخ عبد الله على المواد ٧، ٨، ٩، فقد نصت المادة ٧ على السماح لرعايا بريطانيا (الهنود) بدخول البلاد لمزاولة النشاط التجاري، واعترض الشيخ على ذلك بقوله إن دخولهم سيؤدي إلى منافسة الأهالي في قوت يومهم ونشاطهم التجاري.

١- د. يوسف إبراهيم عبد الله، العلاقات القطرية – البريطانية (١٩١٤-١٩٤٥) مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ١٩٩٩م، ص ٥٥.٥٩. وانظر: محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص ٣٦. وانظر: عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (١٨٦٨ – ١٩١٦)، ص ١٢٤. وانظر: إبراهيم جار الله دخنه، المرجع السابق، ص ٣٥٢، ٣٥٣.

٢- I.O.R/15/2/5/14/2/14 and R/15;1;626.

٣- F.O.371.3047. 7th Feb., 1917.

وانظر: قسم محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص ١٨١ – ١٨٣.

أما المادة الثامنة فقد كانت تنص على تعيين معتمد بريطاني في البلاد، في حين كان يرى الشيخ أن البلاد ليست في حاجة لمثل هذا المسؤول في هذه الفترة، ووعد بالنظر في ذلك مستقبلاً. وربما خشي الشيخ من تدخل المعتمد في الشؤون الداخلية والتي تدخل ضمن اختصاصه، كما حدث في عهد والده حينما تدخل الحاكم العثماني في شؤون البلاد الداخلية.

أما المادة التاسعة والتي اعترض عليها الشيخ فقد كانت تدعو إلى إنشاء مكاتب للبريد والبرق واللاسلكي، وكان يرى الشيخ أن البلاد ليست في حاجة لمثل هذه الخدمات في الوقت الحاضر ولكنه وعد بدراستها والنظر فيها مستقبلاً.

وقد قبلت حكومة الهند البريطانية تحفظات شيخ قطر، وخاصة أنه يعترف بها لكنه لا يحبذ تنفيذها في الوقت الراهن، على حد تعبير المقيم البريطاني في الخليج، على أن يتم التفاوض معه بشأنها لاحقاً[1]. ومن جانب آخر تعهدت بريطانيا بموجب المواد ٢، ١٠، ١١، بحماية قطر من جهة البحر، وبعدم السماح لأية جهة خارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، كما تعهدت بمنح شيخ قطر من المساعدات ما يمنح لشيوخ الساحل المتصالح ولرعاياهم وسفنهم، وبحماية البلاد ضد أي عدوان تتعرض له من جهة البر، ما لم يكن نتيجة استفزاز أو هجوم مسلح من قبل الشيخ أو رعاياه على الآخرين[2].

وعقب توقيع المعاهدة أصدر الشيخ عبد الله وثيقة منفصلة هي بمثابة إعلان لشعبه تعهد بموجبها بوقف استيراد السلاح والعتاد الحربي أو تصديره إلى أماكن أخرى، وحذر رعاياه من المتاجرة به، وأن جميع الأسلحة والذخائر الواردة أو المصدرة ستكون عرضة لمصادرتها من قبل البحرية البريطانية. وقد وصفت هذه الوثيقة بأنها كانت في صالح بريطانيا. وكانت معاهدة الحماية الموقعة بين قطر وبريطانيا هي خاتمة المعاهدات التي وقعتها بريطانيا مع زعماء الخليج العربي، وبها أدخلت قطر إلى دائرة الحماية البريطانية، وحسب تعبير اللورد كرزون جعلت هذه المعاهدات منطقة الخليج العربي بحيرة بريطانية.

١- F.O.371m3047. 7th Feb.. 1917.

٢- من وثائق الديوان الأميري القطري مجموعة ١٩١٦م. للمزيد من الاطلاع، انظر نص الوثيقة في كتاب: وثائق التاريخ القطري (ج٢) (١٨٦٨ – ١٩٤٩) المطبعة الأهلية – الدوحة. قطر ١٩٧٩. ص ١٣-١٧. وانظر: وثائق مكتبة وزارة الهند في لندن تحت رقم L/Pand S/20/C158E.

ومن وجهة نظر فقهاء القانون والمؤرخين فإنه على الرغم من خضوع قطر للحماية البريطانية إلا أنها احتفظت بشخصيتها الدولية، واحتفظ شيخها باستقلاله على الأقل فيما يتعلق بإدارة حكومته، فقد اكتفت بريطانيا بالإشراف على العلاقات الخارجية والدفاع عن الإمارة، وبتعيين مستشار إنجليزي لمعاونة الحاكم وتقديم النصح والإرشاد له، وتقوية العلاقات بين قطر وبريطانيا[١]. ولا شك أن قطر استفادت من المعاهدة بحصولها على تعهد من بريطانيا بالمحافظة على كيانها ضد أي عدوان يستهدفها سواء من جهة البحر أو من جهة البر، وكانت السياسة البريطانية تقتصر فيما سبق على الالتزام بمواجهة الاعتداءات البحرية فقط، ولذلك نرى بريطانيا بحكم مسؤوليتها عن الشؤون الخارجية لقطر، تتولى تسوية خلافات الحدود مع السعودية التي نشأت إثر منح شيخ قطر امتيازات النفط للشركة الإنجليزية – الفارسية بين ١٩٣٢ – ١٩٣٥م[٢].

ومع أن المعاهدة وقعت بالأحرف الأولى بين شيخ قطر والمقيم البريطاني في الخليج في ٣ نوفمبر ١٩١٦، إلا أن التصديق النهائي عليها تم في عام ١٩١٨، من قبل وزارة حكومة الهند البريطانية، بعد مراجعتها والاطلاع على الترجمة الإنجليزية والعربية لها، وتم إرسالها إلى المقيم السياسي البريطاني السير برسي كوكس وإلى الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر للتصديق عليها، والذي تم في ٢٣ من شهر مارس من عام ١٩١٨م.

وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨م حتى منحت الحكومة البريطانية شيخ قطر لقب السير، لما كان له من دور في الحرب لصالح بريطانيا ، ولقيامه بتنفيذ مطالب بريطانيا في إقناع الأتراك بالانسحاب من قطر في عام ١٩١٥ بصورة سلمية[٣]، وبذلك تميز عن شيوخ الساحل العماني المتصالح.

١- إعلان من الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني إلى شعبه بعدم استيراد الأسلحة أو بيعها في ٣ نوفمبر ١٩١٦م. قسم الوثائق بمكتب أمير دولة قطر، قصر الدوحة، وهي منشورة في أكثر من مصدر. انظر: عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، (١٨٦٨ – ١٩١٦) في الملحق ص ٢٦٥ ، ٢٦٩.

٢- د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ط١، ١٩٨١م، ص ٢٧١. وانظر: محمد حسن الصراف: المرجع السابق ص ١٩٥،١٩٢.

٣- L/P and S/10/2182. Persian Gulf and Arabia and Qatar Affairs.

وانظر: د. أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ط١، ١٩٩٩م، ص ٦٦، ثم كتاب العهد، قطر وثروتها النفطية، ص ٦٧.

اتفاقيات النفط ومسألة الحدود القطرية – السعودية

والموقف البريطاني

في الحديث عن اتفاقيات النفط وعلاقتها بمسألة الحدود التي برزت بعد دخول الشركات النفطية إلى منطقة الخليج، يمكن القول إن حكام منطقة الخليج العربي لم يولوا هذه المسألة أهمية من قبل، إذ لم يكن مفهوم السيادة الإقليمية بمعناه القانوني معروفاً لديهم، كما لم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير السيادة، فتارة تقرر السيادة على أساس التبعية القبلية، وأحياناً أخرى على التبعية لمذهب معين كالسلفية، وعلى هذا الأساس كان الحاكم يباشر صلاحياته على أية أرض نتيجة نفوذه على القبائل المستقرة فيها والذين يدينون له بالولاء[1]. وقد برزت مسألة الحدود ولأول مرة عندما قام الوالي العثماني في منطقة الإحساء بإرسال فرقة من الجنود في شهر يوليو عام ١٩٠٩ لاحتلال جزيرة الزخنونية الواقعة في الجنوب الشرقي من ميناء العقير والتي تبعد عشرة أميال عن الساحل الغربي لخليج سلوى. وقامت هذه الفرقة برفع العلم العثماني فوق الجزيرة، وإزاء ذلك سارعت الحكومة البريطانية إلى الاحتجاج على الحكومة العثمانية، بحجة أن احتلال الجزيرة يعد جزءاً من مخطط الدولة العثمانية الذي يستهدف السيطرة على ساحل قطر والساحل المهادن، ونتيجة للضغط البريطاني اضطرت الدولة العثمانية إلى سحب قواتها من هناك في ٢٦ نوفمبر من العام نفسه [2]. وربما كانت الظروف التي تعاني منها الدولة العثمانية من جراء حروبها مع إيطاليا في ليبيا وفي البلقان ومع روسيا قد اضطرتها إلى التنازل لبريطانيا عما كانت تدعيه من أن سيادتها تشمل معظم الساحل الشرقي للخليج العربي. وكان إبراهيم حقي باشا وزير خارجية الدولة العثمانية في مقدمة المطالبين بضرورة تسوية الخلاف مع بريطانيا حول مسألة نفوذ كل منهما في المنطقة.

١- د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي. المطبعة الفنية الحديثة. القاهرة، ١٩٧٤، ص ٨٣، ٨٤.
وانظر: محمد مرسي عبد الله: المرجع السابق، ص ٢٩٦.

٢- F.O. 424.221.No.97- Nov.1909.

وانظر: عبد العزيز محمد المنصور، ص ٢٠٢.

وبالفعل بدأت المفاوضات بين البلدين لحل هذه المسألة في فبراير ١٩١١، وانتهت هذه المفاوضات بين الجانبين بتوقيعهما بالأحرف الأولى على تحديد الحدود بين النفوذ البريطاني – العثماني في المنطقة في ٢٩ يوليو عام ١٩١٣م، وقد وقعها عن الجانب العثماني وزير الخارجية إبراهيم حقي باشا، وعن الجانب البريطاني وزير الخارجية البريطاني السير أدوارد جراي[١]، ونصت المادة الحادية عشرة من الاتفاقية على أن تتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر، على أن يحكمها الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وأسرته بالوراثة من بعده، وتتعهد بريطانيا بعدم السماح لأية جهة ما بالاعتداء على قطر أو التدخل في شؤونها الداخلية.

وبتوقيع هذه الاتفاقية التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر لبريطانيا، تكون العلاقات القطرية – البريطانية قد دخلت مرحلة جديدة مهدت لمعاهدة الحماية البريطانية على قطر التي وقعت في ٣ نوفمبر عام ١٩١٦م بين المعتمد البريطاني في الخليج السير برسي كوكس وحاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني. ويرجع تأخر قطر عن بقية مشيخات الخليج العربي في الدخول تحت الحماية البريطانية، إلى موقف الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني من بريطانيا التي كان يراها منحازة لخصومه آل خليفة حكام البحرين ، وأيضاً يعود إلى تمسكه بعدم موالاة غير المسلمين ولذلك فقد فضل الحماية العثمانية، ولكن بعد وفاته في نهاية عام ١٩١٣م وهو العام الذي وقعت فيه الدولة العثمانية مع بريطانيا اتفاقية تحديد النفوذ بين البلدين في المنطقة وتنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن حمايتها لقطر، وكذلك استيلاء عبد العزيز آل سعود على منطقة الإحساء، وكان آخرها انسحاب القوات العثمانية من قطر في أغسطس من عام ١٩١٥م، وبداية التنقيب عن النفط في المنطقة، كل هذه العوامل أدت إلى توقيع المعاهدة.

وفي العام نفسه الذي وقعت فيه الاتفاقية الإنجليزية – العثمانية تمكن عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود أمير الدولة السعودية الثالثة من طرد القوات العثمانية من منطقة

١- F.O.424. 238. No.45. Declaration Communi Cated to Foreign office. July 29. 1913.

وانظر: إبراهيم جار الله دخنة، المرجع السابق، ص ٢٥١ ، ٢٥٣.

الإحساء وإخضاعها لحكمه. وكان استيلاء ابن سعود على هذه المنطقة في عام ١٩١٣م أمراً غير متوقع من قبل بريطانيا، وقد خشيت بريطانيا من قيام ابن سعود بالتوسع، فقد كانت تعلم أن لديه أطماعاً في مد نفوذه ليشمل قطر وساحل عمان، ولهذا فقد وجهت له عدة رسائل تحذره من القيام بأي عدوان على قطر أو أية إمارة أخرى من إمارات الخليج العربي. وقد تعهد ابن سعود بموجب معاهدة القطيف التي وقعها مع بريطانيا في عام ١٩١٥م بالالتزام بعدم التعدي على إمارة قطر أو الإمارات الأخرى الواقعة تحت الحماية البريطانية خوفاً من المواجهة المباشرة مع بريطانيا[١].

ويذكر العناني أنه على الرغم من أن علاقة حاكم قطر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بآل سعود منذ عهد الأمير فيصل بن تركي أمير الدولة السعودية الثانية كانت ممتازة، وكذلك كانت مع أمير الدولة السعودية الثالثة عبد العزيز بن سعود عند استعادته حكم آل سعود على نجد من ابن الرشيد، إلا أن دخول ابن سعود المفاجئ الإحساء عام ١٩١٣م كاد أن يحدث أزمة بين البلدين لولا أن الشيخ قاسماً وافته المنية عقب استيلاء ابن سعود على الإحساء ببضعة أسابيع، ذلك أن دخول ابن سعود الإحساء سبب رعباً لشيخ قطر قاسم بن محمد آل ثاني الذي أرسل في ١٠ يوليو عام ١٩١٣م رسالة تهديد شديدة اللهجة إلى ابن سعود يحذره فيها من مغبة التفكير في احتلال قطر، ولكنه توفي بعد أسبوع من هذه الرسالة، أي في ١٧ يوليو ١٩١٣، وحكم بعده ابنه الشيخ عبد الله الذي وثق علاقته مع ابن سعود[٢].

ومن وجهة نظرنا فإننا نستبعد أن يلجأ الشيخ قاسم إلى التهديد وبخاصة إذا علمنا أن الطرفين تربطهما علاقات حميمة ووشائج قربى، وأن ابن سعود يملك من القوة العسكرية ما لا يملكه شيخ قطر، غير أن التخوف من هذا الجار القوي قد يكون أمراً وارداً، ليس لدى الشيخ قاسم فحسب بل لدى ابنه ووريثه الشيخ عبد الله أيضاً، فنراه يقوم بنقل تخوفه إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج عند لقائه به في الدوحة يوم ٦ مايو ١٩٢١، فقد تساءل

١- عبد العزيز محمد المنصور: (١٩١٦ – ١٩٤٩)، ص ٤٦ ، ٤٨ وانظر: محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص ٢٩، ٣٠.

٢- أحمد العناني، المرجع السابق، ص ١٩٩. وانظر: عبد العزيز محمد المنصور: (١٨٦٨ -١٩١٦)، ص ٢٠٤.

الشيخ عما سيكون عليه موقف بريطانيا في حالة حدوث حركات مخلة بالأمن داخل البلاد سواء أكان مصدرها داخلياً أم خارجياً، وهل بريطانيا مستعدة لتقديم قرض مالي وأسلحة يمكن استخدامها للدفاع عن بلاده في حالة وقوع اضطرابات داخلية أو اعتداء خارجي ؟، فكان رد المقيم على الشيخ رداً يوحي بالضغط عليه حتى يحصل منه على الموافقة على البنود التي تحفظ عليها في معاهدة ١٩١٦م، فقد قال إنه لا يتوقع أن توافق الحكومة البريطانية على تزويده بالمدافع والسلاح أو بالدفاع عنه، لأنه لا يوجد لها رعايا في البلاد للدفاع عنهم، كما إن بريطانيا لم تقم بتزويد شيوخ الساحل بمثل هذه الأسلحة، بالإضافة إلى ذلك افتقار قطر للموارد التي تشجع على تقديم قرض مالي له[١].

ويرى بعض المحللين أن نوايا ابن سعود قد ظهرت جلية في ضم قطر حين منح الشركة الشرقية العامة الأمريكية للنفط في عام ١٩٢٢ حق الامتياز في استخراج النفط في المنطقة الشرقية لتشمل الإحساء وأجزاء من شبه جزيرة قطر، وهذا ما دفع المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير برسي كوكس Sir Percy Cox إلى الاعتراض على ذلك أثناء لقائه مع ابن سعود في مؤتمر العقير في ٢ ديسمبر عام ١٩٢٢، فقد أكد المسؤول الإنجليزي أن قطر إمارة منفصلة عن الأراضي السعودية بخط يمتد بين سلوى وخور العديد. وقد حاولت الحكومة البريطانية إلزام ابن سعود في معاهدة جدة بما سبق أن التزم به في معاهدة القطيف عام ١٩١٥م فيما يخص قطر على وجه الخصوص، وإمارات الخليج العربية الأخرى، فقد نصت المادة السادسة من معاهدة جدة[×] التي وقعها ابن سعود مع بريطانيا في ٢٧ مايو ١٩٢٧ على أن "يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية"[٢]. ولكن رغم هذا التعهد من جانب ابن سعود بعدم التعدي على قطر أو التدخل في شؤونها الداخلية، فإن مسألة الحدود

١- كتاب العهد: المرجع السابق. ص ٧٨ . ٨١. وانظر: محمود حسن الصراف، ص ١٩٦ . ١٩٨، والمنصور: ص ٢٠٣،٢٠٤.

(×) نص المعاهدة من ص ١٧٧٤ – ١٧٧٥ من المصدر (٢٦).

٢- قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد) ص ٧٨ ، ٨١. وانظر: موضي بنت منصور بن عبد العزيز: المرجع السابق، نص معاهدة جدة لعام ١٩٢٧، ص ١٧٤، ١٧٥.

القطرية - السعودية أثيرت من جديد وذلك إثر منح الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر الشركة الإنجليزية - الفارسية النفطية في أكتوبر ١٩٣٢م حق الامتياز للتنقيب عن البترول واستخراجه في أراضيه. إذ اعترضت السعودية على تلك الاتفاقية التي وقعها شيخ قطر مع الشركة الإنجليزية - الفارسية بحجة أن الحدود بين البلدين لا تزال غير محددة، وبالتالي لا يحق لشيخ قطر القيام بذلك. وإزاء ذلك احتجت بريطانيا على ابن سعود، وعدّت اعتراضه مناقضاً للمادة السادسة من معاهدة جدة التي تنص على عدم التدخل في الشؤون القطرية، ويتنافى كذلك مع اتفاقية مؤتمر العقير عام ١٩٢٢، والتي تقضي بأن المنطقة الواقعة شرقي دوحة سلوى تتبع شبه جزيرة قطر [١].

وأصر الجانب البريطاني على ضرورة تطبيق الخط الأزرق المتفق عليه عام ١٩١٣ والممتد من تجاه جزيرة الزخنونية حتى خط العرض عشرين، في حين كان الجانب السعودي يرفض هذا الخط الذي حدد من قبل دولتين ليس لهما الحق في ذلك. وكان السعوديون يرون أن إيرادات القبائل التي دأبت على دفع الزكاة لهم ينبغي أن تتبع الدولة السعودية ومنها قطر [٢].

وفي ١٧ مايو ١٩٣٥ وقع الشيخ عبد الله آل ثاني حاكم قطر على اتفاقية تجديد الامتياز لشركة النفط الإنجليزية - الفارسية العاملة في البلاد لاستخراج البترول من أراضي قطر. وللمرة الثانية سارع ابن سعود إلى تقديم الاحتجاج ضد شيخ قطر وزعم أنه ليس من حقه منح امتيازات في أرض يطالب بها السعوديون. وأرسل ابن سعود برسالة إلى الشيخ عبد الله حاكم قطر في ١٦ أغسطس ١٩٣٥ يطلب وقف العمل باتفاقية النفط حتى انتهاء الخلافات على الحدود بين البلدين. ورد شيخ قطر على ابن سعود بما يلي: " إن قطر معروفة حدودها للقاصي والداني، وأنه قد منح الامتياز ووقع عليه ولم يعد بالنسبة له مجال للأخذ والرد " [٣].
وفي الفترة ما بين ٢٤ يونيو حتى ٨ يوليو من عام ١٩٣٥م عقدت عدة اجتماعات في لندن

١- د. إبراهيم محمد شهداد، تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ١٩٨٥، ص ١٣٠ ، ١٣٨.

٢- قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد) ص ١٢٧ وما بعدها.

٣- F.O.371L18915. H.M. 06802. 1935.

وانظر كذلك: محمد مرسي عبد الله، ص ص ٢٦٨ - ٢٧٠.

بين وفد سعودي وعدد من المسؤولين الإنجليز لبحث مسألة الحدود بين قطر والسعودية، وقد أكد الجانب الإنجليزي أثناء الجلسات أن جبل نخش الطرف الجنوبي لجبل الدخان الواقع في الجنوب الغربي لشبه جزيرة قطر جزء لا يتجزأ من البلاد ولا يمكن التخلي عنه. ونظراً لإصرار كل طرف على موقفه انتهت تلك الاجتماعات إلى الفشل[1].

وخلاصة القول فيما يتعلق بمسألة الحدود القطرية – السعودية التي ظهرت مع بداية البحث والتنقيب عن النفط، أنه على الرغم من الاحتجاجات السعودية ضد شركات النفط العاملة بقطر فقد استمرت الشركات في عمليات استخراج النفط من شبه جزيرة قطر دون توقف. وقد تم العثور على النفط بكميات تجارية في منطقة دخان عام ١٩٤٠، وتأسست شركة النفط القطرية المحدودة. ولكن أعمال التنقيب واستخراج النفط توقفت في ٨ يونيو ١٩٤٢ بسبب الحرب العالمية الثانية التي كانت مستعرة آنذاك، وقد استأنفت الشركة أعمالها مع بداية عام ١٩٤٦، وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٤٩ تم تصدير أول شحنة من النفط الخام القطري إلى الخارج من ميناء مسيعيد الواقع على الساحل الجنوبي الشرقي للبلاد[2]. وعلى الرغم من أن الاتصالات واللقاءات بين السعوديين والإنجليز كانت مستمرة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها بقصد تسوية مسألة الحدود بين قطر والسعودية، إلا أنهما لم يصلا إلى حلول نهائية للمشكلة[3]، ولذلك بقيت هذه الأزمة قائمة بين البلدين حتى عام ٢٠٠١م، حين تم في ٢١ مارس من العام ذاته التوقيع بالديوان الأميري بالدوحة على محضر الاتفاقية النهائي لترسيم الحدود البرية، ودوحة سلوى والخرائط المرفقة بهما. وقعها عن الجانب القطري وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، ووقعها عن السعودية وزير خارجيتها الأمير سعود بن فيصل آل سعود[4]. وبهذا الاتفاق تكون مسألة الحدود القطرية – السعودية شبه منتهية. وهذا يؤكد لنا أن الدول الكبرى التي تكون لها مصالح في الأزمات

١- عبد العزيز محمد المنصور: (١٩١٦-١٩٤٩)، ص ٢٠٤، ٢٠٦. وانظر: أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص ٨١.

٢- وثائق التاريخ القطري (١٨٦٨ – ١٩٤٩)، ج ٢، ص ٢١، ٢٧.

٣- .I.O.R.L15/1/627. 16th Dec. 193

وانظر: وثائق التاريخ القطري، ج٢، المصدر السابق، ص ٢٩ وما بعدها.

٤- ملحق – جريدة الشرق القطرية. العدد: ٤٩٤٧، ١ يناير ٢٠٠١م. توقيع الاتفاقية الحدودية بين قطر والسعودية.

لو تركت الدول الأخرى وشأنها وامتنعت عن التدخل في شؤونها لحلت جميع المشاكل بين الدول بالطرق السلمية، وبخاصة إذا توافرت لدى الأطراف النوايا الطيبة.

تجديد معاهدة الحماية عام ١٩٣٥م

استغلت بريطانيا تفردها بمنطقة الخليج العربي وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، فأرادت من زعماء المنطقة تنفيذ ما تراه يخدم المصالح البريطانية. وقد أشرنا إلى أن معاهدة الحماية التي وقعت في عام ١٩١٦م مع قطر لم تكن شاملة لحماية البلاد، فكانت تقتصر على حماية قطر من جهة البحر. ونظراً لتزايد تخوف شيخ قطر من عدوان بري على بلاده وبخاصة من ابن سعود، فقد بعث برسالة إلى الحكومة البريطانية عبر المقيم البريطاني في الخليج فاول Fowel في الأول من مايو عام ١٩٣٥ يطلب تجديد الحماية على أن تكون المعاهدة الجديدة معاهدة حماية شاملة للبلاد براً وبحراً وجواً. وفي ١١ مايو تسلم الشيخ عبد الله رسالة جوابية من المقيم البريطاني بإيعاز من حكومته يقول فيها إن الحكومة البريطانية على استعداد لتلبية مطالبكم بشرط أن تجددوا اتفاقية امتياز النفط للشركة الإنجليزية – الفارسية، وأن تكون الحماية ضد أية هجمات خطيرة تتعرض لها قطر من جهة البر، وأن تكون الوسائل في ذلك باستخدام القوة الجوية الملكية، على أن يتم توفير كل التسهيلات اللازمة لسلاح الجو في البلاد، من ذلك استخدام التلغراف اللاسلكي وأماكن للهبوط ومخازن للبترول والحاجيات الأخرى، وأن يكون من حق سلاح الجو الملكي زيارة قطر عندما تقتضي الحاجة لذلك[1]. وهنا نلاحظ أن بريطانيا استغلت حاجة قطر للحماية الفعلية فقامت بفرض شروطها وبخاصة بعد أن علمت أن هناك محاولات تجرى من قبل الشركات النفطية الأمريكية لإقناع الشيخ عبد الله بمنحها حق الامتياز في استخراج النفط من أراضيه مع بعض الإغراءات أو المميزات التي تفوق ما حصل عليه من قبل الشركات البريطانية النفطية.

١- وثائق التاريخ القطري، ج ٢ (١٨٦٨-١٩٤٩) ص ٢٥ ، ٢٧. وانظر: عبد العزيز محمد المنصور: (١٩١٦-١٩٤٩) ص ٦٩- ٧٣.

كما أن بريطانيا أرادت تطبيق البنود ٧، ٨، ٩ من معاهدة ١٩١٦م، التي كان الشيخ عبد الله متحفظاً عليها والخاصة بتعيين معتمد بريطاني في البلاد، وإقامة دائرة للبريد ومنشآت للبرق واللاسلكي، والسماح لرعايا بريطانيا من الهنود وغيرهم بالدخول إلى قطر لمزاولة النشاط التجاري والأعمال الأخرى في البلاد.

وقد اضطر شيخ قطر إلى قبول الشروط البريطانية والتعهد بالالتزام بنصوص معاهدة ١٩١٦ وبالمعاهدة الجديدة ١٩٣٥ هو وورثته من بعده. وعلى هذا الأساس وقع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر مع الكولونيل تي. سي. فاول المقيم السياسي البريطاني في الخليج الذي ناب عن حكومته، على تجديد معاهدة الحماية في ٢٤ مايو ١٩٣٥م، وبتوقيع هذه الاتفاقية أصبحت مسؤولية بريطانيا أكبر، فقد أصبحت الحماية شاملة لقطر ضد أي اعتداء بري أو بحري أو جوي. وقد تعهدت بريطانيا التي اعترفت بالشيخ حمد بن عبد الله ولياً للعهد عام ١٩٣٥م بالوقوف إلى جانب الشيخ عبد الله وولي عهده ضد أية متاعب قد تحدث لهما، سواء من الداخل أو من الخارج [١]. وسبق توقيع المعاهدة بأسبوع، أي في ١٧ مايو عام ١٩٣٥، عقد اتفاق جديد بين مندوب الشركة الإنجليزية – الفارسية والشيخ عبد الله بن قاسم منح بموجبه الأخير الشركة امتيازاً للقيام بعمليات التنقيب واستخراج البترول من أراضيه. وأعلن عن تأسيس شركة البترول القطرية المحدودة، غير أن الصعوبات التي واجهتها الشركة أجبرتها على التنازل عن امتيازها إلى شركة بترول العراق [٢].

وقد جاء هذا التجديد للشركة الإنجليزية نتيجة للضغط الذي مارسته الحكومة البريطانية على شيخ قطر الذي سبق له القيام بزيارة للملك عبد العزيز آل سعود في الرياض في شهر أغسطس عام ١٩٣٣م، وذكر أنه أجرى مباحثات مع ابن سعود تناولت مسألة النفط، اقتنع الشيخ من خلالها بمنح امتياز للشركات الأمريكية للبحث عن النفط في أراضيه بدلاً من الشركات الإنجليزية، وتذكر المصادر أن المقيم البريطاني في الخليج لاحظ أن

١- وثائق التاريخ القطري. ج ٢ (١٨٦٨-١٩٤٩) ص ٢٥، ٢٧. وانظر: عبد العزيز محمد المنصور: (١٩١٦-١٩٤٩) ص ٦٩- ٧٣.

٢- د. موزة سلطان الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر (١٩٣٠- ١٩٧٣) مطابع دار الشرق، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠٠٢م، ص ١٠٧، ١٠٩.

الشيخ عبد الله قد تغير كثيراً عند عودته، وأنه أصبح يفضل الشركات النفطية الأمريكية التي وعدته ببعض المميزات التي تفوق ما وعدته به الشركات البريطانية[١].

المفاوضات البريطانية - القطرية بشأن المطار

في عام ١٩١٨ ظهر سلاح الجو البريطاني إلى الوجود، وأنشئت له وزارة أنيط بها الدفاع عن القواعد البريطانية في المنطقة العربية، وكذلك الدفاع عن حقول النفط والمصالح البريطانية في شبه الجزيرة العربية والخليج. وبدأت وزارة الطيران الملكي البريطاني في عام ١٩٢٩م اتصالاتها مع زعماء الخليج العربي في محاولة منها لإقناعهم بالموافقة على إنشاء مطارات لاستقبال وتسهيل مهمات سلاح الجو البريطاني. غير أن تلك المحاولات البريطانية واجهت في بداية الأمر معارضة شديدة من زعماء المنطقة وبالذات من جانب شيخ قطر. ولكن رغم ذلك فقد استطاع الإنجليز عن طريق الترغيب والترهيب إبرام اتفاقية مع الشيخ سلطان بن صقر القاسمي شيخ الشارقة يوم ٢٢ يوليو ١٩٣٢م، وافق الشيخ بمقتضاها على إقامة مطار في الشارقة لتسهيل مهمة هبوط الطائرات البريطانية. وفي ٦ يونيو عام ١٩٣٨م، وقعت بريطانيا اتفاقية مماثلة مع شيخ دبي، وتبعهما بقية شيوخ الساحل المهادن بمن فيهم شيخ قطر، وجميعهم تعهدوا لبريطانيا وبالذات أثناء الحرب العالمية الثانية بتسهيل مهمات الاتصالات الجوية عبر أراضيهم، على أن تلتزم بريطانيا بحمايتهم وتقديم المساعدات المالية لهم[٢].

وفي الأول من أكتوبر عام ١٩٣٢م هبطت أول طائرة بريطانية في الشارقة وهي في طريقها إلى الهند. ومما لا شك فيه أن اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢م، وافتتاح الخط الجوي على الساحل العربي لإمارات الساحل المتصالح وإمارة قطر بصورة خاصة

١- I.O.R/15/1/632. 28th June.1963.

وانظر: ناصر محمد العثمان، السواعد السمر (قصة النفط في قطر). مطابع الدوحة الحديثة، بدون تاريخ، ص ٥١، ٥٢.

٢- محمد مرسي عبد الله: المرجع السابق، ص ٨٤ - ٨٦، ٦٢-٧٤. وانظر: بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ص ١٩١ - ١٩٤.

في العام نفسه، أعطى لمخططي السياسة البريطانية قيمة كبيرة في المنطقة[1]. وتذكر بعض المصادر أن المفاوضات بين الحكومة البريطانية والشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني بشأن بناء مطار لهبوط الطائرات البريطانية في الدوحة استمرت بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٣م. فقد تلقى الشيخ عبدالله في ٨ ربيع الأول عام ١٣٥٠ هـ الموافق ٢٣ يوليو ١٩٣١م، رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في البحرين (باليوز) يبلغه بأنه سيقوم بزيارته في الدوحة يوم ٢٨ يوليو ١٩٣١م لبحث إنشاء مطار لهبوط الطائرات البريطانية في الدوحة. ووصل المسؤول البريطاني إلى الدوحة حسب ما هو مقرر، ولكن مباحثاته بشأن المطار مع الشيخ عبد الله لم تحقق الهدف الذي جاء من أجله، وذلك بسبب رفض شيخ قطر لمطالب بريطانيا بإنشاء مطار على أرضه[2]، لأنه كان يخشى أن ذلك سيؤدي إلى السيطرة على البلاد وانتزاع بعض مسؤولياته كحاكم شرعي للبلاد. وإزاء رفض الشيخ إقامة مطار في الدوحة، طلبت بريطانيا منه الموافقة على إنشاء مطار في منطقة الريان الواقعة على بعد نحو ٨ كيلو مترات عن الدوحة، وحذرت الشيخ من رفض ذلك، مؤكدة أنها مصممة على إنشاء هذا المطار، وأنها لن تتساهل معه في حال تعرض الطائرات البريطانية لأي عدوان عند هبوطها. ورفضت الحكومة البريطانية تقديم أي دعم مالي للشيخ مقابل السماح بإنشاء هذا المطار، ولكنها وعدته بمكافأته إذا تعاون معها في هذا الصدد. وجاء هذا الإنذار البريطاني في كتاب بعثه المقيم السياسي البريطاني في الخليج تي.س.فاول في ١٩٣٢/٩/٢٢م إلى شيخ قطر قال فيه إن طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني سوف تشرع اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٣٢م بطيران منتظم عبر أراضيكم، وإذا ما اضطرت أي منها للهبوط ونالت عوناً منكم أو من رعاياكم فسوف نجزل المكافأة لكم، ولكن إذا ما صدر ضدها أي عمل عدائي فسوف تكون أنت مسؤولاً عن ذلك وسوف تحاسبون عليه من قبل الحكومة السامية[3]. وإزاء هذا التهديد البريطاني لم يجد الشيخ عبد الله بداً من الاستجابة للمطالب البريطانية، ولكنه لم يكتم ما في نفسه إزاء هذا التهديد الذي يتنافى مع الحقوق الدولية، فقد قام بإرسال رسالة

١- قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد)، ص ٩١ – ٩٢.

٢- F.O.371/16835. 12 November. 1932.

وانظر: عبد العزيز محمد المنصور: (١٩١٦-١٩٤٩)، ص ٦٤، ٦٥.

٣- نص الرسائل المتبادلة بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج وبين شيخ قطر – قسم الوثائق بقصر الدوحة تحت رقم ٢٦٩. وانظر: F.O.371/16835.

جوابية إلى المقيم البريطاني في بوشهر جاء فيها: "لا شك أن هناك سوء فهم من الجانب البريطاني، وأننا على استعداد لتقديم التسهيلات المطلوبة الخاصة بهبوط الطائرات البريطانية، ولكننا نطالب بريطانيا مقابل إنشاء المطار أن تلتزم بالدفاع عن البلاد ضد من تسول له نفسه من القبائل المساس بأمنها أو بالتعدي على الطائرات عند هبوطها". وانتقد في الوقت نفسه ما تضمنته رسالة المقيم من تهديد له شخصياً، وتساءل "متى كنا أعداء لدولة بريطانيا العظمى ؟، ولكن إذا قلنا أننا أحرار في بلادنا وطلبنا من الدولة أن نتفق بما يوافق مصلحة الطرفين وتمسكنا بحقنا في ذلك هل هذا يعبّر عنه بإظهار عداوة ؟ ! ولا أخالكم تجهلون مبدأ الإخاء والمساواة وحرية الممالك التي من أكبر أنصارها دولة بريطانيا الفخمة، فإذا نحن حفظنا حقاً لنا تقره عموم الممالك وتؤيده جميع الشعوب نكون مسؤولين"[1].

ويمكن القول إنه بعد إزالة سوء الفهم بين الجانبين تم الاتفاق على إنشاء مطار الدوحة، وهبطت أول طائرة بريطانية على أرض المطار يوم ١٩٣٤/٥/٩م، وكان على متنها عدد من خبراء البترول ووكيل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين (لوش) وطاقم الطائرة، وكان في استقبالهم ولي عهد حاكم قطر الشيخ حمد بن عبدالله آل ثاني الذي اصطحبهم معه لمقابلة والده شيخ قطر الموجود في منطقة أم القهاب للسلام عليه.

وهكذا انتهت هذه القضية بعد أن تعهدت بريطانيا في معاهدة تجديد الحماية عام ١٩٣٥م بحماية الشيخ والبلاد براً وبحراً وجواً [2].

مطالبة قطر بريطانيا تزويدها بالسلاح

نصت المادة الثالثة من معاهدة الحماية لعام ١٩١٦م على أن تقوم بريطانيا بتزويد شيخ قطر بـ (٥٠٠)بندقية و (٥٠٠٠) من الذخيرة سنوياً للاستعمال الشخصي ولتسليح أتباعه من الحرس، على أن يتعهد الشيخ بمنع استيراد الأسلحة وبيعها وبمنع رعاياه من المتاجرة بها.

١- كتاب العهد: ص ١٢٣ – ١٢٥. وانظر: عبد العزيز محمد المنصور، ص ٥٢ – ٥٤.

٢- I.O.R./15/2/204. 21st Oct.1938 وانظر: F.O.371/16835. 9th May. 1932.

وفي ٢٣ من مايو ١٩٢٥م تقدم شيخ قطر بطلب إلى الحكومة البريطانية طالباً تزويده بالأسلحة لاستخدامها في الدفاع عن بلاده من جهة البر. خاصة بعد ما سمعه من شائعات حول احتمال عبور بعض القوات السعودية إلى الساحل الشرقي للجزيرة العربية في خريف ذلك العام مجتازة حدود قطر، غير أن حكومة الهند البريطانية رفضت تلبية طلبه بحجة أنها ملزمة بحمايته وبالتالي لا داعي لتزويده بالسلاح. وكان رفض بريطانيا تزويد الشيخ عبد الله بالسلاح من الأسباب التي أدت إلى توتر في العلاقات بين الجانبين، ورفض الشيخ استقبال مندوب شركة النفط الإنجليزية – الفارسية في ١٩٢٦/١/١٠م، كما رفض السماح بدخول رعايا بريطانيا متعللاً بعدم استتباب الأمن لعدم وجود الأسلحة لدى أتباعه[١]. ولكن الشيخ عبد الله اضطر بعد بضع سنوات وبالذات في أكتوبر من عام ١٩٣٨م إلى الاتصال بالجانب البريطاني طالباً تزويده ببعض السيارات المصفحة والأسلحة للدفاع عن بلاده نتيجة للخلاف الحدودي مع البحرين والسعودية، وتمرد بعض أفراد قبيلة النعيم عليه. ولكن الجانب البريطاني للمرة الثانية يرفض طلب الشيخ، فقد رد المقيم السياسي البريطاني في الخليج على طلب الشيخ قائلاً: " إن المصفحات الثقيلة ليست صالحة للعمل في بلاده، كما أنه ليس هناك ضرورة لتزويده بالسلاح طالما تعهدت له بريطانيا بالحماية، كما أن بريطانيا لم يسبق لها أن زودت أياً من زعماء الخليج بهذه الأسلحة والعربات العسكرية ". فكان رد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني برفضه قبول طلب بريطانيا تعيين معتمد بريطاني في قطر[٢]. وكانت بريطانيا تتذرع في كل مرة بأن امتلاك الشيخ للأسلحة ليس ضرورياً ما دامت بريطانيا قد تعهدت له بحمايته وحماية بلاده، بينما كان الشيخ يرى أن المادة الثالثة من معاهدة ١٩١٦ قد أعطته هذا الحق وأن على بريطانيا تنفيذ ما وعدت به. وقد أصر الشيخ عبد الله على موقفه بشأن حصوله على السلاح عند تجديد معاهدة الحماية عام ١٩٣٥م. وتشير المذكرة البريطانية إلى أن الشيخ عبد الله كان لديه بضع مئات من البدو غير النظاميين من حملة البنادق المتنوعة مع ذخائرها، ولديه بعض السيارات الصالحة للنقل والمجهزة بالأسلحة الأتوماتيكية

١- I..O.R.L/Pands/158 E وانظر: محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص ١٨٧.

٢- قطر وثروتها النفطية، ص ١٧٩، ١٨٠. وانظر، أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص ٨٥.

الخفيفة[١]. غير أن المصدر الذي بين أيدينا يذكر أن المقيم البريطاني في الخليج اقترح على حكومته قبل الحرب العالمية الثانية القيام بتشجيع حاكم قطر على شراء بعض الأسلحة والعربات العسكرية، وأن يباع له السلاح بشروط سهلة وميسرة[٢].

وكان استمرار رفض بريطانيا تزويد حاكم قطر بالأسلحة اللازمة يقابله رفض الشيخ عبد الله قبول معتمد بريطاني في بلاده، مما دعا بريطانيا إلى اللجوء إلى حيلة أسندت من خلالها لأحد الأطباء الإنجليز في مستشفى الرميلة بالدوحة مهمة القيام بدور المعتمد السياسي في قطر بالإضافة إلى عمله كطبيب[٣].

تنازل الشيخ عبد الله عن الحكم لنجله علي:

توفي الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني، ولي عهد قطر ونجل حاكم البلاد يوم الثلاثاء ١٧ رجب عام ١٣٦٧هـ الموافق ٢٥ مايو ١٩٤٨م، وعين والده الشيخ عبد الله ولده الثاني علياً ولياً للعهد، وطلب من بريطانيا الاعتراف به[٤].

غير أن بريطانيا ربطت اعترافها بولي العهد الجديد بموافقة الأخير على تنفيذ المواد ٧، ٨، ٩ من معاهدة ١٩١٦م، والتي تقضي بالسماح بتعيين معتمد بريطاني في قطر، وأن تكون هناك محاكم مختلطة لفصل القضايا الخاصة برعايا بريطانيا. وقد وافق ولي العهد الجديد الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني على تنفيذ تلك المواد، وعلى ضوء ذلك أعلنت بريطانيا الاعتراف به. وفي ٢٠ أغسطس ١٩٤٩م تنازل الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني عن الحكم لابنه وولي عهده الشيخ علي بسبب كبر سنه، وتم تنصيب الشيخ علي حاكماً للبلاد في ذلك التاريخ بصورة رسمية بحضور خمسين من أعيان الأسرة الحاكمة، وكذلك بحضور نائب المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير وليم هاي W.Hay الذي وصل إلى قطر

١- I.O.R./14/2/204. 15th July. 1942.

٢- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧١.

٣- I.O.R./15/2/608. 1949.

٤- الموسوعة القطرية، الجزء الأول، دار الموسوعة القطرية، ط١، يناير ١٩٩٣م، الدوحة، قطر، ص ٢٢٧. وانظر: كتاب العهد: ص ١٩٧.

للمشاركة في حفل التنصيب نيابة عن حكومته. وقامت البارجة البريطانية (فلامنجو) الراسية في ميناء الدوحة بإطلاق مدافعها تحية بهذه المناسبة الوطنية.

وفي ٢٣ أغسطس عام ١٩٤٩م، أي بعد ثلاثة أيام من تولي الشيخ علي زمام السلطة في البلاد، تم تعيين الضابط البريطاني جون ويلتون John Wilton أول معتمد سياسي بريطاني في قطر بصورة رسمية[١]. ويرجع البعض تأخر بريطانيا في تعيين معتمد سياسي لها في قطر، لا إلى رفض شيخ قطر الشيخ عبد الله، ولكن لأن بريطانيا لم تكن ترى ضرورة لذلك، ولكن في هذا العام الذي تولى فيه الشيخ علي الحكم تم تصدير أول شحنة من نفط قطر إلى الخارج، فكان من الضروري أن تعين بريطانيا معتمداً سياسياً لها في البلاد للإشراف على المصالح البريطانية، ومنع الشركات الأمريكية النفطية من الدخول في المنافسة مع الشركات النفطية البريطانية العاملة في البلاد[٢].

وبعد هذا العرض التاريخي الموجز لبعض جوانب العلاقات القطرية – البريطانية بين الحربين العالميتين وما تلاهما حتى عام ١٩٤٩م، وهو تاريخ تصدير أول شحنة نفط قطر، يتضح لنا أن بريطانيا استطاعت عن طريق ممارستها الضغط السياسي والعسكري على كل من الدولة العثمانية صاحبة النفوذ على قطر في القرن التاسع عشر وكذلك على شيخ قطر الوصول إلى تحقيق غرضها وهو ضم قطر تحت حمايتها كما هي بقية إمارات الخليج العربية.

ففي عام ١٨٦٨م استطاعت بريطانيا التوصل إلى توقيع أول معاهدة مع قطر وذلك إثر قيام آل خليفة حكام البحرين وآل نهيان حكام أبو ظبي بالهجوم على قطر عام ١٨٦٧م وقامت بمعاقبة شيخ البحرين وشيخ أبو ظبي لقيامهما بالاعتداء على قطر، وفرضت عليهما غرامة باهظة كتعويض لقطر. أما معاهدة ١٩١٦م مع قطر فقد أعقبت انسحاب العثمانيين من البلاد في عام ١٩١٥م وكان شيخ قطر في حاجة لبريطانيا لحماية بلاده براً وبحراً ضد أي اعتداء على بلاده. وقد وقفت بريطانيا ضد ابن سعود الذي حاول منع الشيخ عبد الله

١- F.O.371/82003. Secret. Persian Gulf Residency. 29. July. 1950.

٢- I.O.R/15/12/608. 24th March. 1949. وانظر: أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص٨٨. وانظر: موزة سلطان الجابر، المرجع السابق، ص ١٢١.

بن قاسم آل ثاني من استخراج النفط من أراضيه بحجة أن اتفاقية ١٩١٣م وقعت بين بريطانيا والدولة العثمانية وهما دولتان لا تملكان الصلاحية الشرعية في تحديد الحدود بين الجانبين.

وبهذه السياسة المعتمدة على القوة استطاعت بريطانيا السيطرة على قطر، وأن تحافظ على وجودها ومصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، حين اضطرت إلى منح الاستقلال لشعوب المنطقة ومنها قطر.

الباب الثالث

وصول العتوب إلى قطر وانتشارهم في الخليج العربي بين ١٦٧٠ - ١٨٢٦م

وصول العتوب إلى قطر وانتشارهم في الخليج العربي

بين ١٦٧٠ - ١٨٢٦

شهدت منطقة الخليج العربي في نهاية القرن السابع عشر الميلادي تجمعاً عربياً تمثل في الخوالد الذين استطاعوا طرد العثمانيين من منطقة الإحساء، وفرض حكمهم على معظم شرق شبه الجزيرة العربية، واستمر حكم بني خالد في هذه المنطقة حتى أواخر القرن التاسع عشر، حينما قامت قوات إمام الدولة السعودية الأولى بالاستيلاء على هذا الجزء منهم. وكان العتوب قد تمكنوا من تأسيس نظامهم في الكويت في منتصف القرن الثامن عشر. وبما أن الدراسة تتناول تاريخ وصول العتوب إلى قطر وانتشارهم في منطقة الخليج العربي، فإنني سوف أحاول جاهداً أن أركز على هذه القضية وعلى تأسيس نظام حكمهم دون الدخول في التفاصيل أو الجوانب التي لازمت فترة الدراسة بين ١٦٧٠ – ١٨٢٦ والخاصة بالتنافس البريطاني العثماني ومحاولة التوسع السعودي في المنطقة.

وحتى لا نزعم أننا أول من كتب عن العتوب، فإننا نؤكد أن هناك العديد من المهتمين بتاريخ الخليج العربي سبقونا في الكتابة عنهم، إلا أنه يمكن القول أن هؤلاء الباحثين من المؤرخين والكتاب ركزوا في دراساتهم على تأسيس نظام العتوب في الكويت والبحرين، في حين أغفلوا الجانب التاريخي لدور قطر الإيجابي في احتضان هذه الجماعات على أرضها لفترة زمنية لا تقل عن نصف قرن تعلموا خلالها فنون البحر، الغوص، الصيد، التجارة، وهي مجالات كان لها دور فعال في صنع حاضرهم ومستقبلهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

هذا الدور القطري سوف نحاول إبرازه في هذا البحث ولو بصورة مختصرة من خلال العناصر التالية:

أولاً وصول العتوب إلى قطر.

ثانياً تأسيس نظام العتوب في الكويت.

ثالثاً عودة عتوب آل خليفة إلى قطر عام ١٧٦٢م.

رابعاً عتوب آل خليفة يؤسسون نظامهم في البحرين.

خامساً فشل عتوب الجلاهمة في تأسيس نظامهم.

الخـــاتمـــة

أولاً: وصول العتوب إلى قطر:

بادئ ذي بدء لا بد أن نعرف القارئ الكريم بنسب جماعات العتوب ووطنهم الأصلي وذلك وصولاً للهدف المنشود الذي من أجله كتبنا هذا البحث.

في الواقع لقد واجهتنا مصاعب كبيرة في حسم قضية نسبهم وكذلك أماكنهم وأوطانهم الأصلية، فنجد بعض المصادر التاريخية المحلية تشير إلى أن جماعات العتوب المكونة من آل صباح وآل خليفة والجلاهمة يرجع نسبهم إلى العتوب المتصل نسبهم بقبيلة عنزة، في حين نجد آخرين يشيرون إلى أنهم سموا بالعتوب أو بالعتوبيين من الفعل (عتب) وهو فعل حركي يعني كثرة التنقل والترحال من مكان إلى آخر، أي أنه لم يكن اسم لقبيلة كما يعتقد البعض من الناس وإنما هو في حقيقة الأمر مأخوذ من التنقل والترحال كما أسلفت[1]، وهذا ما أكده المرحوم الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت للمعتمد البريطاني في البلاد الكولونيل "ديكسون"، فقد قال إن أجداده سموا بالعتوب بعد ارتحالهم من نجد الواقعة في الجنوب إلى قطر في الشمال.

وقد نزحت جماعات العتوب من موطنها الأصلي في منطقة (الهدار) التابعة للأفلاج الواقعة في الجنوب الشرقي من العارض من نواحي نجد اليمامة، ولا تزال ديارهم معروفة هناك إلى اليوم[2]. وهناك من يرجع أماكنهم إلى منطقة (نجران) الواقعة في إقليم عسير جنوب السعودية[3]. وتؤكد بعض المصادر أن هذه الجماعات العربية تعود إلى قبيلة عنزة ومقرها منطقة القصيم من نجد اليمامة، وتنتشر هذه القبيلة على نطاق واسع في شبه الجزيرة العربية وسوريا والعراق[4]، وهناك من يرجع مقر قبيلة عنزة إلى عين التمر من

١- .A.B.Dickson: Kuwait and her. Neighbors. London. 1956. PP.26-27

وانظر عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧١م، ص ٣١-٣٤، ١٠٦، ١١٢.

٢- أحمد مصطفى أبو حاكمة، ترجمة محمد أمين عبد الله، تاريخ شرق الجزيرة العربية (١٧٥٠-١٨٠٠) مكتبة الحياة – بيروت، د.ت، ص ٧٥-٨٧.

٣- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة، ١٩٩٢، ص ٥٢. وانظر: محمد الحسيني عبد العزيز، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، منشورات ذات السلاسل – الكويت، د.ت، ص ٢٤.

٤- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج ج١، القسم الجغرافي، ترجمة لجنة مكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة، قطر، د.ت، ص ١٠٧. وانظر: أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية ص ٧٤.

برية العراق بالقرب من الأنبار ثم انتقلوا من هذا المكان لأسباب حربية إلى شمال المدينة المنورة فأقاموا فيها حتى تاريخ هجرتهم إلى شرق الجزيرة العربية[1]. وفيما يتعلق بالعتوب فإني أرجح الجانب الذي يرجع أوطانهم الأصلية إلى نجد، وأنهم ينتسبون إلى قبيلة عنزة التي تنتمي لها أسرة آل سعود حكام المملكة العربية السعودية، وهذا الرأي مبني على تأكيدات العديد من الناس الذين يعرفونهم وكذلك على المصادر التاريخية الموثوقة.

وجاءت هجرة جماعات العتوب من أوطانها الأصلية في سياق هجرة قبيلة عنزة في القرن السابع عشر الميلادي، والتي تفرعت إلى فرعين، الفرع الأول وقد عرف باسم عرب (الرولة) وكانت وجهته سوريا والعراق، أما الفرع الثاني فقد اتجه إلى شرق الجزيرة العربية، بالذات إلى شبه جزيرة قطر، وقد عرف هذا الفرع باسم العتوب[2].

وهناك أيضاً روايات مختلفة حول أسباب هجرتهم من ديارهم الأصلية إلى منطقة الخليج العربية، فالبعض يرجع ذلك إلى القحط الشديد الذي حل بهم في حين يرجع آخرون هجرتهم إلى حبهم في الاستقلال وإقامة كيانهم الخاص بهم[3]. ومن وجهة نظرنا فإن كل هذه الأسباب التي أوردناها مجتمعة تعد أسباب مقنعة لهجرتهم من أوطانهم إلى أماكن أكثر أمناً واستقراراً وثراءً.

كانت شبه جزيرة قطر ذات الموقع الاستراتيجي بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج، أول موضع يحط فيه العتوب رحالهم، وقد اتخذوا من منطقة (الزبارة) الواقعة في الشمال الغربي من شبه جزيرة قطر مقراً لإقامتهم[4] وذلك لما تتميز به المنطقة من أهمية، فهي تطل على مياه الخليج، وتتميز بوجود الماء العذب فيها وقربها من مغاصات اللؤلؤ وتوفر

١- الشيخ محمد علي التاجر. عقد اللآل في تاريخ أوال، منشورات مؤسسة الأيام للصحافة والنشر – البحرين، ١٩٩٤م، ص ١٠. وانظر: لوريمر، ج١ القسم الجغرافي، ص ١٠٣.

٢- بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج١، مطابع دار الرأي العام التجارية – الكويت، ١٩٧٨، ص ٩٨.

٣- أحمد مصطفى أبو حاكمة، المرجع السابق ص ٧٤. وانظر: حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الأهلية، بغداد، د.ت، ص ١٤٧ – ١٤٨.

٤- نورية محمد ناصر الصالح، علاقات الكويت السياسية بشرق الجزيرة العربية والعراق العثماني (١٨٦٦-١٩٠٢) منشورات ذات السلاسل – الكويت، ط١، ١٩٧٧، ص ١٥ -١٦. وانظر: دليل الكويت – أعدته غرفة تجارة وصناعة الكويت، ١٩٦٥، ص ٥٧. وانظر: عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط٢، مطبعة دار القبس – الكويت، ١٩٨٠، ص ١٢.

المرعى والحطب، وهي أمور حيوية لمزاولة النشاط الاقتصادي والتجاري وتشغيل اليد العاملة والحصول على الأموال التي تساعد على البقاء والاستقرار وعلى التقدم والتطور لأي مجتمع بشري[1]. وللأسف نجد المصادر التاريخية تختلف فيما بينها حول تحديد تاريخ معين لوصول جماعات العتوب إلى شبه جزيرة قطر، فالبعض يذكر أن وصولهم كان في عام ١٦٧٠م، وهناك من يقدم هذا التاريخ أو يؤخره، ولكن معظم المصادر تؤكد أن جماعات العتوب أقاموا في قطر مدة خمسين سنة قبل رحيلهم إلى الكويت[2].

وكان يحكم قطر عند وصول العتوب آل مسلم الذين يعودون إلى الجبور إحدى عشائر بني خالد الذين ينتسبون إلى بطن عامر بن صعصعة العدنانية. غير أن هناك من يرجع بني خالد إلى قبيلة طي القحطانية، وهي من العرب العاربة الجنوبية التي هاجرت إلى شرق الجزيرة العربية وأرغموا أهلها على دفع الزكاة والضرائب لهم مقابل عدم التدخل في شؤونهم[3]. وقد ازداد نفوذ بني خالد في شرق الجزيرة العربية بعد انتصارهم على العثمانيين وطردهم من منطقة الإحساء عام ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م[4].

رحب آل مسلم بالعتوب عند وصولهم إلى الزبارة في قطر وقدموا لهم كل المساعدات الممكنة التي تساعدهم على الإقامة والاستقرار في المنطقة[5]. وبعد وقت قصير من وصولهم بدأوا يزاولون نشاطهم الاقتصادي والتجاري في الغوص عن اللؤلؤ وبيعه وفي صيد السمك والعمل في التجارة وفي الزراعة والرعي.

١- محمد متولي، حوض الخليج العربي، ج٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٨١، ص ٤٠. وانظر: أحمد مصطفى أبو حاكمة، المرجع السابق، ص ٩٨ — ١٠١. وانظر: لوريمر. القسم الجغرافي، ج ٦، ص ١٩٩٢ — ١٩٩٣. وانظر: ب. ج سلوت، ترجمة عايدة خوري، عرب الخليج (١٦٠٢ — ١٧٨٤) إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٩٩٣. ص ٧١ — ٧٢.

٢- مجلة الوثيقة البحرينية، العدد ٤، يناير ١٩٨٤، ص ١٢. وانظر: عبدالعزيز الرشيد. المرجع السابق ص ١١٠. وانظر: حمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية، ج٢، مطابع الرأي العام الكويتية — الكويت. ١٩٧١، ص ٨٥٥.

٣- محمد عرابي نخلة، تاريخ الإحساء (١٨١٨-١٩١٣) ذات السلاسل — الكويت. ١٩٨٠، ص ٣٠. وانظر: الموسوعة الكويتية المختصرة، ج ١. ط١ — مطابع الرأي العام التجارية — الكويت. ١٩٧١، ص ٣٢٨، ص ٤٧٦.

٤- محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، د.ت، ١٩٨٠، ص ٣٦ — ٤١. وانظر: محمد بن عبد الله بن عبد المحسن. تحفة المستفيد لتاريخ الإحساء القديم والجديد، ط١، مطابع الرياض — الرياض، ١٩٦٠، ص ٥ — ٦.

٥- عبد الكريم بن عبد الله المنيف الوهيبي، بنو خالد وعلاقتهم بنجد. مطبعة الفرزدق، الرياض، ١٩٨٩، ص ٣٨٨ — ٣٨٩. وانظر: محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، ج١. دار الثقافة — بيروت، ١٩٦٢، ص ٣٩، ٢١٧، ٢١٨.

وقد درت عليهم تجارة اللؤلؤ التي كانت تعد سلعة نادرة وذات قيمة عالية إلى جانب العمل في التجارة المتنوعة ثروة طائلة، وكان العتوب يقومون بدفع الرسوم على التجارة وكذلك دفع الزكاة السنوية لآل مسلم الذين كانوا بدورهم يقومون بدفعها لبني خالد، ولكن هؤلاء العتوب بعد أن استقروا وحققوا ثروة طائلة وسمعة طيبة في البلاد امتنعوا عن دفع تلك الالتزامات من الرسوم والزكاة والضرائب لآل مسلم(١)، مما أدى إلى توتر في العلاقات بين الجانبين. والأمر الذي زاد الطين بلة كان إقدام هؤلاء العتوب على قتل أحد المواطنين القطريين، مما تسبب في هياج أهل البلاد مطالبين بالقصاص من القتلة، الأمر الذي اضطر جماعات العتوب إلى مغادرة منطقة الزبارة القطرية بالسفن إلى (خور الصبية) الواقع إلى الجنوب من البصرة ومن ثم ارتحلوا إلى الكويت(٢). والجدير بالذكر أن الشيخ جابر العتبي والد صباح بن جابر الحاكم الأول للكويت، توفي في قطر قبل رحيل جماعته إلى الكويت(٣). ويمكن القول إنه مما لا شك فيه أن إقامة جماعات العتوب في قطر مدة خمسين سنة كان لها الأثر الكبير في اكتسابهم للخبرة في ركوب البحر والغوص على اللؤلؤ والمتاجرة به، بالإضافة إلى التجارة والنقـل البحـري، كما أن هـذه المـدة الزمنية التي قضوها في قطر أكسبتهم التعرف على ثقافات وحضارات الآخرين من خلال اتصالهم بأهل فارس والهند والعراق وبلاد الشام وغيرهم، وهو ما كان له الإثر الطيب في سلوكهم الحضاري وفي بناء مجتمعاتهم الجديدة وإقامة أنظمة حكمهم في الكويت والبحرين(٤).

وقد شهدت منطقة الزبارة في عهدهم نهضة عمرانية كبيرة وراح كثير من الناس يفدون إليها حتى أصبحت المنطقة حاضرة شبه جزيرة قطر والخليج العربي دون منازع، والذي

١- عبد الله بن خالد آل خليفة وعلي أبا حسين، مجلة الوثيقة البحرينية – العدد ٤، يناير ١٩٨٤، ص ١٢ – ١٤. وانظر: أحمد مصطفى أبو حاكمة، المرجع السابق، ص ١٧٧، ٢٢٢. وانظر: محمد متولي، المرجع السابق، ص٤٠.

٢- مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، منشورات دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت ط١، ١٩٦١، ص ١٦٨. وانظر: زاهية قدروة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية – بيروت، ١٩٧٩، ص ٩٣ – ٩٤. وانظر: أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية، ص ٧٥ – ٨٧.

٣- Bombay Selections. Vol. Bombay. 1856. P.63 انظر:حمد محمد السعيدان، المرجع السابق، ص ٨٥٥.

٤- عبد الله بن خالد آل خليفة وعلي أبا حسين، المصدر السابق، ص ١٦ – ١٧. وانظر: نورية محمد ناصر الصالح، المرجع السابق، ص ١٥ – ١٦. وانظر: بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع السابق، ص ٨٩ – ١٠٠.

ساعد على تلك النهضة الدور الذي لعبه ميناؤها الذي أصبح من أهم الموانئ الخليجية المزدهرة بالتجارة وبأنواع السلع والبضائع التي كان يتم توزيعها داخل شبه الجزيرة العربية والخليج[1].

وتشير بعض الوثائق العثمانية المؤرخة عام ١١١٣هـ إلى أن عدد بيوت العتوب عند هجرتهم من الزبارة إلى جنوب البصرة عام ١٧١٣م بلغ أكثر من ألفي بيت، وأن عدد السفن التي حملتهم إلى جنوب البصرة بلغت مائة وخمسين سفينة، وأن عددهم مع نسائهم وذراريهم يقدرون بعشرة آلاف نسمة، كما حملت هذه السفن على ظهرها كمية من البنادق والمدافع والذخيرة، وهذا يدل على أن هؤلاء العتوب كانوا يقتنون السلاح[2].

ثانياً: تأسيس نظام العتوب في الكويت:

تشير إحدى الوثائق العثمانية إلى أن جماعات العتوب التي وصلت إلى جنوب البصرة قادمة من قطر اتخذت من منطقة (الصبية) مقراً لها، ولكن بعد فترة من الزمن قامت السلطة العثمانية بإجلائهم من هناك بسبب قيامهم بأعمال السلب والنهب والقرصنة البحرية ضد السفن القادمة إلى البصرة، وكذلك قيامهم بالاعتداء على القوافل التجارية البرية القادمة إلى مدينة البصرة[3].

وعلى إثر ذلك اتجهوا إلى جزيرة (فيلكا) في عام ١٧١٣م ولكنهم تركوها في عام ١٧١٦ وارتحلوا إلى القرين أو مدينة الكويت التي كانت تحت حكم بني خالد[4].

ومن الصعب الجزم بتاريخ معين لوصول العتوب إلى الكويت، إلا أن معظم المصادر تحصر تاريخ وصولهم بين ١٧١٣ و ١٧١٦م، وعلى ضوء ذلك يمكننا القول إن وصول جماعات العتوب إلى الكويت كان في العقد الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، وكان

١- فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي (١٨٥٣ - ١٩١٤) ذات السلاسل - الكويت، ج٢، ط١، ١٩٨٤، ص ١٣٨. وانظر: حمد محمد السعيدان، المرجع السابق، ص ٧٥. وانظر مجلة الوثيقة، العدد ٤، ص ١٨.

٢- عبد الله بن خالد آل خليفة، مجلة الوثيقة، يناير ١٩٨٤، ص ١٢ - ١٤.

٣- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠ - ١٩٦٥) منشورات ذات السلاسل - الكويت، ١٩٨٤، ص ٢٤ - ٢٥. وانظر: ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج ٣ القسم التاريخي، ص ١٥٠١ - ١٥٠٢.

٤- عبد الله بن خالد، المصدر السابق، ص ١٤. وانظر: أحمد مصطفى أبو حاكمة، شرق الجزيرة العربية، ص ٢٦.

تعدادهم يقدر بنحو عشرة آلاف نسمة، وهو عدد كما نلاحظ لا يستهان به آنذاك[1]. وكانت الكويت تحت حكم محمد بن عريعر الخالدي، وقد أحسن هذا الحاكم استقبالهم وقدم لهم كل المساعدات الممكنة التي تساعدهم على الاستقرار في البلاد، وكان مما قدمه هذا الحاكم لزعيم العتوب صباح بن جابر العتبي وجماعته، حصن القرين أو القصر الذي بناه زعيم بني خالد براك بن عريعر الخالدي في عام ١٦٦٨م[2].

ومن جانب آخر أعلن صباح بن جابر ولاءه لآل عريعر ووقوفه وجماعته إلى جانبهم في جميع الظروف[3]. واستمر العتوب خاضعين لحكم بني خالد حتى عام ١٧٥٢، وهو تاريخ سقوط حكم بني خالد في الكويت نتيجة الصراع بين سعدون بن عريعر وابن عمه حاكم الكويت حينذاك سليمان بن محمد آل حميد الخالدي، والذي كان نتيجته تغلب الأول على الأخير الذي لجأ إلى نجد عند إمام الدولة السعودية الأولى محمد بن سعود.

وبذلك أصبحت الكويت بدون حاكم فعلي، فكانت فرصة سانحة للعتوب للوصول إلى حكم الكويت.

استطاع صباح بن جابر العتبي في عام ١٧٥٢م تأسيس نظام العتوب في الكويت بمساعدة جماعته، وقد تم الاتفاق بين زعماء العتوب على اقتسام السلطة في البلاد بحيث يتولى الشيخ صباح بن جابر العتبي شؤون الحكم والسياسة، ويتولى الشيخ خليفة بن محمد العتبي شؤون الأموال التي سوف يحصلون عليها من بيع اللؤلؤ والتجارة والنقل والضرائب وغيرها من الموارد المالية بالتساوي[4].

١- عبد الله بن خالد آل خليفة، المصدر نفسه، ص ١٤ – ١٥. وانظر: أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ص ٢٤ – ٢٥.

٢- لا يزال هذا الحصن قائماً في مدينة الكويت حتى اليوم، وهو يقع على شارع الخليج العربي مقابل المستشفى الأمريكي.

٣- Warden Francis: Extracts from Brief Notes Related to the Rise and Progress of the Arab Tribes of the Persian Gulf. Vol. 2.P.362.

وانظر: عبد الله خالد الحاتم، المرجع السابق، ص ٩ – ١٢. وانظر: دليل الكويت، ص ٥٥ – ٥٨. وانظر: أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج ٧، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٨٢، ص ٥٢٣.

٤- حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، ١٩٦١، ص ٨٣ – ٨٦. وانظر: بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع السابق، ص ١٠٣ – ١٠٤. وانظر: الموسوعة الكويتية المختصرة، ج٢، ص ٨٥٥.

ويرجع البعض اختيار الشيخ صباح بن جابر العتبي كأول حاكم للكويت إلى ما اتصف به من الصفات الحميدة كالحكمة والعدل والكرم والشجاعة، وهي صفات يحب العربي أن يراها ويلمسها في حاكم البلاد[1]. وهناك من يؤكد أن انتخاب الشيخ جابر لم يقتصر على جماعات العتوب بل شاركت فيه القبائل العربية القاطنة في الكويت وبموافقة وتأييد حاكم الإحساء خالد بن عريعر بن دجين آل حميد الخالدي، وكذلك بموافقة حاكم الكويت السابق سليمان بن محمد آل حميد الخالدي الذي حكم في الفترة ما بين ١٧٣٦ – ١٧٥٢، وقيل إنه توفي عام ١٧٥٢م بعد انتقاله إلى نجد[2]. بقي الشيخ صباح بن جابر يحكم البلاد حتى تاريخ وفاته في عام ١٧٦٢م[3]، وكان لديه خمسة أبناء ذكور هم[×]: سلمان ومالك ومبارك ومحمد وعبد الله، ومع أن عبد الله كان أصغر إخوانه سناً إلا أنه تم اختياره خلفاً لوالده في حكم الكويت، وذلك للمزايا التي انفرد بها دون بقية إخوته وهي المزايا التي عرفناها في والده وأهمها العقل والحكمة والعدل والكرم والشجاعة، وبقي الشيخ عبد الله بن صباح بن جابر في الحكم حتى وفاته في عام ١٨١٢، أي أن حكمه دام نصف قرن من الزمن[4]. ثم تولى من بعده ابنه صباح بن عبد الله أو صباح الثاني في الفترة ما بين ١٨١٢ – ١٨٣٦[5]. وهكذا استمرت أسرة آل صباح تحكم الكويت منذ تأسيس حكمهم في عام ١٧٥٢ حتى يومنا هذا.

سياسة عتوب الكويت في الحكم:

تفيد الروايات التاريخية أن حكام الكويت منذ عهد مؤسس حكم العتوب في البلاد الشيخ صباح بن جابر، انتهجوا سياسة حكيمة في إدارة شؤون الحكم وفي علاقاتهم مع

١- نورية محمد ناصر الصالح، المرجع السابق، ص ١٦. وانظر: زاهية قدروة، المرجع نفسه، ص ٩٣ – ٩٤. وانظر: بدر الدين عباس الخصوصي: المرجع السابق، ص ١٠٢ – ١٠٤.

٢- يوسف عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ط٢، دمشق، ١٩٥٤، ص ٩٢ – ١٠٠.

(×) سليمان ومعلج ومبارك ومحمد وعبد الله. انظر أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية، ص ٨٦ (وهو بذلك يختلف عما قاله في مؤلفه الثاني (تاريخ الكويت).

٣- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية، ص ٨٦ – ٨٧. وانظر: بدر الدين عباس، ص ١٠٤.

٤- نورية محمد ناصر الصالح، المرجع السابق، ص ١٨.

٥- زاهية قدورة، المرجع السابق ص ١٢٠ – ١٢١. وانظر: ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج٣، القسم التاريخي، ص ١٥٢٠ – ١٥٢٥. وانظر: عبدالله خالد الحاتم، المرجع السابق، ص ٢٥٩ – ٢٦٠.

العالم الخارجي. فقد كان الشيخ صباح بن جابر أو صباح الأول، لا يصدر حكماً دون الرجوع إلى أهل الرأي من العلماء والقضاة لاستشارتهم في الأمر، وكان في مقدمة هؤلاء المستشارين القاضي والفقيه محمد بن فيروز ونجله عبدالوهاب بن محمد بن فيروز[١]. وهذا النهج الذي سار عليه حكام الكويت لا شك يدل على وعيهم بأهمية المشورة والمشاركة الوطنية في أمور البلاد، وكذلك يدل على أن حكمهم لم يكن حكماً مطلقاً في شؤون البلاد، ومرد هذا إلى السلوك الحضاري المتأصل فيهم وإلى تإثرهم بحضارات الأمم والشعوب الأخرى التي احتكوا بها أثناء إقامتهم الطويلة في قطر الواقعة على مياه الخليج واشتغالهم بالغوص والتجارة وأسفارهم سواء عن طريق البر إلى بلاد الشام والعراق ومع دول الجوار في شبه الجزيرة العربية، أو عن طريق البحر إلى البصرة وفارس والهند وجنوب شرق آسيا وغيرها، وكما هو معروف أن سكان السواحل يختلفون في الطبائع عن سكان البادية، وهذا هو ما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته المشهورة[٢]. وليس عيباً أن يستفيد الإنسان من تجارب الآخرين وثقافاتهم. وبهذه السياسة الحكيمة استطاع عتوب الكويت إقامة علاقات متوازنة مع القوى المحيطة بهم، وعلى وجه الخصوص مع الدولة العثمانية التي تسيطر على العراق، ومع بريطانيا المسيطرة على منطقة الخليج العربية، وكذلك أيضاً مع الدولة السعودية، وابن الرشيد الذي حكم لفترة من الزمن إقليم نجد[٣]، وبهذه السياسة استطاع حكام الكويت المحافظة على البلاد ونظامهم السياسي.

تطور الكويت في عهد العتوب:

شهدت مشيخة أو إمارة الكويت في عهد العتوب تطوراً كبيراً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمنذ عهد مؤسس حكم العتوب في البلاد الشيخ صباح بن جابر

١- صلاح العقاد. المرجع السابق. ص ٥٣. وانظر: أحمد مصطفى أبو حاكمة. تاريخ شرق الجزيرة العربية. ص ٨٤ – ٨٦.

٢- منى برهان غزال. تاريخ العتوب آل خليفة في البحرين من (١٧٠٠ – ١٩٧٠). ط١، المطبعة الشرقية – البحرين. ١٩٩١. ص ٥٣ – ٥٤. وانظر: محمود حسن الصراف. المرجع السابق. ص ٤٤ – ٤٨.

٣- ج.ج. لوريمر. دليل الخليج. ج١. القسم التاريخي. ص ٥٠١. وانظر: محمد الحسيني عبد العزيز. المرجع السابق. ص ٣٦ – ٣٧.

أصبحت الكويت من المحطات التجارية المهمة في شبه الجزيرة العربية والخليج، تقصدها القوافل التجارية البرية القادمة من حلب المحملة بالسلع والمنتجات الهندية، أو القوافل المتجهة من الكويت إلى حلب والبصرة، كما أن ميناء الكويت أصبح من الموانئ المهمة في المنطقة، يستقبل السفن التجارية من الهند ومن غيرها من البلدان.

ويورد (أبو حاكمة) قصة لقاء الرحالة (ايفيز) بالشيخ صباح بن جابر في ٣١ مارس عام ١٧٥٨ فيقول: لقد اجتمع هذا الرحالة بالشيخ صباح الأول شيخ الكويت وأجرى معه حديثاً تناول مسألة السماح للتجار الأجانب بعبور الأراضي الكويتية إلى ولاية حلب السورية، على أن يقوم هؤلاء التجار بدفع الضريبة للحكومة الكويتية، وقد وافق الشيخ صباح على ذلك الطلب[١].

ويصف (هاوزن) قوة العتوب البحرية في الكويت في القرن التاسع عشر فيقول إن جزيرة (فيلكا) الواقعة على ساحل الخليج العربي تعدّ محطة للسفن المتجهة إلى شواطئ (القرين) التي تقيم بها قبيلة العتوب التي يحكمها ابن الصباح الذي يقوم بجباية الضرائب على السفن القادمة إلى الكويت. ويضيف قائلاً : كان يساعد حاكم الكويت أحد شيوخ العتوب وهو الشيخ محمد بن خليفة العتبي، وكان هذا الشيخ يمتلك عدة سفن وعدداً من المراكب، كانت تدر عليه الكثير من الأموال. وكان في حوزة العتوب أكثر من ثلاثمائة سفينة ومركب، تستخدم في نقل البضائع وفي نقل الأفراد، وفي الغوص بحثاً عن اللؤلؤ وصيد السمك، ويعمل نحو أربعة آلاف رجل في الغوص، حيث يعدّ اللؤلؤ المصدر الرئيسي لدخل البلاد من الأموال. ويصف (هاوزن) قبيلة العتوب بأن أفرادها يعيشون متحدين متعاونين، وأن عدداً كبيراً منهم مسلحون بالسيوف والخناجر والبنادق والدروع[٢]. وهناك مصادر أخرى تتحدث عن نشاط العتوب البحري، فتذكر أن سفنهم كانت تحتكر التجارة بين مسقط وبقية الموانئ الخليجية، وتقوم سفنهم بنقل المسافرين بين الهند وموانئ شبه الجزيرة العربية والخليج.

١- الكويت وجوداً وحدوداً. إعداد نخبة من أساتذة الجامعات العربية. مطابع الأهرام التجارية. القاهرة. منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس. القاهرة - ١٩٩١م. ص ٦٤ - ٦٦. وانظر: أبو حاكمة. شرق الجزيرة العربية. ص ٧٩ - ٨٠. وانظر: محمد الحسيني عبد العزيز ص ٢٣ - ٢٧.

٢- لوريمر. دليل الخليج. ج٦، القسم التاريخي. ص ٣٢٩٩ - ٣٣٣٦. وانظر: أبو حاكمة. تاريخ الكويت الحديث. ص ٣٨ - ٣٩. وانظر: عبد الله الحاتم. ص ١٥ - ١٦.

وبعد أن تفرغ سفنهم بضائعها في ميناء الكويت تقوم وسائل النقل البرية من الجمال والبغال والحمير بنقل هذه البضائع إلى بقية مناطق الخليج العربي، وإلى العراق وبلاد الشام. وكانت القافلة الواحدة تتكون من خمسة آلاف جمل تقريباً، وتقطع الرحلة من الكويت إلى حلب في مدة من ٥٠ إلى ٦٠ يوماً، ويصل وزن حمولة الجمل الواحد إلى أكثر من ٧٠٠ رطل إنجليزي، وكانت أجرة الجمل تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ ريالاً عن الحمولة الواحدة من الكويت إلى حلب أو إلى البصرة[١].

وعلى إثر غزو الفرس للبصرة بين ١٧٧٥ – ١٧٧٦ شهدت الكويت نشاطاً تجارياً كبيراً، فقد أدى الغزو إلى هجرة الكثير من تجار البصرة إلى الكويت وإلى الزبارة بقطر[٢].

وكانت وكالة شركة الهند الشرقية الإنجليزية ممن انتقل إلى الكويت من البصرة على إثر الغزو الفارسي لولاية البصرة، وهو ما ساعد على زيادة النشاط التجاري وتدفق الأموال على العتوب، مما أدى إلى حدوث نهضة عمرانية واقتصادية واجتماعية وإلى رفع مستوى حياة المواطن المعيشية[٣].

وخلاصة القول أن تطور الكويت في عهد العتوب يعود إلى ثلاثة عوامل:

العامل الأول: ضعف الفرس والعثمانيين وانعدام نفوذهما في الخليج العربي بصورة فعلية، مما أتاح المجال للمدن الصغيرة أن تنمو وتتطور دون خوف من خطر قوة أكبر منها.

العامل الثاني: وقوع الكويت في منطقة نفوذ بني خالد حكام شرق الجزيرة العربية الذين كانوا يحرصون على استتباب الأمن والسلام وإبعاد أي خطر يهدد المنطقة، وهو ما ساعد على ازدهار التجارة في الكويت وفي منطقة الخليج العربي عموماً.

العامل الثالث: الأمن والاستقرار اللذان سادا شرق الجزيرة العربية بعد استيلاء

١- ج.ج. لوريمر. دليل الخليج، ج ٤، القسم التاريخي. ص ١٨٧٧. وانظر: نوريه محمد ناصر. ص ٢٢ – ٢٣. وانظر: أبو حاكمة. تاريخ الكويت الحديث. ص ٨٠ – ٨٦.

٢- محمد متولي، المرجع السابق. ص ٤٠ – ٤١.

٣- جون. بي. كيلي، بريطانيا والخليج (١٧٩٥ – ١٨٧٠). ج١. ترجمة محمد أمين عبد الله، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٧٩. ص ٤٨. وانظر: ب. ج. سلوت، المرجع السابق. ص ٣٧٧. وانظر: حافظ وهبة، المرجع السابق ص ٨٣. وانظر: دليل الكويت، ص ٥٨.

آل سعود على منطقة الإحساء من بني خالد في عام ١٧٩٥م، وهو ما أدى إلى تأمين التجارة وتبادلها بين شعوب المنطقة براً وبحراً[١].

ثالثاً: عودة عتوب آل خليفة إلى قطر ١٧٦٢م:

بعد مضي نحو نصف قرن من الزمن على الحلف التاريخي بين عشائر العتوب في الكويت والمتمثلة بآل صباح وآل خليفة والجلاهمة، حدث الخلاف بينهم، فقرر زعيم آل خليفة الشيخ محمد بن خليفة العتبي أن يستقل بعشيرته، فعرض على حلفائه رغبته في الارتحال إلى منطقة الزبارة بقطر لمزاولة مهنة الغوص بحثاً عن اللؤلؤ والمتاجرة به والاشتغال بالتجارة والأعمال البحرية الأخرى، فصرحوا له بعد أن عرض عليهم مبلغاً من المال[٢] (مع أني أستبعد أن يكون قد عرض عليهم أو قدم لهم شيئاً من المال مقابل ارتحاله من الكويت مع عشيرته)، ووصل ابن خليفة إلى منطقة الزبارة مع أسرته وأبنائه الخمسة وهم: خليفة وأحمد وعلي ومقرن وإبراهيم، بين ١٧٦٢ و ١٧٦٦م. وهناك في الواقع أكثر من تفسير لهجرة آل خليفة من الكويت، فالبعض يرجع هجرتهم إلى تولي عبد الله بن صباح الحكم عقب وفاة والده في عام ١٧٦٢م وذلك خلافاً للاتفاق الذي كان يقضي بتولي محمد بن خليفة الحكم بعد وفاة صباح بن جابر[٣]. ويذكر الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة أنه سمع من كبار عشيرته أن سبب هجرتهم من الكويت كان نتيجة للخلاف الذي نشب بينهم وبين بني كعب أمراء المحمرة القريبة من البصرة والحدود الكويتية وذلك إثر قيام بني كعب بمهاجمة إحدى السفن التابعة للشيخ محمد بن خليفة أثناء رسوها في ميناء (الدورق) بالقرب من البصرة، مما أدى إلى اشتباك مسلح بين أتباع آل خليفة وبني كعب كان نتيجته مقتل أحد المهاجمين من بني كعب، ومطالبتهم بالقصاص من آل خليفة. وقد تدخل الشيخ عبد الله الصباح شيخ الكويت بين الجانبين بأن يقوم الشيخ محمد بن خليفة بتقديم الاعتذار لبني كعب ودفع الدية أو بتسليم القاتل للقصاص العادل وذلك تفادياً

١- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ص ٤١ – ٤٦.

٢- فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، ص ١٣٨. وانظر: حافظ وهبة، المرجع السابق، ص ٩٩ – ١٠٠. وانظر: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص ٥٢٣.

٣- محمد شريف الشيباني، المرجع السابق، ص ٣٨. وانظر: محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص ٤٧ – ٤٨. وانظر: جون.ب.كيلي، المرجع السابق، ص ٤٨، ٥١. وانظر: ب.ج. سلوت، المرجع السابق، ص ٣٤١، ٣٤٢، ٣٧٧. وانظر: منى برهان غزال، المرجع السابق، ص ٥٢ – ٥٣.

لوقوع الحرب. غير أن الشيخ محمد بن خليفة رفض هذا الاقتراح جملة وتفصيلاً، وهو ما أدى إلى الخلاف بين العشيرتين وإلى هجرة آل خليفة من الكويت إلى قطر[1]. ويرى آخرون أن هجرة آل خليفة ترجع إلى رغبتهم في تكوين كيان مستقل خاص بهم عن عتوب الكويت ليتفردوا بالثراء من وراء الاشتغال بالغوص والتجارة والصيد بعد ما عرفوا عظم ما تدره هذه الأعمال من أموال.

وتذكر بعض المصادر أن آل خليفة أرادوا في أول الأمر النزول في البحرين غير أن آل مذكور حكام البحرين آنذاك لم يسمحوا لهم بذلك، فاتجهوا إلى شبه جزيرة قطر ونزلوا في المنطقة التي سبق لهم أن نزلوا فيها عند قدومهم من وطنهم الأصلي، وهي منطقة الزبارة وذلك بين عامي ١٧٦٢ و ١٧٦٦م، يتقدمهم شيخهم محمد بن خليفة.

وكان من بين الشخصيات التي هاجرت مع آل خليفة أحد تجار الكويت الكبار، وهو أحمد بن رزق آل سعد الذي قيل إنه بعد وصوله إلى الزبارة بفترة قصيرة جمع ثروة طائلة من الأموال من جراء تجارة اللؤلؤ[2]. وكانت قبيلة البنعلي التي ترتبط مع العتوب بعلاقات قرابة ومصاهرة قد وصلت إلى الزبارة قادمة من الكويت قبل وصول آل خليفة، ولذلك فقد قامت هذه القبيلة بتقديم كل المساعدات الممكنة لهم والتي تساعدهم على الإقامة والاستقرار في المنطقة[3].

ويرى آخرون أن اختيار عتوب آل خليفة للزبارة دون غيرها من مناطق الخليج العربي إنما يرجع إلى معرفتهم بها، فقد أقاموا بها، كما ذكرنا، مع بقية عشائر العتوب نحو خمسين سنة قبل ارتحالهم إلى الكويت في مطلع القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى أن منطقة الزبارة تتميز بموقعها الاستراتيجي وسط شبه الجزيرة العربية والخليج وقربها من مغاصات اللؤلؤ ووفرة المياه العذبة والمرعى والحطب وهي عوامل استقرار لأي مجتمع بشري[4]. وبعد وصولهم

١- مجلة الوثيقة، العدد ٤، يناير ١٩٨٤م، ص ١٨. وانظر: بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي، ج١، ص ١٠٤ – ١٠٨.

٢- زاهية قدورة، المرجع السابق، ص ٩٤. وانظر: نورية محمد ناصر، المصدر السابق، ص ٤٦ – ٤٨. وانظر: أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ص ٦٣ – ٦٤. وللمؤلف نفسه، شرق الجزيرة، ص ١٠٠.

٣- حسن سليمان محمود، المرجع السابق، ص ١٤٩ – ١٥٢. وانظر، مجلة الوثيقة، يناير ١٩٨٤، ص ١٨ – ١٩.

٤- عبد الله خالد آل خليفة، مجلة الوثيقة البحرينية، العدد (٣) يوليو ١٩٨٣، ص ٢٠-٢١. وانظر: أبو حاكمة، تاريخ الكويت، ص ٦٤.

بفترة قصيرة صاهر الشيخ محمد بن خليفة قبيلة البوكوارة القطرية، وأنجب من زوجته القطرية ولدين هما علي وإبراهيم، وقد كان علي من أبطال فتح البحرين في عام ١٧٨٣م.

وفي غضون سنوات قليلة من وصولهم إلى قطر والعمل في الغوص بحثاً عن اللؤلؤ والمتاجرة به وكذلك العمل في التجارة والنقل وصيد السمك، أصبح شيخ آل خليفة وعشيرته من الإثرياء في قطر. وكان الشيخ محمد بن خليفة وجماعته يقومون بدفع الضرائب والرسوم على التجارة والزكاة لحكام قطر الذين كانوا بدورهم يقومون بتسليمها لبني خالد حكام شرق الجزيرة العربية، ولكن بعد استقرار شيخ العتوب في الزبارة وانتخابه من قبل عشيرته حاكماً عليهم، وقيامه ببناء سور حول مدينة الزبارة لمنع أي هجوم عليها، وكذلك قيامه ببناء قلعة كبيرة داخل المدينة في عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م سماها (صبحا) على اسم القلعة التي بناها جدهم فيصل الجميلي (من جميلة وائلة عنزة) في منطقة الهدّار في نجد، امتنع وعشيرته عن دفع تلك الهبات والزكاة لحكام قطر التي كانت دليلاً على ولائهم وطاعتهم لحكام البلاد. وقد أدى ذلك إلى توتر في العلاقات بين الطرفين[١]. وتؤكد المصادر أن حكام قطر قدموا لعتوب آل خليفة عند وصولهم إلى الزبارة كل التسهيلات والمساعدات الممكنة التي تساعدهم على الإقامة والاستقرار، ولم يتعرض لهم أحد بسوء منذ وصولهم في عام ١٧٦٢، حتى خروجهم نهائياً من البلاد في عام ١٧٩٤م[٢].

وتوفي الشيخ محمد بن خليفة العتبي أثناء تأديته فريضة الحج عام ١١٩٧هـ/١٧٨٢م، وخلفه ابنه الشيخ أحمد على مشيخة عشيرته، وعلى يده تم فتح البحرين وتأسيس حكم آل خليفة هناك كما سيأتي ذكره لاحقاً[٣].

ازدهار الزبارة في عهد عتوب آل خليفة:

تشير المصادر التاريخية إلى أن منطقة الزبارة الواقعة على الساحل الشمالي الغربي لشبه جزيرة قطر شهدت في عهد العتوب تطوراً وازدهاراً، وبخاصة بعد احتلال شاه فارس

١- منى برهان غزال. المصدر السابق. ص ٥٣ - ٥٤. وانظر: أحمد مصطفى أبو حاكمة. تاريخ شرق الجزيرة العربية. ص ٩٧ - ١٠٠.

٢- محمد علي التاجر. المصدر السابق. ص ١٠٢ - ١٠٣. وانظر: مصطفى مراد الدباغ. المصدر السابق. ص ١٧٣ - ١٧٤.

٣- محمد شريف الشيباني. المصدر السابق. ص ٤١. وانظر: زاهية قدورة. المرجع السابق. ص ١٠٢ - ١٠٣.

كريم خان الزندي للبصرة بين ١٧٧٥ - ١٧٧٦م والذي أدى إلى هجرة عدد كبير من تجار البصرة وعلمائها وأدبائها إلى هذه المنطقة التي تتميز بموقعها الاستراتيجي على مياه الخليج العربي. وكان لهؤلاء المهاجرين الفضل في انتعاش التجارة والاقتصاد وفي تحسن أحوال الناس المعيشية، وكذلك كان للعلماء والأدباء والشعراء المهاجرين دور كبير في نشر التعليم والثقافة في البلاد عموماً[١].

كما ترتب على استيلاء إمام الدولة السعودية الأولى سعود بن عبد العزيز بن محمد آل سعود على منطقة الإحساء والقضاء على حكم بني خالد عام ١٧٩٥م، هجرة بعض سكان المنطقة إلى الزبارة وبخاصة التجار، مما ساعد هو الآخر على نموها وتطورها. وكان من العوامل التي ساعدت على ازدهار المنطقة ميناؤها الذي أصبح من الموانئ الخليجية المهمة إلى جانب موانئ البصرة والكويت والعقير والقطيف، وذلك بسبب السياسة الحكيمة لحكام المنطقة الذين أعفوا التجار من دفع الرسوم الجمركية على البضائع وعلى السفن التجارية، مما جعل ميناء الزبارة من الموانئ الحرة في منطقة الخليج العربي. وقد أدى ذلك إلى زيادة النشاط التجاري فأصبحت السفن تنقل البضائع والمنتجات من الهند ومن اليمن ومن البصرة ومن غيرها من البلدان إلى المنطقة ثم يتم بعد ذلك توزيعها في بقية أنحاء شبه الجزيرة العربية والخليج. كما أن الزبارة كانت من المراكز الرئيسية في الخليج العربي لتجارة اللؤلؤ[٢]. وعلى إثر ذلك تدفقت الأموال على العتوب وأهالي الزبارة، مما كان له الإثر الإيجابي في نهضة المنطقة وتطورها العمراني والتعليمي والثقافي. وقد أثار هذا النجاح الذي تحقق في المنطقة حفيظة الحساد من أمثال علي مراد كريم خان حاكم شيراز، وكذلك حاكم بوشهر نصر آل مدكور التابعين لحكم فارس[٣].

ويرجع (هاوزن) سبب حقد (الفرس) على الزبارة ومهاجمتها هو ما حققته من ازدهار اقتصادي، إلى جانب الخلافات المذهبية، فقد كان الشيخ نصر حاكم بوشهر والبحرين

١- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج. ج٢، القسم التاريخ، ص ١١٩٦ - ١١٩٧. وانظر: منى برهان غزال. المرجع السابق، ص ٥٤ - ٧٥.

٢- محمد علي التاجر. المرجع السابق، ص ١٠٢ - ١٠٣. وانظر: بدر الدين عباس الخصوصي، تاريخ الخليج العربي، ج١، ص ١١٦ - ١١٧. وانظر: محمد عرابي نخلة، المرجع السابق، ص ٣٢. وانظر: مجلة الوثيقة، يناير ١٩٨٤، ص ١٨ - ٢٠. وانظر: جون. بي كيلي، المرجع السابق، ص ٤٩.

٣- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية، ص ١٠٠ - ١٠٢. وانظر: محمد علي التاجر، ص ١٠٢.

آنذاك على المذهب الشيعي الذي اعتنقه إرضاء لحكام فارس، في حين أن أهل الزبارة هم من أهل المذهب السني.

ويستبعد (هاوزن) أن يكون حاكم بوشهر نصرآل مذكور عربياً[1]. غير أن هناك من يؤكد أن الشيخ نصراً من عرب المطاريش الذين هاجروا من عُمان إلى فارس في مطلع القرن السابع عشر. وقد تعرضت منطقة الزبارة لمحاولتين لاحتلالها من جانب الفرس، المحاولة الأولى جرت عام ١٧٧٧م في عهد الشاه كريم خان الزندي، بسبب رفض العتوب التحالف مع فارس، وكان مصير هذه المحاولة الفشل بفضل استبسال القبائل القطرية والعتوب في الدفاع عنها، بل إن أهالي البلاد لم يكتفوا بدحر المعتدين، وإنما قاموا بهجوم مضاد على آل مذكور في البحرين في عام ١٧٧٩م واستطاعوا سلب ونهب الكثير من الأموال والممتلكات التابعة لهم. وعلى إثر ذلك قام الشيخ نصر أو نصور كما يسميه العرب، بهجوم ثان على منطقة الزبارة عام ١٧٨٢م، بمساعدة علي مراد خان حاكم شيراز، ولكن هذه المحاولة لم تكن أحسن حظاً من سابقتها، فقد كان مصيرها الفشل بسبب صمود المدافعين عنها وإلحاق الهزيمة النكراء بالمعتدين، فقد تمكن المدافعون من أبناء البلاد والعتوب من قتل العديد من المهاجمين، وكان من بين القتلى قائد القوات الفارسية الشيخ محمد بن مذكور ابن شقيق الشيخ نصر، واضطرت بقية القوات المعتدية إلى الانسحاب عائدة من حيث أتت بعد أن تكبدت العديد من القتلى والجرحى[2].

رابعاً: عتوب آل خليفة يفتحون البحرين ويؤسسون نظام حكمهم:

على إثر الهزيمة التي لحقت بقوات نصر آل مذكور على يد العتوب وأهالي قطر أمام أسوار مدينة الزبارة في عام ١٧٨٢م، وصل وفد من عرب البحرين إلى الزبارة طالباً من العتوب القيام بفتح البحرين، وتعهدوا بالوقوف إلى جانبهم وتقديم كل المساعدات اللازمة

١- ت.فون.كيبهاوزن، ترجمة عايدة خوري، وصف لسواحل الخليج والسكان فيها، المجمع الثقافي – أبو ظبي – قسم الوثائق والدراسات رقم السجل: (F١٢٦) ص ١٩ – ٢٠.

٢- ب.ج.سلوت، المرجع السابق، ص ٣٣١. وانظر: لوريمر، ج٣، القسم التاريخي، ص ١١٩٦ – ١١٩٧. وانظر: محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص ٤٩ – ٥٠. وانظر: جون بي كيلي، ص ٤٨ – ٤٩.

التي تكفل لهم النصر على آل مذكور، وكانت البحرين آنذاك تحت حكم آل مذكور من عرب بوشهر الذين احتلوها في عام ١٧٥٣م. والجدير بالذكر أن عرب بوشهر يتكونون من ثلاث أسر هي: آل مذكور، والجبور، والمطاريش[١].

وكانت البحرين في ذلك الوقت غنية بخيراتها المتمثلة في وجود مغاصات اللؤلؤ والزراعة والمياه العذبة والتجارة، وهذه الخصائص كانت من العوامل التي قوت عزم العتوب وأغرتهم بالقيام بمهاجمتها والاستيلاء عليها.

وبعد أن تمت الاستعدادات اللازمة للهجوم من إعداد الأفراد والسفن والسلاح والذخيرة والمؤن الغذائية، قامت قوات آل خليفة والقبائل القطرية بقيادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة بالهجوم على البحرين يوم ٢٨ يوليو عام ١٧٨٣، وتمت السيطرة على المنطقة، بعد أن استسلمت قوات آل مذكور على إثر الخسائر التي تكبدتها في الأرواح والممتلكات، وكان من بين القتلى الشيخ ماجد آل مذكور نائب حاكم البحرين الشيخ نصر. والذي ساعد آل خليفة على تحقيق النصر السريع أن القوات الفارسية في البحرين كانت تعاني من الضعف بسبب انقطاع الإمدادات عنها من حكومة فارس التي كانت هي الأخرى تعاني من الاضطرابات الأمنية بعد وفاة الشاه كريم خان الزندي، بالإضافة إلى وقوف عرب البحرين إلى جانب عتوب آل خليفة[٢]. ويؤكد (لوريمر) و(الدباغ) وغيرهما من المؤرخين أن شيوخ آل ثاني حكام قطر والقبائل القطرية شاركت في القتال إلى جانب العتوب في فتح البحرين[٣] بعد حصار للحامية الفارسية دام نحو الشهرين. أيضاً هناك من يؤكد مشاركة عتوب الكويت في فتح البحرين وانتزاعها من عرب فارس، غير أن هناك من ينفي مشاركة عتوب الكويت، وتعزو هذه المصادر أسباب النجاح في الاستيلاء على البحرين إلى حكمة وقيادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وإلى القبائل القطرية التي قاتلت إلى جانبه[٤].

١- تمام همام تمام، خلفية البحرين التاريخية، مجلة الوثيقة البحرينية – العدد ٩، يوليو ١٩٨٦، ص ١٦ – ١٨. وانظر: الوثيقة – العدد ٤، يناير ١٩٨٤، ص ٢٢ – ٢٤. وانظر: ب.ج. سلوت، ص ٣٤.

٢- بدر الدين عباس، دراسات في تاريخ الخليج العربي، ج١، ص ١١١. وانظر: أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ص ٩٣. وانظر: منى برهان، ص ٦٠ – ٦٢.

٣- مصطفى مراد الدباغ، المرجع السابق، ص ١٧٤. وانظر: لوريمر، ج٣ القسم التاريخي، ص ١٢٧١ – ١٢٧٢.

٤- محمد شريف الشيباني، المرجع السابق، ص ٤٥ – ٤٧. وانظر: سلوت، ص ٢٧٩ – ٢٨١. وانظر: نورية محمد ناصر، المرجع السابق ص ٤٩ – ٥٠.

اتخذ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، الذي لقب بأحمد الفاتح، من جزيرة المنامة عاصمة لدولته، وبقي في الحكم حتى تاريخ وفاته عام ١٢٠٩هـ/١٨٢٠م[١]. وأسس الشيخ سلمان مدينة الرفاع التي اتخذها مقراً لسكناه وبنى فيها قلعة تحمل اسم المدينة، أي قلعة الرفاع، وفي عهده انسحبت بقية العوائل العتوبية من منطقة الزبارة القطرية وبالذات في السنة التي تولى فيها الحكم ١٧٩٤م[٢].

ويعدّ فتح البحرين على يد عتوب آل خليفة بداية تاريخ البحرين الحديث، فقد شهدت البلاد في بداية عهدهم هدوءاً استمر قرابة عقدين من الزمن قبل أن تصبح هدفاً للتنافس بين سلطان مسقط وإمام الدولة السعودية الأولى[٣].

فقد تعرضت البحرين في عهد الشيخ سلمان بن أحمد لأول غزو خارجي، وكان من قبل سلطان مسقط سلطان بن أحمد البوسعيدي، الذي احتل معظم جزر البحرين وضمها لسلطنته بين عامي ١٢١٥ – ١٢٢٥هـ / ١٨٠٢-١٨١٢م، وعين ابنه سالماً والياً عليها. وقد احتل سلطان مسقط البحرين، بحجة أن السفن العتبية التي تعبر مضيق هرمز رفضت دفع الأتاوة المستحقة عليها مثل بقية السفن التي تعبر المضيق. غير أن هناك من يرجع ذلك إلى رفض آل خليفة دفع الضرائب على سفنهم التي ترسو في ميناء مسقط[٤]. وقد يكون الرأي الثاني أصدق، وذلك لأن مضيق هرمز ممر دولي، إلا إذا كان القانون الدولي في ذلك الوقت غير معروف أو مغيباً، وربما يكون الطمع من جانب سلطان مسقط وراء عدوانه. بقي الاحتلال العماني للبحرين حتى تاريخ إخراجهم من البلاد على يد القوات السعودية والعتبية في نهاية عام ١٢٢٥هـ ١٨١٢م، وذلك بعد أن تقدم آل خليفة بطلب إلى إمام الدولة السعودية الأولى سعود بن عبد العزيز أو سعود الكبير، لمساعدتهم على إخراج

١- زاهية قدورة، المرجع السابق نفسه، ص ١٠٣. وانظر: محمد علي التاجر، ص ١٠٥ – ١٠٦. وانظر: منى برهان غزال، ص ٦١ – ٦٢. وانظر: الوثيقة، يناير ١٩٨٤، ص ٢٤.

٢- Sir Arnold Wilson: The Persion Gulf A.Historical Sketch from the Beginning to 20th Centrry . Oxford. 1950. P.47.

وانظر: لوريمر ج٣ القسم التاريخي، ص ١٢٧١.

٣- محمد بن عبد الله عبد المحسن، المرجع السابق، ص ٦. وانظر: محمد علي التاجر. المرجع السابق، ص ١٠٦ – ١٠٧. وانظر: أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ص ١٣٢.

٤- تمام همام تمام، المرجع السابق، ص ٢٤ – ٣٢. وانظر: عبد الرحيم عبدالرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥ – ١٨١٨) ج١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط٤، ١٩٨٢، ص ١٠٧ – ١٠٩.

القوات العمانية من البلاد. غير أن السعوديين بعد أن حرروا البحرين من العمانيين لم يقوموا بتسليمها لأهلها كما كان متوقعاً، وإنما قاموا بإعلان ضمها إلى الدولة السعودية إلى جانب الإحساء وقطر، مكونة بما عرف بإقليم القطيف، وهو ما دفع آل خليفة إلى الاستنجاد بخصمهم الأول سلطان مسقط لتخليصهم من الاحتلال السعودي لبلادهم. وقد استجاب سلطان مسقط للطلب وأرسل قواته التي دخلت في معارك إلى جانب قوات العتوب وقوات من الفرس مع القوات السعودية، انتهت بانتصار القوات المشتركة وخروج السعوديين من البحرين في عام ١٨١٢م[١]. وفي بداية هذا العام تعرضت الدولة السعودية لغزو خارجي من قبل والي مصر العثماني محمد علي باشا بإيعاز من الدولة العثمانية التي رأت أن إمام الدولة السعودية يهدد نفوذها في شبه الجزيرة العربية، ونظراً لتفوق قوات والي مصر عدداً وعدة فقد انتهت المعارك بين المعتدين والمدافعين بسقوط الدولة السعودية الأولى عام ١٨١٨م. ولذلك فإن السعودية لم تقم بأية محاولة منذ عام ١٨١٢م لاحتلال البحرين، في حين تعرضت البحرين لعدة محاولات عمانية للسيطرة عليها بعد خروجهم منها في عام ١٨١٢، فجرت المحاولة الأولى بعد خروج السعوديين في عام ١٨١٦، تلتها محاولات أخرى في ١٨٢٠، ١٨٢٢، وآخرها في عام ١٨٢٨.

وقد برر سلطان مسقط السيد سعيد بن سلطان غزوه للبحرين في عام ١٨١٦ بأن آل خليفة لم يقوموا بتعويضه عن الخسائر التي تكبدها في سبيل تحريرهم من السعوديين، كما طالبهم بدفع الزكاة السنوية أسوة بما كانوا يدفعونه لآل سعود[٢]. غير أن جميع المحاولات العمانية للسيطرة على البحرين باءت بالفشل، فقد برزت بريطانيا كدولة قوية في المنطقة منذ عام ١٨٢٠، وفرضت نفسها على الساحة الخليجية من خلال إلزام زعمائها التوقيع معها على معاهدات أمنية وسياسية واقتصادية، ووقعت في هذا العام ١٨٢٠ معاهدة مع شيوخ ساحل عمان ومع سلطان عمان وكذلك مع شيخ البحرين، وعرفت هذه المعاهدة بمعاهدة

١- تمام همام تمام، مجلة الوثيقة، العدد ٩ يوليو ١٩٨٦، ص ٣٢.

٢- Husain M. AL. Baharna: The Arabian Gulf States and Oman. London. 1968. P.36.

الهدنة البحرية والخاصة بسلامة الملاحة في مياه الخليج وعدم تعرض السفن للقرصنة البحرية[١].

وقد شهدت البحرين في ظل حكم عتوب آل خليفة تطوراً في المجالات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بحكم موقعها المتوسط بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج والعراق وإيران. ومما ساعد على نموها وتطورها أيضاً مزاولة أهلها للتجارة والغوص بحثاً عن اللؤلؤ وبيعه في الأسواق الهندية وفي غيرها، فقد كان اللؤلؤ من السلع النادرة والثمينة قبل اكتشاف اللؤلؤ الصناعي والبترول، هذا إلى جانب العمل في صيد الأسماك والزراعة والنقل البحري[٢]. فقد كان لدى أهالي البحرين العديد من السفن التجارية التي تقوم بنقل البضائع والمنتجات من شبه الجزيرة العربية والعراق إلى الهند وبالعكس. وأصبحت البحرين في نهاية القرن الثامن عشر والتاسع عشر تنافس موانئ مسقط والبصرة والزبارة وغيرها من الموانئ الخليجية، في نقل عروض التجارة بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج والهند وجنوب شرق آسيا.

ويقدر ممثل شركة الهند الشرقية الإنجليزية في البصرة قيمة صادرات اللؤلؤ من البحرين في عام ١٧٩٠ بخمسمائة ألف جنيه استرليني[٣]. ويذكر مصدر آخر أن دخل البحرين من اللؤلؤ في الفترة نفسها بلغ (١٠٠٠٠٠٠) تومان، وهو مبلغ لا يستهان به في ذلك الوقت[٤].

ويمكن القول إنه منذ تأسيس حكم العتوب في البحرين في عام ١٧٨٣م والبلاد تشهد تطوراً وتقدماً يوماً بعد يوم في مختلف المجالات، وذلك بسبب السياسة الحكيمة التي ينتهجها حكامها على المستويين المحلي والدولي.

١- الخليج العربي عبر العصور، ندوة عقدت في مركز جمعة الماجد - دولة الإمارات العربية المتحدة، أبريل ١٩٩٦. إعداد وتقديم د. عبيد بن علي بن بطي، ص ١٦٣ - ١٦٧. وانظر: سلوت، المرجع السابق، ص ٣٨. وانظر: فؤاد سعيد العابد، المرجع السابق، ص ١٣٩ - ١٤٠.

٢- جون: بي كيلي. المصدر نفسه، ص ٥١ - ٥٣. وانظر: لوريمر، ج٣ القسم التاريخي، ص ١٢٧٤ - ١٢٧٥.

٣- منى برهان غزال، ص ٧١. وانظر كيلي، ص ١٤٠.

٤- Warden Francis: O.P.Cit. P.363. وانظر: محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص ٤٤ - ٤٧.

خامساً: فشل عتوب الجلاهمة في تأسيس نظامهم:

جماعة الجلاهمة هي إحدى أسر العتوب الثلاث التي سبقت الإشارة إليها، وقد وصلت مع آل صباح وآل خليفة إلى قطر في القرن السابع عشر ورحلت منها إلى الكويت في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي[١]. وكان الشيخ جابر بن رحمة العتبي زعيم الجلاهمة ممن شاركوا مع بقية العتوب في تأسيس حكم العتوب في الكويت في عام ١٧٥٢م، واقتسام السلطة مع آل صباح وآل خليفة، وقد أسندت إليه شؤون البحر من أعمال الغوص والاصطياد والنقل والتجارة، في حين أسندت شؤون الحكم إلى صباح بن جابر، وأسندت إلى خليفة بن محمد آل خليفة شؤون القبائل[٢]. ولكن بعد خمسين سنة تقريباً من الوفاق والاتفاق بين جماعات العتوب في الكويت وقع الخلاف والانشقاق بينهم، فرحل آل خليفة من الكويت إلى قطر في عام ١٧٦٢، وبعد وقت قصير لحق بهم الجلاهمة.

وتختلف الروايات المحلية حول أسباب خروج الجلاهمة من الكويت إلى قطر، فهناك من يرى أن خروجهم كان بسبب أن آل صباح أرادوا احتكار الحكم والثروة معاً ورفضوا مقاسمتهم موارد البحر من بيع اللؤلؤ والتجارة والنقل، وذلك خلافاً لما تم الاتفاق عليه[٣]. بينما يرى آخرون أن نجاح آل خليفة في مقرهم الجديد في الزبارة بقطر في مجال التجارة وبيع اللؤلؤ وتدفق الأموال عليهم من جراء ذلك، هو ما أغرى الجلاهمة بترك الكويت واللحاق بآل خليفة بقصد الحصول على الثروة[٤].

١- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية، ص ٧٨ – ٧٩. وانظر: منى غزال، ص ٧٢. وانظر: زاهية قدورة، ص ٩٣-٩٤. وانظر: بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع السابق، ص ١٠٢ – ١٠٤.

٢- ج.ج. لوريمر، ج٣ القسم التاريخي، ص ١١٩٦. وانظر: حسن سليمان محمود، المرجع السابق، ص ١٥٠ – ١٥٢. وانظر: محمد متولي، المرجع السابق، ص ٤٠. وانظر: بدر الدين الخصوصي، ص ١١٧. وانظر: نورية محمد ناصر، ص ٤٨ – ٤٩.

٣- حافظ وهبة، المرجع السابق، ص ١٠٠. وانظر: أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ص ٦٤. وانظر: بدر الدين عباس، تاريخ الخليج العربي ج١، ص ١١٧.

٤- لوريمر، ج٣ القسم التاريخي، ص ١١٩٥ – ١١٩٦. وانظر: أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية، ص ١٠٤ – ١٠٥.

نزل الجلاهمة في بداية الأمر عند أبناء عمومتهم آل خليفة في الزبارة واستقبلوا من قبلهم بكل حفاوة وترحاب وقدموا لهم كل المساعدات الممكنة، ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الجانبين مما دفع الجلاهمة إلى الانتقال من منطقة الزبارة إلى منطقة الرويس الواقعة في الركن الشمالي الغربي لشبه جزيرة قطر واتخذوها مقراً لسكناهم ومزاولة نشاطهم الاقتصادي[١]. ولكن رغم هذا الخلاف الذي حدث بينهما فإنه لم يؤثر في وحدتهم ضد عدوهم المشترك، الفرس الذين هاجموا الزبارة وحاولوا احتلالها في عام ١٧٧٧ و ١٧٨٢م، واستطاعوا بفضل وحدتهم والتفاف أهالي قطر للدفاع عن المنطقة الانتصار على المعتدين وتكبيدهم خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات. كما أن الجلاهمة اشتركوا في القتال عند فتح البحرين وطردوا الفرس منها في عام ١٧٨٣، وأسسوا حكم العتوب فيها تحت قيادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة[٢]. وكان الجلاهمة يتطلعون إلى مشاركة إخوانهم آل خليفة في حكم البحرين غير أن ذلك لم يتحقق لهم، فقد تجاهلهم أبناء عمومتهم ولم يسندوا إليهم أية مسؤولية في الحكم، وقد أدى ذلك إلى غضب شيخ الجلاهمة جابر بن رحمة وإلى خروجه وعشيرته من البحرين إلى قطر، واتخذوا من خور حسان أو الخوير الواقع على الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر مقراً لسكناهم وقاعدة انطلاق لمهاجمة سفن الغوص والصيد والتجارة التابعة لأهالي البحرين انتقاماً من حكامها آل خليفة[٣].

وبعد فترة قصيرة من وصول جابر بن رحمة إلى قطر توفاه الله، وخلفه على زعامة الجلاهمة ابنه رحمة بن جابر بن رحمة العتبي. وقد قام الشيخ رحمة بن جابر بنقل مقره من قطر إلى منطقة الدمام الواقعة على ساحل الإحساء، ومن هذا المكان أخذ يشن هجماته المسلحة على سفن خصومه آل خليفة اقتداء بوالده[٤].

١- ب.ج. سلوت، المرجع السابق، ص ٣٧٧ – ٣٨١. وانظر: محمد شريف الشيباني، المرجع السابق، ص ٤٥ – ٤٧. وانظر: لوريمر، ج٣، القسم التاريخي، ص ١٢٧٢ – ١٢٧٣.

٢- جون. ب. كيلي، المرجع السابق، ص ٤٩ – ٥٠. وانظر: صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٥٥.

٣- محمود حسن الصراف، المرجع السابق، ص ٥٢ – ٥٣. وانظر: بدر الدين الخصوصي، المرجع السابق ص ١١٨.

٤- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المرجع السابق، ص ٣١١ وما بعدها. وانظر: لوريمر، ج٣ القسم التاريخي، ص ١١٩٩ – ١٢٠٠.

وفي عام ١٨٠٩م تحالف رحمة بن جابر مع إمام الدولة السعودية الأولى، واشترك معه في الهجوم على البحرين، وتم لهم إخراج القوات العمانية من هناك، ولكن القوات الوهابية لم تستطع البقاء طويلاً في البحرين، فقد تم إخراجها على يد العمانيين وعتوب البحرين عام ١٨١٢، وفي هذا العام تعرضت السعودية كما ذكرنا أنفاً لغزو من جانب محمد علي باشا والي مصر الذي قضى على الدولة السعودية الأولى عام ١٨١٨م[١].

ويمكن القول إن زعيم الجلاهمة لم تكن له سياسة ثابتة في التعامل مع الآخرين، فقد رأيناه في عام ١٨٠٩ يشترك إلى جانب القوات الوهابية في إخراج العمانيين من البحرين، وفي عام ١٨١٦ وبينما كانت القوات السعودية تدافع عن كيانها المستقل ضد قوات والي مصر التي غزت نجد ينضم إلى جانب القوات العمانية في الهجوم على البحرين.

وكان اشتراك زعيم الجلاهمة إلى جانب سلطان مسقط الخصم اللدود لإمام الدولة السعودية في الحرب من الأسباب التي أدت إلى قيام الوهابيين بتدمير القلعة التي شيدها رحمة بن جابر زعيم الجلاهمة في منطقة الدمام وإلى طرده وأتباعه من المنطقة، فلجأ مع أسرته وبعض جماعته إلى منطقة بوشهر الإيرانية ولم يعد إلى الدمام ثانية إلا بعد سقوط الدولة السعودية على يد قوات والي مصر عام ١٨١٨م[٢].

وقد توسطت السلطات البريطانية بين الجلاهمة وآل خليفة لإصلاح ذات البين، وعقد لهذا الغرض صلح في فبراير عام ١٨٢٤، غير أن الخلاف سرعان ما تجدد بينهما في العام الذي تلاه ١٨٢٥ بسبب قيام بعض الجلاهمة بالاعتداء على السفن التابعة لآل خليفة وأهل البحرين عموماً ونهب بضائعها.

وبعد نحو أربعين عاماً من الحروب والصراع بين زعيم الجلاهمة الشيخ رحمة بن جابر العتبي وآل خليفة وغيرهم، لقي مصرعه أمام سواحل منطقة الدمام عندما انفجر

١- عثمان بن عبد الله بن بشر. عنوان المجد في تاريخ نجد. ج١، تحقيق عبدالرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، دار الملك عبد العزيز. الرياض، ط٤، ١٩٨٢، ص ٣٠٦ – ٣٠٩. وانظر: مجلة الوثيقة العدد ٩، يوليو ١٩٨٥، ص ٣٢ – ٣٥. وانظر: محمود حسن الصراف، ص ٤٩ – ٥٣.

٢- محمد علي التاجر. المرجع السابق، ص ١١٢ – ١١٥. وانظر: الوثيقة – العدد ٩، يوليو ١٩٨٦، ص ٣٥. وانظر: كيلي، ص ٥٠. وانظر: أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية، ص ١٠٥. وانظر: بدر الدين الخصوص، ص ١١٨.

مخزن البارود في سفينته أثناء محاولته تدمير سفن أعدائه في نهاية عام ١٨٢٦م، وتسمى هذه الواقعة (ذبحة رحمة الجلاهمة)، وبموته تنفس أهل البحرين الصعداء وخيم الأمن والاستقرار على المنطقة.

والجدير بالملاحظة أن الجلاهمة لم يتمكنوا من بناء كيانهم السياسي مثل إخوانهم آل صباح وآل خليفة، وربما أنهم لم يكن لديهم طموح سياسي في أول الأمر فسعوا إلى مشاركة آل صباح ثم آل خليفة في الحكم ولكنهم فشلوا في ذلك، فلما تولدت لديهم فكرة بناء كيان سياسي خاص بهم في القرن التاسع عشر كان الزمن ليس في صالحهم، فقد أصبحت بريطانيا الدولة الاستعمارية في هذه الآونة هي صاحبة السيادة والسيطرة في المنطقة، ولم تسمح بقيام كيان سياسي جديد أو دخول قوى أجنبية تنافسها في شبه الجزيرة العربية والخليج، ولهذا لم يتحقق للجلاهمة ما تحقق لبقية عشائر العتوب من إقامة دولتهم الخاصة بهم.

الباب الرابع

مضيق هرمز وأمن الخليج العربي

مضيق هرمز وأمن الخليج العربي

العلاقة بين مضيق هرمز وأمن الخليج العربي علاقة عضوية، فهو بمثابة الشريان التاجي لدول مجلس التعاون، وللعالم الغربي، ومن هذا المنطلق لا يمكن لأي باحث أن يتحدث عن أي منهما بمعزل عن الآخر، أي أن هذا الممر - بعبارة أخرى - يرتبط بدول الخليج سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ولذلك تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى المحافظة على سلامة وأمن الملاحة عبر هذا المضيق ومياه الخليج لما في ذلك من منفعة لدول المنطقة وللعالم أجمع.

وهنا سنتناول الموضوع من النواحي الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، والدور الغربي في الموضوع، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً : أهمية موقع الخليج العربي.

ثانياً : أهمية مضيق هرمز للملاحة الدولية.

ثالثاً : مضيق هرمز وقانون البحار.

رابعاً : الغزو الإيراني للجزر عام ١٩٧١م وأمن الخليج العربي.

خامساً : الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وأثرها في أمن مضيق هرمز والخليج العربي.

أولاً: أهمية موقع الخليج العربي:

الخليج العربي هو الحد الشرقي من الوطن العربي لا تفصله عنه أية حواجز طبيعية[1]، وتعدّ خريطة شبه الجزيرة العربية التي شملت منطقة الخليج العربي، والتي نشرها جاستا لدى البندقية عام ١٥٧١، أول خريطة للخليج العربي، غير أن الخريطة التي نشرت عن الخليج في لندن عام ١٧٥٣ تعد أكثر تفصيلاً، وقد اعتمدت هذه الخريطة على مخطوطات شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي تعود إلى القرن السابع عشر. ومع ذلك فإن الخريطة التي نشرت عام ١٨٢٠ أيضاً في لندن عن الخليج العربي تعد أكثر دقة ووضوحاً من غيرها من الخرائط، لأن رسمها تم بعد قيام الإنجليز بمسح الخليج مرتين خلال القرن التاسع عشر[2]. ويبلغ طول الخليج العربي بين مصب شط العرب وساحل عمان نحو ٦١٥ ميلاً، وعرضه في أقصى اتساعه ٢١٠ ميل، وأضيق أجزائه عند مضيق هرمز ٢٥ ميلاً، وتبلغ مساحته ٩٧٠٠٠ ميل مربع[3].

ونظراً لأهمية موقع الخليج العربي المتوسط بين العالم القديم والعالم الجديد، كانت السفن العربية منذ القدم تسلك في إبحارها وهي تنقل مختلف البضائع والسلع من الشرق الأقصى والهند، طريق بحر الصين في المحيط الهندي فالبحر العربي فالخليج العربي حتى رأسه الشمالي جنوب العراق، ومن هناك تنتقل تلك الحمولات براً عبر العراق إلى حلب ثم إلى موانئ البحر المتوسط ليتم نقلها إلى البندقية وإلى بقية أنحاء العالم[4].

بدأت الملاحة في الخليج العربي مع بدء الحضارة الإنسانية، فقد دلت الحفريات في بعض دول الخليج العربي على قيام حضارات قديمة في المنطقة يرجع تاريخها إلى خمسة آلاف سنة[5]. والأطماع الغربية في السيطرة على المواقع الاستراتيجية والمضايق البحرية في العالم

١- د. فاروق عمر، تاريخ الخليج العربي في العصور الإسلامية الوسطى، ط٢، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٦، ص ٦٤.

٢- أحمد العناني، جذور الحاضر الخليجي، المطبعة الوطنية، الدوحة، قطر، ١٩٨٣، ص ٧.

٣- د. محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٨، ص ٣٤ – ٣٦.

٤- S.A. Morrison.: Middle East. Survey. S.C.M.Press. L.t.d. London. 1954. P.14.

٥- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤، العدد الأول ١٩٧٨، الكويت، حالة الملاحة في الخليج العربي للدكتور أحمد علي سبيتي وهيفاء جنيدي خلف الله، ص ١٢٨. وانظر: J.Marlowe.: The Persian Gulf in the Twentiath Contury. London. 1992. PP.239-250. 0

العربي قديمة، فهي تعود إلى عهد الإسكندر المقدوني، وكورش، ولكن هذه الأطماع برزت بعد هزيمة الصليبيين على يد العرب بعد الحرب التي شنوها على العالم العربي والإسلامي، تلك الانتصارات التي أرجعها رجال الفكر والسياسة الأوروبيين إلى قوة العرب الاقتصادية القائمة على التجارة وتحكمهم في المضايق البحرية المهمة.

وعلى ضوء ذلك وضع الأوروبيون خططاً معينة للسيطرة على هذه المضايق مثل مضيق هرمز، وباب المندب، وذلك لحرمان العرب من موارد التجارة. ومن هنا نستطيع القول إن السيطرة البرتغالية على مضيق هرمز، في العقد الأول من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر الميلادي، تندرج تحت هذا المخطط العدواني على الأمة العربية والإسلامية. كما أن لفارس أو إيران أطماعاً قديمة في الخليج العربي[١]، والسيطرة والتحكم في بوابة الخليج مضيق هرمز، ويتبين لنا ذلك من خلال المذكرة التي بعثها (حاجي ميرزا) رئيس وزراء إيران إلى الحكومة البريطانية وجاء فيها: " إن الشعور السائد لدى الحكومات الفارسية المتعاقبة أن الخليج (الفارسي) من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزره وموانيه بدون استثناء ينتمي إلى فارس ".

ولذلك رأينا إيران تحاول أكثر من مرة الاستيلاء على البحرين، وبعد أن فشلت لجأت إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث الواقعة عند مدخل مضيق هرمز عام ١٩٧١م[٢].

ازدادت أهمية منطقة الخليج العربي عالمياً بعد اكتشاف النفط فيها بكميات هائلة في الثلاثينيات من القرن العشرين، ولذلك نرى بعد أن كان الاهتمام العالمي بمنطقة الخليج يتركز بالدرجة الأولى على أهميتها الاستراتيجية والتجارية، أصبح هذا العامل الجديد والمهم في الاقتصاد هو العامل الأساسي في الاهتمام بالمحافظة على أمن المنطقة. ومما يزيد من أهمية المنطقة أن معظم إنتاجها من النفط يصدر إلى الخارج بشكله الخام وبأرخص

١- مجلة الوثيقة – العدد ١٤، السنة السابعة يناير ١٩٨٩، يصدرها مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، بحث بعنوان: الأسس الاقتصادية للاستعمار البرتغالي في الخليج العربي في القرنين ١٦ و ١٧ للدكتور محمد عارف الكيالي، ص ١٠٩ وما بعدها.

٢- د. بدر الدين عباس الخصوصي، في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج ٢، ط١، ذات السلاسل – الكويت ١٩٨٨، ص ١٠٥ – ١٠٨.

الأثمان. وفي خطاب لنائب ملك بريطانيا في الهند عام ١٩٢٨م جاء: " إذا كان الخليج العربي قبل عام ١٩٠٤ بحيرة مغلقة لا تقود إلى مكان فإنه قد صار الآن قناة اتصال في المواصلات الإمبراطورية، وأصبح له أهمية قصوى لخدمة الطريق الجوي وأعطى له استثمار النفط وزناً كبيراً، وعلى الحكومة البريطانية عدم السماح لأي قوة أن تقيم قاعدة طيران في أي منطقة يصل مدى الطيران منها إلى الخليج العربي "(١).

نستطيع أن نقول إن أهمية الخليج العربي في تاريخنا المعاصر لا تأتي من كونه ذا موقع استراتيجي يرتبط بالمواصلات عبر البحر الأحمر والمتوسط فحسب، بل تتعلق بدرجة عالية من الخطورة المتعلقة بمصير العالم الصناعي، خاصة بأوربا واليابان اللتين تعتمدان على نفط المنطقة، فهناك أكثر من ٢٠ مليون برميل من النفط يمر يومياً عبر مضيق هرمز إلى الدول المستهلكة(٢).

وتبعاً لهذه الأهمية فإنه إذا ما تم إغلاق مضيق هرمز، بسبب وجود وضع معاد على أحد جانبي الخليج أو بشقيه الشرقي والغربي، فإن ذلك يعني كارثة حقيقية للدول المستوردة وللدول الخليجية المصدرة للنفط(٣). ولذلك نرى الولايات المتحدة تطوق المنطقة بقواعدها العسكرية وأساطيلها الحربية بدعوى تأمين مصالحها المتمثلة في استمرار تدفق النفط وتأمين العبور في مضيق هرمز(٤). وتحرص أمريكا وحلفاؤها الغربيون على جعل هذه المنطقة سوقاً لشراء منتجاتها من الأسلحة والعتاد الحربي والسلع الأخرى.

وتؤكد المصادر أن ما تشهده منطقة الخليج العربي من حشد للقوة من قبل أمريكا وبريطانيا على وجه التحديد، إنما يندرج تحت المخطط الرامي إلى الهيمنة على مقدرات هذه المنطقة المهمة من العالم(٥). ويؤكد مايكل ارماكونت مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية السابق أن المصالح الأمريكية في الخليج تتلخص في ضمان تدفق البترول

١- P.R.O.F.O. 371/13070. July. 1928.

٢- د. صباح محمود محمد. الصراع الجيوبولتيكي في الخليج العربي. مطبعة السعدون – بغداد ١٩٨٦، ص ٤٥.

٣- الخليج العربي والعالم الخارجي. صادر عن مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة. ١٩٨٧، ص ١٧٣، ١٧٤.

٤- مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة. ١٩٨٧، بحث بعنوان: العلاقات الدولية والخصائص الجغرافية والسياسية لأقطار الخليج العربي. الدكتور عبد علي الخفاف، ص ٢٨٤.

٥- صحيفة الوطن الكويتية – العدد ١٩١٢ الصادرة في ١٩٨٠/٢/٢٠.

عبر مضيق هرمز، وحرية الملاحة الدولية في هذا المضيق، وتعزيز الثقة بالولايات المتحدة بين زعماء المنطقة كصديق يعتمد عليه. وبالفعل استطاعت أمريكا أن تحل محل بريطانيا لملء ما سمي بالفراغ الأمني عقب انسحاب بريطانيا من المنطقة في عام ١٩٧١، وأن تحافظ على استمرار تدفق البترول وحرية الملاحة في مضيق هرمز[١].

ثانياً: أهمية مضيق هرمز للملاحة الدولية:

تعود أهمية مضيق هرمز إلى كونه المنفذ البحري الوحيد لمعظم دول الخليج إلى العالم الخارجي، فعن طريقه تتم عملية التصدير والاستيراد، وهو بذلك يماثل أهمية مضيق باب المندب، البوابة الجنوبية للبحر الأحمر إلى العالم، إن لم يزد عليها. ونظراً لما يشكله هذا المضيق من أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية، فقد تطلعت الدول الأجنبية منذ عهد قديم للسيطرة عليه وفرض الهيمنة على المنطقة[٢]. وقد سمي هذا المضيق بمضيق هرمز The Strait of Hurmus نسبة إلى جزيرة هرمز الواقعة على ساحل مكران على ضفاف نهر ميناب التابع لإيران حالياً، مما يعطي الإيرانيين أرضية استراتيجية مهمة بالإشراف والتحكم في مضيق هرمز وذلك إلى جانب سلطنة عمان. وجزيرة هرمز أو جرون هي جزيرة صغيرة تقع في مدخل الخليج ويبلغ طولها ٩ كيلو متر وعرضها ٨,٥ كيلو متر، ويحدها من الجنوب الشرقي جمبرون Gumbrun أو بندر عباس. ومن الجزر التي تقع بالقرب من مضيق هرمز جزيرة قشم أو ديراز وتبعد خمسة أميال عن هرمز، وهناك عدة جزر مهمة مثل لارك Larak. إلا أن أهمية هرمز تأتي أولاً من ناحية الأهمية الاستراتيجية، فهي توجد حولها تحصينات طبيعية أمّنت ملجأ للتجار أدى إلى شهرتها كمركز تجاري في الخليج[٣].

١- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٣، الكويت ١٩٩٦. أمن الخليج العربي – دراسة في الأسباب والمعطيات للدكتور عبد الله العنزي. ص ٢٣٢ – ٢٣٣، ٢٢٧.

٢- د. محمد نصر مهنا، الخليج العربي – التطورات الحديثة والمعاصرة. مطابع رويال - القاهرة، ١٩٩٦. ص ٤٤٧ – ٤٤٨.

٣- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٦، أكتوبر ١٩٨٨، دول مجلس التعاون وسبل تفادي خطر إعاقة الملاحة في مضيق هرمز، د. صدقة يحيى فاضل، ص ١٤٩ – ١٥٠.

وتعدّ محافظة مسندم العمانية من المناطق المهمة، فهي تقع إلى الشمال الغربي من خليج عمان، عند المدخل الجنوبي لمضيق هرمز، ولذلك كان أول عمل قام به القائد البرتغالي البوكيرك هو احتلال هذه المحافظة وبعدها احتل هرمز وجزيرة قشم.

وطول مسندم ميلان وعرضها من ناحية الجنوب نصف ميل[١]. ومن الجزر العمانية الواقعة عند مدخل الخليج جزيرة الغنم، وقد حاول الشاه محمد رضا بهلوي احتلالها للتحكم في المضيق، لكن أهل عمان تصدوا لقواته وحالوا دون تحقيق مأربه، وأصبحت اليوم قاعدة بحرية عمانية تشرف على بوابة الخليج[٢].

وتعد جزيرة سلامة من الجزر العمانية المهمة أيضاً، وتقع عند مضيق هرمز، ويوجد بها الفنار الذي يرشد حركة الملاحة في المضيق، وتشرف على الفنار شركة بريطانية هي ميناس Menas ومقرها البحرين. وقد استخدمت الجزر العمانية من قبل القوات البريطانية خلال الحربين العالميتين[٣]. كما أن الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها إيران عام ١٩٧١ تقع عند مدخل مضيق هرمز[٤].

وقد اشتهر مضيق هرمز باسم باب الشرق السحري، وهو يعد واحداً من أهم أحد عشر مضيقاً من بين ١٢٠ مضيقاً في العالم[٥]. والمضايق المهمة هي: فلوريدا، ودوفر، وساجدات، وموزمبيق، وباب المندب، وجبل طارق، وملقة ولومبوك، ولوزون، والبوسفور والدردنيل. ويبلغ طول مدخل الخليج ابتداء من مسندم حتى جزيرة لارك ٣٢ ميلاً بحرياً[٦].

١- مجلة الهلال، أكتوبر ١٩٩٠، زلزال في الخليج العربي، للأستاذ مصطفى نبيل، ص ٦٦ – ٨٣.

٢- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج – القسم الجغرافي، ج٢ و ج٤، مطابع علي بن علي، الدوحة، قطر، ١٩٧٢، ترجمة ديوان أمير قطر، ص ٧٤٣، ص ١٦٢٥.

٣- مجلة العربي الكويتية، العدد ٤٥١، يونيو ١٩٩٦، رأس مسندم – للدكتور محمد المنسي قنديل، ص ٤٤ – ٥٨.

٤- د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي، دار المريخ – الرياض ١٩٨١، ص ٣٠٥ – ٣٠٦.

للمزيد انظر: د. خالد العمري، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد ١٩٧٢، ص ٢٥١.

٥- R.R.Baxter/ " The:aw pf Omtermatopma; Water Waus. Jarvard Imoversotu - ress/ .1964. P.2

٦- د. عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار – بيروت ١٩٧٩، ص ٥٣ – ٥٤.

ويبلغ طول الخط من رأس (دبه) العمانية إلى (دماغه كوه) الإيرانية حوالي ٥٢,٥ ميلاً بحرياً، وهذا يشكل الحدود الشمالية لخليج عمان أو المدخل الجنوبي لمضيق هرمز.

ويضيق المضيق إلى أن يصل إلى ٢١ ميلاً بحرياً بين جزيرة لارك على الجانب الإيراني وقوين على الجانب العماني. ويبلغ طول المضيق بمحاذاة خط الوسط حوالي ١٠٤ ميل بحري، ويبلغ عمقه الأدنى ٥٤ قدماً[١]، ويبلغ عرض منطقة الباب في مضيق هرمز ميلاً واحداً، ويمر فيها خطان ملاحيان أحدهما يتجه إلى الشرق والآخر يتجه إلى الغرب.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضيق منطقة الباب وإحجام الناقلات الضخمة العابرة لهذه الخطوط تبين لنا بوضوح خطورة الملاحة في المضيق، وتتضاعف احتمالات الخطر بضعف الرؤية السائدة في أغلب الأحيان. ولكن رغم بعض الحوادث التي تتعرض لها السفن في مياه الخليج، فإن التقارير تشير إلى أن الخليج يعدّ من أسلم البحار للملاحة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها: مياهه الصافية، ورياحه الهادئة، ووجود بعض الإرشادات الملاحية مثل العوامات المضيئة، والمنارات على الشواطئ، وأجهزة الرادار واللاسلكي، وإن كانت هذه الإرشادات غير كافية[٢].

وبحكم ارتباط مضيق هرمز بالبحر الأحمر، نجد أن عرض الأول أي مضيق هرمز أكثر اتساعاً من عرض مضيق باب المندب بوابة البحر الأحمر، فإذا كان الأول يتراوح اتساعه بين ٥٢ ميلاً و ٢١ ميلاً بحرياً، فإن باب المندب ينقسم إلى ممرين يتراوح عرضهما بين ٢٥ ميلاً و ١٢ ميلاً بحرياً[٣].

ومع أهمية مضيق هرمز – بوابة الخليج إلى العالم - لجميع الدول الخليجية إلا أن درجة أهميته تتفاوت من دولة إلى أخرى، فهو يشكل أهمية أكبر لقطر والبحرين والكويت والعراق، في حين أن بقية الدول لها منافذ أخرى، فالسعودية لها منفذ على البحر الأحمر، وسلطنة عمان لها منفذ على بحر العرب، والإمارات العربية المتحدة لها منفذ على خليج

١- ر.ك. رمضاني، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، الخليج العربي ومضيق هرمز، منشور مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص ١٥ – ١٦.

٢- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع، العدد الأول، الكويت، ١٩٧٨، ص ١٢٤ – ١٣٧.

٣- عبد الجليل زيد مرهون، المرجع السابق، ص ٤٣ – ٤٤.

عمان في إمارة الفجيرة، فأقيم فيها ميناء خور فكان، ليكون بديلاً للإمارات لتصدير نفطها في حالة إعاقة الملاحة في مضيق هرمز، كما أن لإيران أجزاء تمتد إلى خليج عمان على بحر العرب[1]. ونظراً لأهمية مضيق هرمز لدول العالم ولو بصورة متفاوتة حسب تأثيره في مصالحها الاقتصادية والسياسية فقد أصبحت مسألة المحافظة على أمن الملاحة فيه مسألة ضرورية تهم الجميع[2].

وقد قامت بريطانيا التي سيطرت على الخليج العربي منذ منتصف القرن السابع عشر، وبالذات في عام ١٨١٩، بوضع مبادئ خاصة بالخليج منها:

١- احترام الأوضاع الداخلية لإمارات الخليج العربي.

٢- أن تقوم السلطة البريطانية بتفتيش جميع السفن الداخلة والخارجة عبر مضيق هرمز مهما كانت جنسيتها. وصرح وزير خارجيتها بالمرستون في مستهل عام ١٨٣٨م قائلا: "إن مهمتنا في الخليج هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيداً عن نفوذ أية دولة أخرى تستطيع منازعتنا هذه السيطرة"[3].

ويمكن القول إن أهمية مضيق هرمز في وقتنا الحاضر ترجع إلى أن معظم اقتصاد العالم يعتمد على نفط الخليج العربي، فتمر عبره ناقلات نفط المنطقة إلى الدول المستهلكة. وتشير بعض التقارير إلى أن عدد السفن التي عبرت مضيق هرمز ٤٠٠ سفينة في اليوم الواحد، خلال عام ١٩٨٧. وهذا الرقم يعني عبور سفينة واحدة كل ٣,٦ دقائق[4]، كما أنه يدل على أن معظم نفط الخليج العربي ينقل بواسطة ناقلات النفط عبر هذا المضيق[5]. وتعود زيادة عدد السفن العابرة للمضيق إلى احتياجات الدول الصناعية والنامية لنفط المنطقة، وتعد اليابان في مقدمة الدول المستوردة، فهي تستورد ٩٠٪ من احتياجاتها النفطية

١- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٦، ص ١٥١ – ١٥٤.

٢- Area Handbook for the Persian Gulf States. Woshington. D.C. American University. 1977. P.48.

٣- محمد رشيد الفيل، المرجع السابق، ص ٨٧.

٤- الهيئة البحرية الاستشارية المشتركة بين الحكومات (مسارات السفن) الطبعة الثالثة، لندن ١٩٧٣، ص ٦٨ – ٧٢.

٥- عبد الجليل زيد مرهون، المرجع السابق، ص ٥٣، ٥٤.

من منطقة الخليج، وتليها أوروبا ٧٠٪ من احتياجاتها، ثم الولايات المتحدة، والصين، والهند وبقية الدول النامية.

والجدير بالذكر أن احتياطي النفط في دول الخليج وصل في عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ٧٠٪ من الاحتياطي العالمي[١]، وفي ضوء العلاقة المتبادلة بين مكانة الثروة ومكانة مضيق هرمز يمكن ملاحظة أن ثلثي إمدادات العالم من النفط قد مر عبر هذا المضيق عام ١٩٧٨م، وهو ما أدى بالتالي إلى زيادة النمو والتطور في دول المنطقة وزيادة التبادل التجاري[٢]، ومن المعلوم أن العوائد النفطية تشكل العمود الفقري لمشاريع وأنشطة التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي. ومن هنا يتبين لنا أن أمن الملاحة في مضيق هرمز بقدر ما يهم دول الخليج، يهم بقية دول العالم للأسباب الاقتصادية والتجارية والعسكرية، ومن هذا المنطلق لا يمكن للأسرة الدولية أن تسمح لأي جهة أن تهدد مصالحها في الخليج العربي[٣].

ثالثاً: مضيق هرمز وقانون البحار:

من دراسة الوضع الجغرافي لمضيق هرمز تبين لنا أنه ممر مائي طبيعي ضيق يقع بين إقليمي دولتين هما: سلطنة عمان، وإيران، وأنه يصل بين جزئين من البحار العالية وهما مياه الخليج العربي ومياه خليج عمان أو بحر العرب. وقد ذهبت محكمة العدل الدولية إلى اعتبار مضيق هرمز ممراً دولياً إذ أنه موصل لجزأين من البحار العالية. والمضيق الذي يهتم به القانون الدولي يجب أن تتوفر فيه ثلاثة شروط وهي:

١- أن يكون ممراً طبيعياً ضيقاً.

٢- أن يصل بين بحرين.

٣- أن يكون مستخدماً للملاحة الدولية عادة.

١- رمضاني، المرجع السابق، ص ٣٢.

٢- عبد الجليل زيد مرهون، ص ٥٨، ٥٩.

٣- جريدة السفير اللبنانية الصادرة في ١٩٩٥/١٠/٢٦م.

وهذه الشروط كما يتضح لنا تنطبق على مضيق هرمز، فهي تعطيه الصفة الدولية، وأن يخضع لقواعد القانون الدولي.

والممرات المائية إما أن تكون طبيعية (مضايق Straits) وإما قنوات صناعية (Channels)، ومضيق هرمز يتصل بالخليج والمحيط الهندي، ولذا فهو مضيق طبيعي ينطبق عليه القانون الدولي في حرية الملاحة لجميع السفن، وذلك بعكس قناة السويس مثلاً التي تم حفرها[1]. ومضيق هرمز يربط بين الخليج العربي، وهو بحر شبه مغلق، وخليج عمان وهو بحر مفتوح، ويعني مصطلح البحر المغلق أو شبه المغلق خليجاً أو حوضاً أو بحراً تحيط به دولتان أو أكثر ويتصل بالبحار المفتوحة، وعليه فإن الخليج العربي يعد بحراً شبه مغلق منفذه الوحيد إلى العالم طريق مضيق هرمز، وهذا الوضع يعطيه كما أسلفت الصفة الدولية[2].

وقد قامت المنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات (الامكو) بتحديد الممرات الملاحية في الخليج في ثلاث مناطق رئيسية وهي: منطقة مضيق هرمز، ومنطقة جزر الطنب ومنطقة رأس تنورة، وعلى هذا الأساس لا بد أن تخضع الملاحة في مضيق هرمز لقاعدة حق المرور الحر[3]. وفي عام ١٩٥٨ عقد المؤتمر الأول لقانون البحار في مدينة جنيف عاصمة سويسرا، وعقد المؤتمر الثاني عام ١٩٦٠م، وكانت إيران وسلطنة عمان من بين الدول التي شاركت في هذين المؤتمرين، وقد رفضت إيران الموافقة على الفقرة ٤ من المادة ١٦ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨، التي تقضي بوجوب عدم وقف المرور البحري للسفن الأجنبية في المضايق الدولية بين جزء من البحر العالي وجزء آخر من البحر الإقليمي لدول أجنبية. فمن وجهة النظر الإيرانية يجب أن يكون الجزء الضيق من مضيق هرمز ضمن المياه الإقليمية المتداخلة للدول المطلة عليه[4]. وخلال مناقشات المؤتمر الثالث لقانون البحار المنعقد في كراكاس عاصمة فنزويلا في يوليو ١٩٧٤ ركز المندوب الإيراني في مشاركته على

١- د. فخري رشيد مهنا، النظام القانوني للملاحة في المضايق الدولية وتطبيقه على مضيق هرمز. ص ١١، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد ١٩٨٠، ص ٥٦، ٥٧.

٢- فخري رشيد مهنا، المرجع نفسه، ص ٢٠٥ – ٢٢١.

٣- حسين ندا حسين، الأهمية الإستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، توزيع الدار الوطنية، بغداد ١٩٨٠، ص ٨٧.

٤- حسين علي الحبيشي، اليمن والبحر الأحمر، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٢ ص ٤٧٣ – ٤٧٤.

محورين أساسيين هما:

١- إقرار نظام المرور للملاحة في المضايق الدولية.

٢- عقد اتفاقية إقليمية تضع نظاماً للملاحة في مضيق هرمز بصفة خاصة والخليج بصفة عامة.

وطالب المندوب الإيراني بأن تكون لبلاده مكانة خاصة في مضيق هرمز. ومن جهة أخرى طالب مندوب سلطنة عمان في المؤتمر نفسه بإفراد المضايق الدولية بنظام خاص بها لأنها على حد قوله تعد جزءاً من المياه الإقليمية وما يطبق على المياه الإقليمية يطبق عليها[١].

وقد رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق إعطاء إيران ميزة خاصة في مضيق هرمز، وقال مندوب الإمارات في مؤتمر كاراكاس: "ينبغي أن تتسم الملاحة عبر المضايق الدولية، بما فيها مضيق هرمز، بالحرية التامة ودون تمييز بين السفن التجارية أو الحربية". أما مندوب الكويت فقد قال: "إن حرية مرور السفن التجارية وناقلات النفط عبر المضايق المستخدمة للملاحة الدولية يجب أن تؤمن في كافة الأوقات، ولكن يجب أن تستخدم معايير مختلفة بالنسبة للسفن الحربية". وهذا الموقف الكويتي يتفق مع الموقف الإيراني الذي يطالب التمييز بين السفن التجارية والسفن الحربية التي تعبر المضيق[٢]. ووفقاً للمادة ٣٨ من الاتفاقية الدولية لقانون البحار التي تم اعتمادها من الدول المطلة على البحار والمضايق في ٣٠ أبريل ١٩٨٢ فإن جميع السفن العابرة للمضايق الدولية بما فيها بالطبع مضيق هرمز، سواء أكانت هذه السفن تجارية أو حربية، تتمتع بحق المرور العابر دون تمييز، كما يحق كذلك للطائرات العبور فوق هذه المضايق. وتفسير المرور العابر هو أن تمارس السفن حرية الملاحة عبر المضايق البحرية ولا تمنع من دخول الموانئ للدول الساحلية بشرط مراعاة الدخول إلى تلك الدول، والامتناع عن أي تهديد بالقوة أو استعمالها ضد سيادة الدولة أو الدول الساحلية المطلة على المضيق أو تهديد سلامتها الإقليمية، وأي مخالفة في هذا الشأن تعد انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي وتعاقب عليه، أي أنه يجب على

١- وقائع المؤتمر الثالث حول قانون البحار التابع للأمم المتحدة، في ١٢ يوليو ١٩٧٤، ص ١٠.

٢- قرارات مجلس الأمن الخاصة بحرية الملاحة في الخليج، الباب السادس، التسوية السلمية للنزاع العراقي – الإيراني (١٩٨٣ – ١٩٨٨).

السفن المارة وكذلك الطائرات العابرة في الجو أن تمتثل للأنظمة والإجراءات المعمول بها للسلامة في البحر والجو، وبالمقابل تتعرض الدولة أو الدول المطلة على المضيق أو الساحل للمسؤولية الدولية في حالة إعاقتها للملاحة في هذه الممرات المائية الدولية[١].

وتتلخص مخاطر الملاحة في مضيق هرمز في الآتي:

١- نشوب حرب إقليمية أو بين دول المنطقة ودول أجنبية.

٢- إمكان تعرض ناقلات النفط لعمليات مسلحة سواء من البر أو البحر.

٣- خطر الغواصات التي في وسعها التحرك في مياه الخليج في سرية تامة، وهو ما يشكل تهديداً للملاحة الدولية.

وبما أن مضيق هرمز يشكل الممر الرئيسي لناقلات النفط والغاز، وللسفن التجارية، فإن إغلاقه سيلحق ضرراً جسيماً بالاقتصاد العالمي. ونظراً لهذه الأهمية التي يتمتع بها هذا المنفذ البحري تحرص الأمم المتحدة والدول الكبرى على ضمان سلامة الملاحة فيه وعدم تعرضه لأية مخاطر[٢].

رابعاً: الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية وأمن الخليج العربي:

أعلن رئيس وزراء بريطانيا هارولد ويلسون في ١٦ يناير ١٩٦٨ أمام مجلس العموم البريطاني عزم حكومته على سحب قواتها العسكرية من منطقة الخليج العربي، وأن الوجود العسكري البريطاني سينتهي مع حلول عام ١٩٧١م.

ومن منطلق أهمية أمن المنطقة من وجهة نظر زعماء الخليج العربي ولضمان سلامة أراضيها ووحدة كياناتها الإقليمية والحفاظ على ثرواتها الوطنية والاستقلال السياسي، بادر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي حينذاك إلى الاجتماع بحاكم إمارة دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم يوم ١٨ فبراير ١٩٦٨ في مدينة دبي، ووقع الطرفان على

١- يحيى حلمي رجب. الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر. ط١، دار العروبة للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٩، ص ٥٢، ٥٣.

٢- د. أنطوان متى، الخليج العربي من الاستعمار حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨ – ١٩٧٨) دار الجبل، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٣.

اتفاقية اتحادية مهدت إلى اجتماع موسع ضم إلى جانب حكام إمارات الساحل الست قطر والبحرين وذلك يوم ٢٧ فبراير عام ١٩٦٨، وفي ختام اجتماعاتهم تم التوقيع على اتفاقية تقضي بتوحيد الإمارات الثمان، ويسمى اتحاد الإمارات العربية. وأشار البيان المشترك إلى أن من أهداف هذا الاتحاد تدعيم الدفاع الجماعي عن بلدانه صيانة لأمنها واستقرارها[١]. ومن جانب آخر بدأت الحكومة الإيرانية عقب إعلان بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج العربي تكثيف تصريحاتها ومزاعمها أن لها حقوقاً إقليمية في المنطقة، وأخذت الصحف الإيرانية تشن حملة مكثفة على عروبة الخليج العربي وعلى المساعي التي تبذلها دول المنطقة لإنشاء اتحاد فيما بينها. ورداً على المزاعم الإيرانية، أدلى الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله بحديث لصحيفة النهار اللبنانية في مايو ١٩٦٨ أكد فيه عروبة الخليج العربي ومسؤولية الدول العربية في حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة وتأمين سلامة الملاحة في مضيق هرمز، وقال: " إننا لا ننكر أن لإيران مصالح في المنطقة ولكن يجب ألا تكون على حساب مصالح دول الخليج العربية والأمة العربية بصفة عامة "[٢].

وبالمقابل، كان إمبراطور إيران محمد رضا بهلوي شاه إيران يرى أن إيران الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك من الطاقة البشرية والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها للحفاظ على أمن الخليج ومضيق هرمز، وصرح بهذا الخصوص لجريدة التايمز اللندنية في عددها الصادر في ١٤ أبريل ١٩٧٠م قائلاً: "إنه قد بدأ عصر جديد للخليج وإن إيران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه، وإن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم إيران من الناحية الاستراتيجية وإنها تابعة لإيران أصلاً وهي جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وإن إيران غير مستعدة إطلاقاً أن ترى سقوط هذه الجزر في يد أعدائها ". ولتنفيذ هذه الأطماع العدوانية قامت القوات الإيرانية المسلحة

١- خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات، دار الثقافة العربية – الشارقة، ١٩٨٧، ص ٧٥ – ٨٠.

وانظر: محمد حسين العيدروس، الأمن السياسي لدول مجلس التعاون، دار المتنبي، أبو ظبي، د.ت، ص ١٩ – ٢٠. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٥ يوليو ١٩٩١م، أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الأجنبي، بقلم مراد إبراهيم الدسوقي.

٢- عبد المهدي شريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مدبولي، القاهرة، ط١/١٩٩٥ ص ٢٤٨ – ٢٥٠.

بكل أنواعها البحرية والجوية والبرية بالهجوم على الجزر الإماراتية الثلاث الآنفة الذكر عشية انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي في نهاية سبتمبر ١٩٧١م، وتمكنت القوات الإيرانية من احتلال الجزر متجاهلة بذلك حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة، ومتحدية بذلك القانون الدولي والشرعية الدولية.

والشيء اللافت للنظر، لم تبدِ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أية معارضة أو استنكار ضد ما أقدم عليه الشاه، بل إن أمريكا أعلنت صراحة تأييدها لسياسة إيران في الخليج العربي، وهذا الموقف الأمريكي المتحيز إلى جانب الشاه لا غرابة فيه إذا علمنا أن الإدارة الأمريكية كانت ترى في شاه إيران شرطي الحراسة للمصالح الغربية في الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً ضد الأطماع الروسية أيام الحرب الباردة، وقد شجع هذا الموقف الأمريكي والبريطاني إمبراطور إيران على نقل قواته البحرية من عبادان إلى بندر عباس القريبة من مضيق هرمز، كما قام الشاه بإنشاء القاعدة البحرية في (بهار) على ساحل البحر العربي حتى يمكن تطويق المنطقة من الشمال والجنوب[١].

ولقد صرح الشاه والمسؤولون الإيرانيون في أكثر من مناسبة أن هدف إيران هو التحكم في مدخل الخليج مضيق هرمز. فهذا الشاه محمد رضا بهلوي يقول إن تدخل قواته إلى جانب سلطان عُمان قابوس بن سعيد البوسعيدي للقضاء على ثورة ظفار المدعومة من روسيا الشيوعية لم يكن لأسباب عقائدية، ولكنه كان لأسباب أمنية، موضحاً تلك السياسة بقوله: "لنضع الخريطة أمامنا ونتكلم – هذا هو خليج هرمز مخرجي إلى المحيط الهندي.. إلى العالم.. بل هو معبر البترول الإيراني إلى العالم، فهل تظن أنني أسمح لنظام معادٍ لي أن يقوم على الشاطئ الغربي للخليج، أنا أقولها بوضوح لا أقبل بل لا أحتمل[٢]، المضيق شريان الحياة لبترول إيران، وبترول إيران حياة لنا "[٣].

١- ندوة: مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي – من سقوط بغداد إلى نهاية الاستعمار البرتغالي، مطابع الوحدة، أبو ظبي، ١٩٩٠، ص ٥٨٧.

٢- د. خالد العري، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ – بغداد ١٩٧٢، ص ٢١٣ – ٢١٦.

٣- صحيفة النهار اللبنانية، الصادرة في ١٩٦٨/٥/٨. وانظر: خالد العري، المرجع السابق، ص ٢١٣.

ومن هذا المنطلق سعت إيران جاهدة إلى السيطرة على هذا الممر المائي المهم، ولكن نظراً لأهمية المضيق لدول العالم اضطر الشاه الذي يرتبط بعلاقات صداقة مع أمريكا والغرب أن يساير السياسة الأمريكية الداعية إلى حرية الملاحة البحرية في جميع المضايق الدولية دون وضع العراقيل أمامها[1].

ونقصد بكلمة الأمن الطمأنينة وأمن المواطن على نفسه وماله والأمن الداخلي للدول. ومنذ أن أعلنت بريطانيا نيتها الانسحاب من الخليج العربي مع نهاية عام ١٩٧١م، بدأ الحديث عن الأمن الإقليمي لدول المنطقة، وضرورة توفير الحماية العسكرية لسلامة مرور السفن عبر مضيق هرمز مدخل الخليج البحري.

والأمن الإقليمي اصطلاح حديث برز ما بين الحربين العالميتين ليعبّر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال التعاون العسكري فيما بينها إلى منع أية قوة خارجية من التدخل في ذلك الإقليم، ومن هذا المنظور يمكن أن ننظر إلى أمن الخليج العربي باعتباره أمناً إقليمياً بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة ضمن إقليم واحد[2].

وكانت بريطانيا هي أول من ابتدع اصطلاح أو مفهوم أمن الخليج في عام ١٩٤٧م، وكان المقصود به أمن الوجود البريطاني والمصالح البريطانية في الخليج العربي عقب خروجها من الهند[3].

ويصف (فير جريف) منطقة الخليج العربي بقوله: " إنها منطقة انتقال تجمع بين الصفة البحرية والبرية بدرجات متفاوتة، وهي استراتيجياً جبهة تصادم فيما إذا حدثت بين القوى[4].

١- محمد رشيد الفيل، المرجع السابق، ص ٢١٢ – ٢١٣.

٢- د. هنري فورتيك، سياسة إيران إزاء الخليج العربي في السبعينيات، مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص ٣٤٥ – ٣٤٦، وانظر: خالد العري ص ٢٥١.

٣- د. محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية – الإيرانية (١٩٢١ – ١٩٧١) ذات السلاسل – الكويت، ١٩٨٥، ص ٤٧٥، نقلاً عن جريدة الوطن الكويتية، الصادرة في ١٩٧٥/٩/٢.

٤- د. محمد حسن العيدروس، المرجع نفسه، ص ٤٧١ – ٤٧٢، وفخري رشيد مهنا ص ٢٤٢.

ويذكر رمضاني أن إيران سعت إلى قيام دفاع مشترك مع دول الخليج العربي ولكن بعد أن فشلت في ذلك لجأت إلى احتلال الجزر الثلاث بقصد الإشراف على المضيق ومنع أية قوة أجنبية من السيطرة عليه. ويزعم رمضاني أنه كانت هناك محاولة لتشكيل حلف عربي ضد إيران بزعامة السعودية والعراق، يهدف إلى إيجاد طريقة لضمان المرور عبر مضيق هرمز دون أن يكون لإيران يد فيها، وقد جاءت هذه الفكرة بعد اتفاقية الحدود البحرية بين إيران وسلطنة عمان عام ١٩٧٤، إلا أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب اختلاف وجهات النظر مع بقية زعماء الخليج العربي حول إيران. وكانت سلطنة عمان قد وقعت مع إيران في السابع من مارس ١٩٧٤ اتفاقية للتعاون بين البلدين في المجالات المختلفة وبخاصة في الحفاظ على أمن واستقرار وسلامة الملاحة في مضيق هرمز[١].

وكان لقاء الدمام في ديسمبر ١٩٧٤ من أوائل المؤتمرات الخليجية، وقد وجهت الدعوة لحضور هذا المؤتمر إلى زعماء دول المنطقة بما فيها اليمن (الشمالي)، واعتذرت عن عدم حضور هذا المؤتمر كل من اليمن والكويت وسلطنة عمان. ولكن على الرغم من ذلك، فقد توالت الاجتماعات بين زعماء الخليج العربي إلى أن كللت جهودهم بتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست في مدينة أبو ظبي في ٢٥ مايو ١٩٨١م. ودون شك فإن الدافع الأمني كان وراء فكرة إنشاء المجلس، إلا أنه يمكن القول بصراحة إن هذه الدول لم تتوصل على الصعيد العملي إلى بلورة صياغة استراتيجية موحدة لأمن المنطقة وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر حول هذه القضية الحيوية[٢].

ولكن المحاولات للتوصل إلى صيغة موحدة لمسألة أمن المنطقة لا تزال تشغل قادة دول الخليج العربية، وقد طرحت السعودية، على هامش مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في جدة في عام ١٩٧٥م، مشروعاً لأمن الخليج العربي، ينص على ضرورة المحافظة على أمن المنطقة وعلى الأنظمة القائمة وعدم التدخل في شؤون الآخرين. وقد رفضته إيران التي رأت

١- ر.ك. رمضاني، المرجع السابق، ص ١٣٠ – ١٩٨.

٢- د. محمد جاسم محمد، الإستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج العربي – رؤية عربية، مطبعة جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣، ص ١٧٧.

وانظر: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٣، أمن الخليج العربي، للدكتور عبد الله العنزي، ص ٢١٨ – ٢١٩.

في المشروع تهديداً موجهاً لها. وفي عام ١٩٨٠ تقدمت السعودية بمشروع آخر لأمن الخليج مكون من خمس نقاط، نصت النقطة الخامسة منه على رفض إقامة أية تحالفات عسكرية في المنطقة[١]. وقال السلطان قابوس إن دول الخليج بدأت تتفهم بصورة أفضل وأعمق حقيقة الأخطار التي تهدد أمن المنطقة وسلامة الملاحة في مضيق هرمز. وأضاف: "إذا لم نكن عند المستوى المطلوب منا للحفاظ على هذا الممر الحيوي الذي يهم معظم دول العالم، فإن ذلك سيكون مبرراً لتدخل الدول الكبرى وفرض هيمنتها على دول المنطقة، بدعوى الحفاظ على مصالحها، وتأمين استمرار الملاحة في المضيق". وأكد أن عمان تقدمت بمشروع لدول الخليج العربي يقضي برصد ميزانية خاصة لحماية الملاحة في مضيق هرمز، حتى لا يكون مبرراً للتدخل الأجنبي في المنطقة، ولكن الاقتراح لم يلق استجابة حتى الآن[٢]. كما تقدمت سلطنة عمان بمشروع آخر إلى مؤتمر مسقط في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ الذي عقد تحت شعار حماية ممرات الخليج، وكان المشروع المقترح يدعو إلى قيام تحالف إقليمي دفاعي يضم الدول المطلة على الخليج بما فيها العراق وإيران، كما يضم في عضويته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا واليابان. ولكن هذا المشروع رفض من قبل معظم دول المنطقة، على اعتبار أن ذلك سيؤدي إلى دخول المنطقة في حلف استعماري جديد وهو مخل بالسيادة الوطنية لدول الخليج العربية، ويعرض أمنها واستقرارها لمخاطر جسيمة وذلك لعدم تكافؤ القوى[٣]. وكان مفهوم دولة الإمارات العربية المتحدة لأمن الخليج العربي ينطلق من تأكيدها ضرورة السعي لضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز ورفضها للأحلاف العسكرية، وترى أن المنطقة يجب أن تكون منطقة سلام بعيدة عن الصراع الدولي.

١- د. خليل الياس مراد. حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي. دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٠٧ - ١١١.

٢- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢١. يناير ١٩٨٠، ص ٢٠٨ - ١١٢ (نقلاً عن مجلة التضامن الكويتية في عددها ١٨٣٢ - مقابلة مع السلطان قابوس سلطان عمان).

٣- د. شفيق عبد الرزاق السامرائي، المشرق العربي، القسم الأول، مطابع مؤسسة دار الكتب، الموصل العراق، ١٩٨٠، ص ٥١ - ٥٢.

أما الكويت وقطر والبحرين فقد كانت ولا تزال تسعى إلى توحيد الآراء حول مفهوم أمن الخليج الذي يجنب المنطقة وشعوبها المخاطر والنزاعات[١].

وفي مطلع عام ١٩٧٩م تقدمت سلطنة عمان بمشروع جديد لأمن الخليج لا يختلف عن المشروع الأول الذي تقدمت به عام ١٩٧٦م، ويدعو هذا المشروع إلى مشاركة الدول المطلة على الخليج بالإضافة إلى مشاركة الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية واليابان، للحفاظ على أمن الملاحة في مضيق هرمز، وأمن المنطقة، على اعتبار أن الخطر الذي يتهدد الخليج يأتي من الاتحاد السوفيتي. وقد تحفظت بقية دول الخليج العربية على المشروع، بينما رفضه العراق صراحة، بحجة أن مشاركة الدول الغربية يهدد أمن وسلامة واستقلال دول الخليج بصورة عامة[٢]. وفي الواقع فإن دول الخليج العربي تفضل الاعتماد على إمكانياتها العسكرية في الدفاع عن كياناتها وفي تأمين حرية المرور في مضيق هرمز، إلا أن هناك إدراكاً عاماً لدى قادة الخليج العربي أنه من المتعذر في الوقت الحاضر قيام قواتها المسلحة بهذه المهمة[٣]. ومما هو معلوم عند الجميع أن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان في مقدمة أهدافه التعاون الأمني بين دوله. وقد جرت أول مناورة عسكرية مشتركة لدول المجلس في ١٥ أكتوبر ١٩٨٣م في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأطلق عليها (درع الجزيرة)، وقد توالت المناورات والتمارين العسكرية بين دول المجلس. وفي كل قمة من قمم دول المجلس يؤكد الأعضاء أن أمن الدول الأعضاء كل لا يتجزأ، ويعني ذلك التضامن فيما بينهم عند تعرض أي من الدول الأعضاء لأي اعتداء يهدد سلامتها وسيادتها[٤].

وهناك احتمال وقوع نزاع بين دول الخليج العربي وإيران بسبب احتلال الأخيرة لجزر الإمارات، والوجود العسكري الإيراني في مضيق هرمز، والاختلافات السياسية تجاه إسرائيل وأسعار النفط. وفي جميع الاحتمالات فإن هذه النزاعات الإقليمية ستؤدي إلى

١- خليل الياس مراد، المرجع السابق. ص ١١١ – ١١٤.

٢- ندوة: الخليج العربي والعالم الخارجي. جامعة البصرة ١٩٨٧. ص ١٧٥ – ١٧٧. وانظر: فخري رشيد مهنا. المرجع السابق. ص ٣٢٣ وما بعدها.

٣- الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ٢٩/٤ – ١/٥/١٩٨٤. ص ١٧٦ – ١٧٧.

٤- وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ج٣، إعداد وكالة الأنباء القطرية – مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٨٣ ص ٣٢ وما بعدها. انظر الجزء ٤، المصادر نفسها. ص ٢٧ – ٣٠.

تهديد سلامة الملاحة في مضيق هرمز، وستكون هذه النزاعات مبرراً كافياً لتدخل الولايات المتحدة والدول الغربية والدول ذات المصالح في المنطقة.

ويرى رمضاني أن أمريكا ستحرص على المصلحة القومية الأمريكية في الخليج العربي على المدى البعيد، وبالتالي ستعمل على إقامة نظام إقليمي يضم الخليج العربي وبعض الدول العربية وإسرائيل، وإحلال السلام بين العرب والدولة العبرية، لمنع حدوث أي حرب تؤثر في استمرار تدفق النفط من الخليج إلى العالم، أو تعرض مضيق هرمز للإغلاق، فلن يكون بمقدور أمريكا أو أية دولة أخرى تلبية الحاجة العالمية من النفط إذا ما تم غلق صمام أمان العالم في مضيق هرمز، ومنع تدفق نفط الخليج[١]. وعلى ضوء هذه الأهمية لمنطقة الخليج العربي فإن زعماء الخليج ودول العالم سيعملون باستمرار على تأمين المنطقة وسلامة الملاحة في مياه الخليج العربي وبوابته مضيق هرمز.

خامساً: الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م) وإثرها في أمن الملاحة في مضيق هرمز والخليج العربي:

انفجرت الحرب بين العراق وإيران في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠، وقد كان لهذه الحرب انعكاساتها على أمن الملاحة ومنطقة الخليج العربي عموماً، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن متغيرات دولية وإقليمية وأخرى داخلية عملت على تفجيرها، وعمدت إلى استمرارها. وفجأة وجدت دول الخليج العربية نفسها في قلب الصراع الدولي[٢]، ووجهت إيران في بداية الحرب تحذيراً من أن أي دولة خليجية تسمح باستخدام مطاراتها أو موانئها لشن هجمات ضد الأراضي الإيرانية ستكون عرضة لهجوم إيراني مضاد، كما هددت إيران بتدمير آبار نفط الدول الخليجية التي تقدم للعراق مساعدات مالية، وهددت كذلك بإغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية. وبالفعل لجأت إيران إلى فرض الحصار البحري على جميع السفن

١- J.E.Peterson.: The G.C.C. and Regional. Security. American - Arab Affairs. No. 20. Washington. Spring. 1987.

وانظر: ك. رمضاني، المرجع السابق، ص ٢٠٠ - ٢٠٥.

٢- جريدة النهار اللبنانية، الصادرة في ٧/١٠/١٩٨٠م.

وانظر: خليل الياس مراد، المرجع السابق، ص ١٩.

المتوجهة إلى العراق عبر مضيق هرمز(١). وقد استبعد السلطان قابوس إقدام إيران على إغلاق المضيق قائلاً: " لا أعتقد أن الإيرانيين سوف يتخذون قرارات عشوائية، فكل من العراق وإيران يهدد الآخر، العراق يهدد بتدمير منشآت النفط الإيرانية، وإيران تهدد بإغلاق مضيق هرمز". وعن التدخل الأمريكي إذا ما أغلق المضيق قال: "التدخل الأمريكي وارد، وقد قلنا نحن في عمان إن مسؤولية حماية المضيق هي مسؤولية خليجية جماعية، وإن هذه البقعة من الأرض، أي مضيق هرمز، هي أكثر أهمية لبقية دول الخليج مما هي لنا، ولكنها جزء من بلادنا "(٢). ومن ناحية أخرى أعلن وزير خارجية السعودية سعود الفيصل تأييد بلاده للعراق في حربه مع إيران وقال: " العراق عضو في الجامعة العربية ونحن كذلك، ومن الطبيعي أن تؤيد دولة عربية أخرى "(٣).

وتتفق المصادر الخاصة بتاريخ الخليج العربي المعاصر على أن الحرب العراقية – الإيرانية كانت أحد العوامل الأساسية في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ مايو ١٩٨١م. وكان في مقدمة أهداف المجلس التعاون الأمني بين دوله، وذلك على اعتبار أن أمن المنطقة من مسؤولية دولها(٤). وإزاء التهديد الإيراني لدول مجلس التعاون بإغلاق مضيق هرمز حذر وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي من أن بلاده تنظر في المشاركة في عمل عسكري مع دول أخرى إذا ما أقدمت إيران على إغلاق المضيق(٥).

ونظراً لأهمية مضيق هرمز وأمن المنطقة للاقتصاد العالمي نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت في مقدمة الدول التي أعلنت استعدادها للتدخل العسكري للحفاظ

١- محمد جاسم محمد، المرجع السابق، ص ١٤٨ – ١٤٩.

٢- مركز دراسات الوحدة العربية – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مركز الوثائق والمعلومات – يوميات ووقائع الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٥٣٠ – ٥٣٢.

٣- جريدة النهار اللبنانية، العدد الصادر في ١٩٨٠/١٠/٧.

٤- د. زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربية، دار النهضة العربية – بيروت، د.ت. ص ١٣٨. وانظر: عبد الجليل زيد مرهون، ص ١١٢. وانظر: ميثاق مجلس التعاون الخليجي، ج١، إعداد وكالة الأنباء القطرية، مطابع الخليج – الدوحة، قطر ١٩٨٨، ص ٤٧.

٥- جريدة الاتحاد الظبيانية الصادرة في ٤ فبراير ١٩٨٤ (مقابلة وفد صحفي ياباني مع السيد يوسف بن علوي).

على سلامة الملاحة عبر مضيق هرمز وأمن المنطقة ضد أي تهديد، وجاء ذلك الإعلان فور قيام الحرب العراقية الإيرانية، ففي ٢٥ سبتمبر ١٩٨٠ اجتمع الرئيس الأمريكي كارتر بأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، وبحث معهم الخطة العسكرية التي يجب اتخاذها لحماية المصالح الأمريكية وحلفائها الغربيين في الخليج. وبعد إقرار الخطة من قبل مجلس الشيوخ وصلت بوادر تلك القوة التي كانت مرابطة في بحر العرب والمحيط الهندي إلى الخليج في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠، أي بعد أسبوع واحد من الحرب[١]. وأعلن وزير الدفاع الأمريكي هارولد برون أنه "إذا انحصرت الحرب الدائرة بين العراق وإيران في الطرف الشمالي للخليج فإن ذلك لن يشكل خطورة على الملاحة في مضيق هرمز، أما إذا امتدت الحرب جنوباً فإنه من المتوقع أن تمارس القوة الأمريكية المرابطة في الخليج بعض الفعاليات الحربية لضمان سلامة تدفق النفط إلى الغرب[٢].

وفي عام ١٩٨٢ أنشأت الولايات المتحدة قوات التدخل السريع لتدعيم الوجود الأمريكي في الخليج العربي، ووصل عدد أفراد هذه القوات إلى ٢٠٠ ألف رجل، مزودين بأحدث المعدات ووسائل الحرب العصرية، ترافقهم حاملات الطائرات والغواصات المزودة بالصواريخ، ورابطت هذه القوات في الخليج وبحر العرب بالقرب من مضيق هرمز[٣]. وأعدت أمريكا وبريطانيا وفرنسا خطة تتضمن الرد على أية محاولة من جانب إيران لإغلاق المضيق، والتعاون فيما بينهم لتطهير مياه الخليج من الألغام البحرية، وإعداد طرادات حربية مسلحة لمصاحبة ناقلات النفط في دخولها وخروجها من الخليج. وأعلن الرئيس الأمريكي ريجان، في مؤتمر صحفي في فبراير ١٩٨٤، أنه لا مناص لمنع إيران من تنفيذ التهديد بإغلاق مضيق

١- Yoseph Wright Twinam.: U.S. Intersets in the Araleiam Gulf. American - Arab Affairs. Summer. 1987. No. 21. Washington. U.S.A. وانظر: جريدة النهار الصادرة في ١٩٨٠/١٠/٧م.

٢- الأطماع العالمية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨١ ص ١٢٥. وانظر: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد ٥٦، ص ١٥٨.

٣- الأطماع العالمية في الخليج العربي، المرجع السابق، ص ١٢٧، ص ١٣٠.

هرمز من اللجوء إلى الخيار العسكري لملء الاستراتيجية الغائبة، على حد تعبيره[1]. ومن ناحية أخرى، وعقب تصاعد حدة التوتر في المنطقة وتكرار التهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، اجتمع مجلس الأمن الدولي مساء يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٣ وأصدر بيانه رقم ٥٤٠ الذي دعا فيه إيران والعراق إلى وقف إطلاق النار واحترام حرية الملاحة في المياه الدولية. وفي يناير ١٩٨٤ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٥٥٢، ودعا فيه مجدداً إيران والعراق إلى ضرورة احترام حرية الملاحة في مضيق هرمز وعدم القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة الملاحة في المضيق[2].

وقد بدأت حرب الناقلات في مياه الخليج في شهر مايو ١٩٨٤، حينما قامت الزوارق الحربية الإيرانية بقصف ناقلات النفط الكويتية والسعودية، رداً كما زعمت إيران، على قصف العراق لناقلات النفط في مرفأ جزيرة خرج الإيرانية في فبراير ١٩٨٤، وفرض الحصار على هذه الجزيرة التي يتم عن طريقها تصدير حوالي ٩٠٪ من النفط الإيراني[3].

واتهم الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني دول الخليج العربية بالوقوف إلى جانب العراق في الحرب، قائلاً: "إن دول الخليج متواطئة مع العراق في حربه مع إيران، وإزاء ذلك فإن إيران ستلجأ إلى التصرف ضد هذه الدول ومنها: إغلاق مضيق هرمز، لتمنع دخول سفنها منطقة الخليج". وأعلن الرئيس رافسنجاني أكثر من مرة أن بلاده ستلجأ إلى حرمان دول الخليج من عائداتها النفطية عن طريق منع تصدير نفطها، ففي شهر مايو ١٩٨٧ قال: " وجدت إيران نفسها عاجزة ذات يوم عن تصدير بترولها عن طريق الخليج، فستمنع أية دولة أخرى من استخدام هذا الطريق المائي"[4]. وكان عام ١٩٨٧ أكثر

١- مركز دراسات الخليج – جامعة البصرة، ١٩٨٥، بحث بعنوان: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، للأستاذ فيليب استوادارد، ص ٦١ – ٦٤.

٢- وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ج ٥، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة - قطر، ١٩٨٥، إعداد وكالة الأنباء القطرية، ص ٣٢٩ – ٣٣١.

٣- يحيى حلمي رجب، المرجع السابق، ص ١٩٥ وما بعدها.

٤ - صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٢٨٣٢، الصادرة في ١٩٨٦/٨/٣. وانظر: صحيفة عكاظ – جدة، العدد ٧٦٣٤، الصادرة في ١٩٨٧/٥/٢٣.

الأعوام التي تعرضت فيها ناقلات النفط والسفن التجارية في مياه الخليج للخطر، بسبب تعرضها للقصف الصاروخي، أو بسبب الألغام البحرية التي تذكر بعض المصادر أن إيران قامت بزرعها. وكانت ناقلات النفط السعودية (سي تريدر) التي كانت ترفع العلم الليبيري، وكذلك ناقلات النفط الكويتية، والسفينة الأمريكية (صامويل روبرتس) من بين السفن التي أصيبت بأضرار جسيمة من جراء تلك العمليات الحربية. وقد لجأت الحكومة الكويتية في عام ١٩٨٧ إلى الولايات المتحدة طالبة حماية ناقلاتها وسفنها التجارية ضد الهجمات التي تتعرض لها من جانب القوات الإيرانية، مقابل قيام الكويت بتقديم بعض التسهيلات للقوات الأمريكية[١].

استجابت الإدارة الأمريكية فوراً للطلب الكويتي، وأعلن المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض في نهاية مايو ١٩٨٧ أن الرئيس ريجان وافق رسمياً على دعم الحضور العسكري الأمريكي في الخليج العربي، وعلى حماية الناقلات الكويتية[٢]، وفي ٢٨ مايو ١٩٨٧م أعلن وزير خارجية أمريكا موافقة الإدارة الأمريكية على إعداد خطة لحماية الملاحة البحرية في الخليج من خلال زيادة قواتها البحرية إلى جانب حاملات الطائرات المتمركزة في خليج عمان، بالقرب من مضيق هرمز.

كذلك، وافقت موسكو على طلب دولة الكويت تأجيرها ناقلات نفط روسية تحمل العلم الروسي، ولكن رغم هذه الإجراءات التي اتخذتها الكويت لحماية ناقلاتها، إلا أنها لم تمنع إيران من مواصلة تهديداتها. فقد صرح الرئيس الإيراني بقوله: "إن الناقلات الكويتية المعاد تسجيلها تقوم بنقل البترول العراقي، وإذا ظل البترول الإيراني تحت التهديد العراقي، فإن إيران لن تسمح للعراق بحماية بتروله عن طريق نقله بناقلات كويتية وسط حراسة أمريكية"[٣]. وبعد أن تصاعدت الحرب وأصبحت تهدد الاقتصاد العالمي، أصدر

١- وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ج ٧، مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٨٧، ص ١٢٤ – ١٣٠. وانظر: عبد الجليل زيد مرهون، المرجع السابق، ص ١١٦.

٢- Laurie Mylorcie.: The Super Powers and the Iran – Iraq War. American Arab Affairs. No. 21. Summer. 1987. Washington.

٣- وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ج ٨، مطابع الخليج، الدوحة - قطر، ١٩٨٨، ص ٨٥ – ٨٦. وانظر: يحيى حلمي رجب، المرجع السابق، ص ١٣٥ – ١٣٧، ٢١٢.

مجلس الأمن الدولي قراراً حمل الرقم ٥٩٨ في ٢٠ يوليو ١٩٨٧، دعا فيه العراق وإيران إلى الوقف الفوري للحرب، وضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز ومياه الخليج. ولكن الجانب الإيراني رفض قرار مجلس الأمن، ولذلك فقد ظلت الملاحة في الخليج في خطر إلى أن توقفت الحرب في أغسطس عام ١٩٨٨، بعد قبول إيران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في ١٨ يوليو ١٩٨٨[١].

وإذا كانت للولايات المتحدة في الحرب العراقية – الإيرانية مواقف ظاهرة ومواقف خافية، فإن الروس الذين لهم أطماع في المياه الدافئة منذ زمن طويل كانت لهم أيضاً مواقف في هذه الحرب. ففي ١٠ ديسمبر ١٩٨٠ أعلن الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف، في خطاب له أمام البرلمان الهندي، مبادرة خاصة بأمن الخليج وأمن الملاحة في مضيق هرمز، تضمنت خمس نقاط أساسية، النقطة الأولى نصت على امتناع الدول الكبرى عن إقامة قواعد عسكرية في الخليج أو الجزر المتاخمة أو إرسال أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل إلى المنطقة. النقطة الثانية نصت على عدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد دول المنطقة والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية. أما النقطة الخامسة فقد نصت على عدم خلق عوائق أو التهديد بإغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية. وقد لاقت هذه المبادرة السوفيتية قبولاً واستحساناً من قادة دول الخليج العربية.

وحينما تردد في وسائل الإعلام، أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، التدخل الأمريكي الوشيك في الحرب، حذرت القيادة السوفيتية الولايات المتحدة من ذلك، وإن كان من المستبعد في نظر المراقبين أن تقدم روسيا على مواجهة عسكرية مع أمريكا وأوروبا الغربية فيما لو تدخلت هذه الدول للحفاظ على أمن مضيق هرمز، إذ أن الروس يدركون أهمية إمدادات الطاقة من الخليج للغرب واليابان، والدول الأخرى المستوردة للنفط من المنطقة[٢].

١- وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ج ٨. ص ٢٣٤ – ٢٣٧.

٢- د. عناد فواز الكبيسي، سياسة روسيا المعاصرة تجاه منطقة الخليج العربي – جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص ٦٥ – ٨٤. وانظر: د. توفيق يوسف حصو، العلاقات الخليجية العربية الأمريكية، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، ١٩٨٧، ص ٢٣٦.

وخلاصة القول، إن أمن مضيق هرمز وأمن الخليج العربي، من منظور قادة دول المنطقة، يتركز في ضرورة الالتزام بقانون البحار والمضايق الدولية، وحرية الملاحة في المضيق ومياه الخليج، وكذلك الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار دول المنطقة وأنظمتها السياسية، وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية.. وهذا التوجه الخليجي يتفق وسياسة الدول المحبة للأمن والسلم الدوليين.

ودون شك فإن الدول المستوردة لنفط الخليج وفي مقدمتها اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة، تحرص على استمرار تدفق هذه المادة إليها وتأمين الملاحة، وإبعاد روسيا وأية قوى أخرى عن المنطقة، والسعي إلى مزيد من التعاون مع أنظمتها السياسية وكسب ثقة قادتها بما يخدم مصالح الجميع.

الباب الخامس

تجارة الرقيق في الخليج العربي (في التاريخ الحديث)

تجارة الرقيق في الخليج العربي

(في التاريخ الحديث)

عرفت المجتمعات العالمية قديماً وحديثاً الرقيق واستخدمته في الحياة العملية، والمجتمع العربي كان أحد هذه المجتمعات التي عرفت الرق، وقد بدأ استخدام الرقيق مع بداية اهتمام الإنسان بزراعة الأرض وبناء المدن، ووجدت دولة المدينة في الأسرى أداة طيعة للعمل، وكانت تقام الأسواق لبيع هؤلاء في الدولة المنتصرة التي يساق إليها الأسرى والسبايا[1].

وقد أسهم الرقيق قديماً وحديثاً في بناء الحضارات، كالحضارة اليونانية والرومانية قديماً، والنهضة الحديثة في أوروبا وأمريكا[2]. ومنذ زمن بعيد ظهرت أصوات تنادي بوقف عملية الاسترقاق لعدم عدالتها، إلا أن تلك الأصوات واجهت معارضة كبيرة من بعض المفكرين والمنتفعين بالرقيق. فقد كان يرى أولئك المعارضون أن عملية الاسترقاق لا تتجافى مع العدالة في شيء لأنها قائمة على ما تقرره الطبيعة نفسها، فهناك أناس يتمتعون بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا أسياداً، كاليونانيين مثلاً، وهناك أمم لا يصلح أفرادها إلا للخضوع لغيرهم وهؤلاء هم الأرقاء[3]. ونحن لا نتفق مع هؤلاء، لأننا نؤمن أن الناس جميعاً خلقوا متساوين لا يتفاوتون إلا بالتقوى، مصداقاً لقوله عز وجل (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير)[×].

وفي العصور الوسطى ازدهرت تجارة الرقيق المأسور والمجلوب في دول الشرق والغرب، وكان تجار البندقية ومرسيليا يجمعون الرقيق المسيحي ويحملونه إلى أسواق البلاد العربية على الرغم من تحريم الكنيسة بيع المسيحيين للمسلمين. وقد بدأت تجارة الرقيق في التاريخ

١- عبد السلام الترمانيني. الرق - ماضيه وحاضره (عالم المعرفة). الكويت ١٩٧٩، ص ١٦، ١٧، ١٨.

٢- د. عاصم الدسوقي. دراسات في التاريخ الاقتصادي. القاهرة. ١٩٨١، ص ١٩.

٣- زاهر رياض. استعمار أفريقيا. القاهرة. ١٩٦٥، ص ٦٨ - ٧٥.

× سورة الحجرات: آية ١٣.

الحديث مع بداية الحركات الاستكشافية التي قامت بها البرتغال في أفريقيا في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، وكان ذلك بهدف الحصول على الذهب والعاج والتوابل، إلى جانب عملية التبشير بالمسيحية[١]. وتبعها في هذا المجال الأسبان الذين وصلوا إلى جزائر الهند الغربية في أمريكا في القرن السادس عشر واستقروا بها، واشتغلوا بالزراعة التي استدعت الحصول على اليد العاملة، مما استدعى القيام بجلب هذه اليد من أفريقيا بصورة رقيق، وكانت أول شحنة تصل من هؤلاء إلى (هايتي) من أبناء (غانا) في عام ١٥١٠م. ومنذ ذلك التاريخ تتابعت عمليات جلب الرقيق الأفريقي إلى العالم الجديد وأوروبا، ثم تبعهم الإنجليز بعد وصولهم إلى الشاطئ الشرقي لأمريكا الشمالية وتأسيس مستعمرة (فرجينيا) في عام ١٦٠٥ بمزاولة تجارة الرقيق لاستخدامهم للعمل في مستعمراتهم في العالم الجديد. ويقدر عدد الرقيق الأفريقي الذي وصل إلى الممتلكات البريطانية وحدها بين عامي ١٦٨٠ و ١٧٨٦ بمليونين ومائة وثلاثين ألف شخص[٢]، وما نقل من الرقيق الافريقي في جوف السفن البريطانية يبلغ أربعة أضعاف ما نقل في سفن كل الدول الأخرى مجتمعة[٣]، وما وصل من الرقيق إلى أمريكا وأوروبا خلال القرن الثامن عشر يقدر بخمسين مليون شخص ومثلهم في العدد ماتوا أثناء النقل، أي أن ما استنزفته القارة الأفريقية من أبنائها في هذا الميدان يقدر بمائة مليون، مع أني أرى أن هذا الرقم مبالغ فيه. والجدير بالذكر أن معظم هؤلاء كان يؤتى بهم من غرب أفريقيا.

وظهرت في بريطانيا منذ عام ١٦٧٣ أصوات تنادي بمنع هذه التجارة الآدمية، إلا أن هذه الأصوات جوبهت بالمعارضة من قبل المنتفعين بهذه التجارة، وكان وزير المستعمرات البريطاني (اللورد دار توث Dar Touth) في مقدمة المعارضين لوقفها، فقد قال في إحدى خطبه: " إننا لن نسمح بأي حال بعرقلة هذا النشاط الذي ثبت أنه عظيم الفائدة لشعبنا"[٤]. ويرجع بعض الإنجليز عظمة المدن التجارية في بريطانيا مثل (ليفربول) إلى

١- عبد السلام الترمانيني، المرجع السابق، ص ٨٧.

٢- زاهر رياض، المرجع نفسه، ص ٦٨ -٧٥. وانظر: عاصم الدسوقي، ص٢٣.

٣- جاك وودیس، جذور الثورة الأفريقية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٣٠.

٤- Mac Millan. W. Africa Ecrgen. London. 1949. P.15.

تجارة الرقيق، فقد وصف عمدة (بريستول) تجارة الرقيق في عام ١٧١٣ بأنها عماد الشعب البريطاني ومن أسباب عظمة بريطانيا وقوتها البحرية فيما وراء البحار[١].

وهنا نلاحظ أن الإنجليز لا يتورعون عن ارتكاب أي مخالفة حتى ولو كانت تمس حقوق الإنسان، مادام أنها تخدم أغراضهم، إلا أنه على الرغم من ذلك استطاعت الجمعيات الخيرية التي تألفت في بريطانيا منذ عام ١٧٨٣ الحصول على موافقة البرلمان في عام ١٨١١ بإلغاء الرق داخل بريطانيا، لكن لم يصدر قرار رسمي بتحريم هذه التجارة في أنحاء الكومنولث البريطاني إلا في عام ١٨٣٢م. وجاء القرار الأخير بعد اقتناع رئيس الوزراء البريطاني (وليم بث Wliam Pith) بوجهة النظر الداعية إلى وقف هذه التجارة الآدمية[٢].

أما تجارة الرقيق في عالمنا العربي فقد تناولها عدد من المؤرخين والكتاب من العرب والأجانب في القديم والحديث، منهم من أنصف الإسلام والمسلمين بشأن هذه القضية التي كانت بالفعل تعد إحدى القضايا الإنسانية، ومنهم من أساء إليهما. وأتمنى أن أتمكن من عمل دراسة مقارنة أبين من خلالها معاملة كل من المسلمين والأوربيين لهؤلاء البشر. أما هنا فسنقتصر على موضوع تجارة الرقيق في الخليج العربي في التاريخ الحديث، والأسباب التي جعلت بريطانيا تلجأ إلى محاولة وقفها في هذه المنطقة من وطننا العربي الكبير. والأهداف الحقيقية من وراء التدخل البريطاني بشأن هذه القضية في منطقة الخليج.

تجارة الرقيق في الخليج العربي

مارس بعض عرب الخليج كغيرهم من الشعوب تجارة الرقيق في التاريخ الحديث، وإن كانت على نطاق ضيق مقارنة بغيرهم من الأوروبيين. وقد لعب العمانيون الدور الرئيسي في هذا المجال، وذلك نظراً لخبرتهم الواسعة في الملاحة البحرية، ولذلك فسوف نكتفي هنا بالحديث عن دور العمانيين والقواسم في تجارة الرقيق.

١- زاهر رياض، ص ٨٠ – ٨١.

٢- Mac Millan. W.: OP. Sit. P.16.

العمانيون وتجارة الرقيق

كان العمانيون من العناصر الخليجية النشطة في تجارة الرقيق، نظراً لخبرتهم الواسعة والعريقة في ارتياد البحار والمحيطات، ولذلك فقد كانوا لا يكتفون بالوقوف عند ساحل أفريقيا ينتظرون مجيء الرقيق إليهم بوساطة النخاسين الأفارقة كما كان يفعل الأوروبيون، وإنما كانوا يتوغلون إلى داخل القارة، وبالذات داخل شرق أفريقيا. ويعود هذا إلى أن الأوروبيين كانوا غير مرغوب فيهم من قبل الأفارقة، نظراً لمعاملتهم القاسية ضد الأهالي، فقد كانوا يستخدمون البنادق في قنص الأفراد، ولذلك نرى الأوروبيين يطلقون على السواحل الأفريقية أسماء لها معنى مثل ساحل العبيد، وساحل الزنج، وساحل الذهب، وساحل العاج.. إلخ، بينما اتصفت معاملة المسلمين للرقيق الأفريقي بالرحمة والمودة، هذه المعاملة الحسنة جعلت من سلاطين عمان سادة لأفريقيا الشرقية وحماتها[1].

وقد بدأت عمان اتصالاتها مع شرق أفريقيا منذ زمن بعيد يعود إلى ما قبل ١٤٩٨م، وساعدت عمان الأهالي هناك بعد عام ١٦٥٠ على طرد البرتغاليين من بلدانهم. وبفضل ما أظهرته عمان من مقدرة في قتال البرتغاليين تمكنت من حمل الزنج على الاعتراف بالولاء الفعال لها، وبدفع الجزية مقابل حمايتها لهم من التدخل الأوروبي في شؤونهم، وأصبح سلطان عمان (سعيد بن تيمور) سيداً على زنجبار، وممباسا، وغيرهما من المناطق في شرق أفريقيا، بل يمكن القول إن سلطان عمان أصبح بعد عام ١٨٤٠ يبسط نفوذه على طول الساحل الشرقي لأفريقيا الممتد من موزمبيق إلى الصومال، فضلاً عن عمان وبعض الموانئ في بلاد فارس، وبلوشستان[2].

واهتمت السلطة العمانية في زنجبار بالزراعة وبخاصة زراعة الكاكاو وأشجار القرنفل وأشجار زيت النخيل وقصب السكر وغيرها، وكان الأرقاء يحصلون على دخل مادي كبير من بيع المحاصيل ومن الأجر الذي يتقاضونه. وبعد تحريرهم أصبح بعضهم لا يجد ما يسد جوعه، بعد أن كانوا يأكلون أحسن الطعام في ظل الحكم العربي في زنجبار. وقد عبر الكثير

١- شوقي الجمل. تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها. القاهرة ١٩٨٠. ص ٤٢.

٢- دونالد ويدنر. تاريخ أفريقيا (جنوب الصحراء). ترجمة: د. راشد البراوي. القاهرة. د.ت. الطبعة الإنجليزية ١٩٦٢م. ص ١٤٧-١٥٠.

ممن كان في الرق عن رأيه أقبل التحرير أفضل حالاً أم بعده، فقال إن حاله في ظل العبودية عند العرب مكان أفضل مما هو عليه بعد التحرير[١].

وقد ازدهرت تجارة الرقيق في الخليج العربي منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وذلك بسبب حاجة أهالي المنطقة لليد العاملة في صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ والزراعة والرعي والأعمال الأخرى، بالإضافة إلى أن هذه التجارة كانت تدر على التجار أرباحاً طائلة. وقد فرض سلطان عمان منذ عام ١٧٢٢ ضريبة على كل عبد يتم تصديره إلى المستعمرات الفرنسية من أملاكه الأفريقية. وقدرت وزارة الخارجية البريطانية دخل السلطان من المكوس عن هذه التجارة خلال ذلك العام، أي عام ١٧٢٢، بنحو عشرين ألف جنيه إسترليني، وقد ارتفع هذا الرقم في السنوات التالية إلى أكثر من خمسين ألف جنيه إسترليني، وهو مبلغ في ذلك الوقت ليس بالقليل[٢].

وكانت مسقط وصحار وصور في عمان من المناطق التي اشتهرت بأسواق الرقيق، ومنها كان يتم توزيعهم إلى بقية إمارات الخليج والجزيرة العربية والعراق وفارس والهند والصين، وكانت زنجبار من أكبر المراكز في شرق أفريقيا لبيع الرقيق، فقد كان يتم جلب هؤلاء إليها من المناطق المجاورة لها، ومن أقصى الغرب في ضفاف بحيرتي نياسا وتنجانيقا. وكانت السفن الخليجية تبدأ بالوصول إلى زنجبار لنقل هؤلاء في شهر نوفمبر وتغادرها في شهر أبريل ومايو، وذلك قبل أن يصل موسم الرياح الشمالية الغربية إلى أقصى حدته على الساحل الغربي للمحيط الهندي[٣].

وكان سكان شرق أفريقيا من الزنوج الوثنيين عرضة للأسر من قبل النخاسين الأفارقة والعرب العمانيين، أما الصوماليون فقد كان يحرم استرقاقهم بفضل إسلامهم، فالإسلام لا يجيز استرقاق المسلم، وإن كانت هناك بعض التجاوزات من بعض التجار لاسترقاق بعض الصوماليين، وسوف نشير إليها في مكانها المناسب[٤].

١- الشيخ سعيد بن علي المغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، مسقط ١٩٨٦، ص ٥٣٨ – ٥٤١.

٢- د. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ذات السلاسل – الكويت ١٩٨١، ص ٩١. وانظر: زاهر رياض، ص ٨٤.

٣- جون ب. كيلي، بريطانيا والخليج (١٧٩٥ – ١٨٧٠) ج٢. ترجمة: محمد أمين عبد الله، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧ -٩.

٤- د. جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا (١٧٤١ – ١٧٦١) القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٤٤ – ٢٤٥.

وكان العبد الحبشي يباع بأسعار أعلى من مثيله من الأفارقة في منطقة الخليج، فيصل سعره إلى ثلاثمائة ريال بينما كان مثيله من الأفارقة لا يزيد سعره عن خمسين ريالاً، وذلك نظراً لما كان يتميز به من الذكاء وحسن المظهر. وكان ميناء بربرا الصومالي، ومصوع الحبشي أو الاريتري، من موانئ تصدير هؤلاء الأحباش إلى الخليج العربي.

ويذكر (كيلي) نقلاً عن أحد رجال البعثة التبشيرية العاملة في الحبشة أنه تم خلال عام ١٨١٠م شحن أكثر من ألفين من الرقيق الحبشي من ميناء (مصوع) وحده، وكان معظمهم من الإناث والأطفال. ويذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في تقريره السنوي لحكومته أن عدد العبيد الذين وصلوا إلى ميناء مسقط خلال عام ١٨٣١، ومعظمهم من شرق أفريقيا، بلغ ٣٠,٠٠٠ شخصاً[١]. وكانت الهند في مقدمة الدول المستوردة للرقيق من التجار العمانيين والقواسم بأثمان تربو على ما قد تدفعه فارس أو بلاد العرب. وكان التجار الخليجيون يقومون بشراء الأقمشة والأدوات المنزلية الهندية ويبيعونها في بلاد الزنج بأسعار عالية، وذلك نظراً لإقبال الأهالي هناك على هذه المنتجات.

مكافحة تجارة الرقيق في الخليج
بين عامي ١٨١٢ - ١٨٣٩م

أصبحت بريطانيا منذ عام ١٧٩٩ تتحكم في طرق المواصلات بين الهند والخليج العربي، إلا أنها لم تحاول تطبيق قانون حظر تجارة الرقيق الذي أصدره البرلمان البريطاني في عام ١٨١١ في منطقة الخليج مباشرة، لكن سفنها بدأت تراقب ساحل أفريقيا الشرقي لضبط السفن التي تعمل في تجارة الرقيق، منذ صدر قانون الحظر[٢].

وقد بدأت حكومة الهند البريطانية منذ عام ١٨١٢ اتصالاتها مع زعماء الخليج لبحث وقف هذه التجارة، وبالذات في شهر مارس من ذلك العام عندما بعث حاكم عموم الهند (نبين) برسالة إلى سلطان عمان يدعوه إلى التعاون مع بريطانيا للقضاء على تجارة

١- جون كيلي، ص ٩ - ١٧.

٢- دونالد ويدنر، ص ١٤٨ - ١٤٩.

الرقيق[1]، وقد جاء هذا الطلب البريطاني بعد تزايد عملية تصدير الرقيق إلى الهند من قبل العمانيين والقواسم. لكن سلطان عمان لم يرد على الطلب البريطاني حينذاك، على اعتبار أن ذلك تدخلاً في شؤون بلاده الداخلية.

وفي صيف عام ١٨١٦ أوقفت إحدى الطرادات البريطانية سفينة عمانية أثناء إبحارها في مياه الخليج في طريقها إلى البصرة، وكان على ظهرها عدد من العبيد لبيعهم هناك، وتم إرسالها ومن عليها إلى بومباي لمحاكمة بحارتها أمام المحكمة البحرية هناك[2].

معاهدة ١٨٢٠ مع القواسم

كان بعض التجار من القواسم يقومون بجلب الرقيق من شرق أفريقيا ويبيعونه في الخليج والجزيرة العربية والعراق وفارس والهند، وقدر عدد هؤلاء الأرقاء الذين نقلتهم سفن القواسم خلال عام ١٨١١ وحده بمائتي ألف[3]. وكان موسم تجارة الرقيق في الخليج يتوافق عادة مع موسم حصاد البلح أو التمور في البصرة، والذي يبدأ من شهر يوليو فصاعداً، فكان التجار القواسم يقومون ببيع ما عندهم من العبيد في البصرة، ويشترون بثمنهم بلحاً لبيعه في إمارات الخليج العربي[4]. وبعد تزايد نشاط القواسم في شرق أفريقيا، رأت الحكومة البريطانية أنه لا بد من وضع حد لنشاطهم هذا، وذلك باتخاذ خطوات فعالة للقضاء على هذه التجارة في شرق أفريقيا، وتكون الخطوة الأولى في سبيل تحقيق هذا الهدف التوقيع على معاهدات مع شيوخ القواسم ورؤساء القبائل في الساحل المتصالح، وكذلك مع سلطان عمان، والخطوة الثانية هي اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ضد المخالفين لقانون حظر تجارة الرقيق[5]. وتنفيذاً لهذه الخطة تمكن قائد القوة البحرية البريطانية في الخليج العربي الجنرال السير (وليم جرانت كير) من إلزام شيوخ الساحل

١- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا (دراسة وثائقية) الرياض، ١٩٨٢، ص ٢٢٨.

٢- جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

٣- جون كيلي، ص ٢٠ – ٢٢.

٤- فؤاد سعيد العابد، ص ٩١.

٥- جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٢٤٧.

المتصالح التوقيع على معاهدة حظر تجارة الرقيق، في ٨ يناير ١٨٢٠م، احتوت على أحد عشر بنداً، جاء في المادة التاسعة منها: (إن حمل الأرقاء من الرجال والنساء والأطفال من سواحل أفريقيا أو سواها، يعد نهباً وقرصنة). كما تعهد شيوخ الساحل بعدم نقل الرقيق بسفنهم، وأن تكون كل سفينة حاملة ترخيصاً باسمها وبعدد العاملين عليها والميناء المتجهة إليه[١]، وبمعاقبة كل من يخالف قانون الحظر من رعاياهم.

وقد جددت هذه المعاهدة مرة أخرى مع زعماء الساحل في عام ١٨٣٨م[٢].

معاهدة ١٨٢٢ مع مسقط

كان نجاح بريطانيا في التوقيع على معاهدة حظر تجارة الرقيق مع القواسم دافعاً لمحاولة إقناع سلطان عمان بالتوقيع على معاهدة مماثلة، ولكنها اتبعت خطوات تمهيدية لتحقيق ذلك. ففي شهر أغسطس ١٨٢١ تقدمت بطلب إلى سلطان عمان تدعوه إلى الامتناع عن بيع الرقيق في الموانئ التابعة له في شرق أفريقيا للأوروبيين ولرعاياها من الهنود، وذلك بإصدار تعليمات بذلك إلى ولاته في تلك الأماكن، وتسليم رعايا بريطانيا الذين يزاولون هذه التجارة في ممتلكاته إلى أقرب سلطة بريطانية. وفي هذه الرسالة اعتذر حاكم عموم الهند لسلطان عمان إزاء قيام الطراد البريطاني باحتجاز السفينة العمانية وبحارتها في عام ١٨١٦ عندما كانت تبحر في مياه الخليج، قائلاً إن ربان الطراد لم يتصرف وفقاً للتعليمات المخول بها، وبعد التحقيق معه تم إطلاق السفينة وبحارتها المحتجزين. وعلى ضوء هذا التوضيح، قرر السلطان هذه المرة التجاوب مع المطالب البريطانية، فقام بإبلاغ المقيم السياسي البريطاني في (بوشهر) الكابتن بروس، أنه قد أصدر أوامره إلى ولاته في أفريقيا الشرقية بالامتناع عن بيع الرقيق للشعوب الأوروبية، وبمنع رعايا بريطانيا من العمل بهذه التجارة. وفي الوقت نفسه أكد السلطان للمقيم البريطاني في الخليج أنه سوف يخسر من وراء هذا المنع من الأموال ما يزيد عن خمسين ألف ريال. وعلى الرغم من هذا التجاوب

١- د. عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر (١٨٦٨ – ١٩١٦) ط٢، ١٩٨٠، ذات السلاسل – الكويت، ص ٦٤ – ٦٥.

٢- مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، ج ٢، الدوحة، ١٩٨٦، ص ٨٢١.

الذي أبداه سلطان عمان مع المطالب البريطانية، فإن حاكم عموم الهند رأى أنه غير كافٍ، وأنه لا بد من ربط السلطان بمعاهدة رسمية كالتي وقعت مع زعماء الساحل.

وبعد عدة اتصالات بين السلطة البريطانية في الهند وسلطان عمان وقعت يوم ٤ سبتمبر ١٨٢٢ معاهدة بين البلدين خاصة بحظر تجارة الرقيق، تعهد السلطان بموجبها بالامتناع عن مزاولة هذه التجارة في ممتلكاته الأفريقية، وبتحريم بيع الرقيق لأبناء الدول المسيحية، أو نقل هؤلاء بالسفن التابعة له أو لرعاياه إلى المستعمرات الأوربية[١].

وأعطى سلطان مسقط الطرادات البريطانية الصلاحية الكاملة في تفتيش ومصادرة السفن العمانية في المنطقة الممتدة من رأس دلجار على الساحل الشرقي لأفريقيا إلى شرق جزيرة سقطرة، وينتهي هذا الخط عند ميناء (ديو) الهندي، ما لم تكن قد دفعت بها الرياح إلى تلك المناطق.

ونلاحظ أن هذه المعاهدة اقتصرت على منع بيع الرقيق للدول المسيحية في حين أبقت هذه التجارة للاشتغال بها في الممتلكات العمانية. مادام أنها لم تتعد الحدود التي رسمتها المعاهدة. ونلاحظ أيضاً أن بريطانيا لجأت إلى سياسة التدرج في منع هذه التجارة في الخليج لأنها كانت تعلم أن دخل سلطان عمان السنوي كان يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ ريال، وأن دخل رعيته كان مرتبطاً بهذه التجارة أشد الارتباط، وأن منعها بصورة سريعة سوف يلحق بالأهالي أضراراً اقتصادية جسيمة[٢]. وقد لاحظ المقيم البريطاني في الخليج (جون ماكوليد) في مستهل عام ١٨٢٣، بعد رحلته للخليج والجزيرة العربية، أن تجارة الرقيق في منطقة الخليج ما زالت رائجة رغم معاهدة الحظر، وأكد هذا أحد قادة السفن البريطانية في الخليج، زاعماً أنه عثر في السنة نفسها، أي في ١٨٢٣، على أدلة مهمة على استمرار تجارة الرقيق فيما بين ممتلكات سلطان عمان الأفريقية ومستعمرة موزمبيق البرتغالية، وهي المناطق التي شملتها معاهدة ١٨٢٢ مع سلطان مسقط[٣].

١- جون كيلي. ص ٢٦ – ٣٢.

٢- جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٢٤٧ – ٢٤٨.

٣- جون ب. كيلي. ص ٣١ – ٣٥.

وكانت نتيجة توقيع سلطان مسقط على معاهدة حظر تجارة الرقيق أن ثارت ولاية ممباسا ضد السلطات العمانية هناك، وطلبت الحماية البريطانية التي قبلت ذلك دون تردد، فقام قائد القوات البحرية البريطانية في شرق افريقيا (وليم اوين) بضم ممباسا والمناطق المجاورة إلى الممتلكات البريطانية، كما وجه اوين إنذاراً في شهر فبراير ١٨٢٤ إلى والي عمان على زنجبار بأنه في حالة عدم موافقة سيده سلطان عمان وزنجبار على وقف الاتجار بالرقيق في الموانئ التابعة له فإنه سيفقد جميع ممتلكاته في أفريقيا[1]. غير أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي كانت تتزعم مكافحة تجارة الرقيق حينذاك، رأت أن سلطان عمان وزنجبار قد قدم تنازلات مهمة، وأن وقف هذه التجارة في الموانئ التابعة له في شرق أفريقيا لن يتم إلا بعد وقت طويل، ورأت أنه لا بد من وقف الضغوط على السلطان، وسحب القوات البريطانية من ممباسا ومن المناطق التي كانت تابعة لسلطان عمان وتم انتزاعها منه. وبالفعل خرجت القوات البريطانية من ممباسا وغيرها، وأعيدت مرة أخرى إلى حظيرة السلطان سعيد سلطان عمان وزنجبار في أكتوبر ١٨٢٧م، وأوصد باب المناقشة بشأن تجارة الرقيق مع السلطان العماني حتى ١٨٣٥ عندما جددت بريطانيا مطالبتها لسلطان مسقط بتجديد المعاهدة السابقة. وقد جاء هذا الطلب البريطاني بوساطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج، ولكن المقيم البريطاني رأى عدم إثارة هذا الموضوع مع سلطان مسقط في هذه الآونة، وذلك بسبب توتر الوضع في الجزيرة العربية والخليج لأن محمد علي والي مصر كان يقوم حينذاك بعمليات توسع داخل الجزيرة العربية، ويسعى للوصول إلى الخليج، وفي الوقت نفسه كان شاه إيران يقوم بالاستعداد للهجوم على منطقة الحيرة العراقية. ولهذا كله اقتنع فرانش Fransh، الذي حل محل جرانت حاكماً على بومباي، بوجهة نظر المقيم البريطاني في الخليج، وذلك بتجميد القضية إلى الوقت المناسب. واستمرت مجمدة حتى عام ١٨٣٨ حينما قام المقيم السياسي البريطاني في الخليج بزيارة للشارقة يوم ١٧ أبريل من ذلك العام وإجراء مباحثات مع حاكمها، تركزت حول الشكوى التي تلقاها المقيم من أحد مشايخ الصومال ويدعى عبد الله بن عوض، والتي زعم فيها أن القواسم اختطفوا ٢٣٢

١- دونالد ويدنر، المرجع السابق، ص ١٤٩.

فتاة صومالية من مدينة بربرة الصومالية، في الأول من شهر أبريل ١٨٣٨ وقاموا ببيعهن في منطقة الخليج.

وقد أنكر شيخ الشارقة أن يكون أحد من أتباعه قد قام بهذا العمل، لأنهم يعلمون أن الصوماليين مسلمون، وأن الإسلام لا يجيز استرقاق المسلم. وبعد أن قام المقيم البريطاني بالتحري عن هذه المسألة توصل إلى معلومات مفادها أن البنات الصوماليات قد تم بيعهن من قبل بعض القبائل الصومالية إلى بعض تجار الرقيق، وذلك على أثر قتال نشب في منطقة (بربرة) بين بعض القبائل هناك، وكان من عادة القبائل في تلك المنطقة بيع الأسرى الذين يقعون في أيديهم أثناء الحرب. هذا وقد وقع المقيم البريطاني أثناء زيارته هذه للشارقة، أي في عام ١٨٣٨م، معاهدة جديدة مع حاكمها عرفت بمعاهدة حظر تجارة الرقيق، أعطت الطرادات البريطانية الصلاحية الكاملة في مصادرة السفن التابعة للقواسم في حالة ضبطها وهي تحمل رقيقاً للبيع، وقد وقع على هذه المعاهدة جميع شيوخ إمارات الساحل المتصالح[١].

مكافحة تجارة الرقيق في الخليج بين ١٨٣٩ - ١٨٤٩م

عقب توقيع شيوخ الساحل المتصالح على معاهدة ١٨٣٨، وافق سلطان عمان على توسيع معاهدة ١٨٢٢ السابقة، وقد تضمنت المعاهدة الجديدة التي وقعها السلطان والمقيم البريطاني يوم ١٧ ديسمبر ١٨٣٩ فقرة جديدة أُعطيت بموجبها الطرادات البريطانية صلاحية تفتيش السفن العمانية ومصادرتها في حالة القبض عليها وهي تحمل رقيقاً بقصد البيع[٢]، إلا أنه بالرغم من هذه المعاهدات فإن التقارير التي كتبت في تلك الفترة كانت تؤكد أن هذه التجارة لم تتوقف. ولذلك نرى بعد خروج محمد علي باشا والي مصر من شبه الجزيرة العربية في عام ١٨٤٠ أن وزير الخارجية البريطانية (بالمرستون) يصدر في ٨ يونيو ١٨٤١ تعليماته إلى حاكم عموم الهند لإبلاغ زعماء الخليج أنه لم يعد في مقدور

١- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٣٢ - ٢٣٣. وانظر كذلك جون ب. كيلي، ص ٤٠ - ٤٤.

٢- ج.ج. لوريمر. دليل الخليج، ج٦، الدوحة. د.ت، ص ٢٥٢٨ - ٢٥٧٧.

الحكومة البريطانية الامتناع عن استخدام القوة المسلحة ضدهم لوقف تجارة الرقيق في المنطقة. في الوقت نفسه أظهر بالمرستون استعداد حكومته تقديم مساعدة مالية لسلطان عمان بواقع ٢٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً تعويضاً له عن الضرائب التي كان يتقاضاها من تجار الرقيق. وهو في الواقع يعد مبلغاً رمزياً عند مقارنته بما كان يحصل عليه السلطان، فقد كان يحصل على ١٠٠ر٠٠٠ ألف ريال وهو يزيد عن ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني حينذاك. أما بالنسبة إلى شيوخ الساحل المهادن، فإن الوزير لم يعدهم بأية مساعدة مالية، ولكن حاكم عام الهند (اوكلاند) لم يؤيد قرار الوزير البريطاني بالتهديد باستخدام القوة ضد زعماء الخليج، واقترح بدلاً من ذلك عقد معاهدات صداقة تتضمن تعويض المتضررين من وقف هذه التجارة بدلاً من التلويح باستخدام القوة ضدهم[١].

وقد شددت بريطانيا عقب معاهدة ١٨٣٩ قبضتها على الملاحة العربية عن طريق مراقبة السفن الخليجية وتفتيشها ومصادرة السفن المخالفة، وفرضت الغرامات على المخالفين للحظر[٢]. ومنذ سبتمبر ١٨٤٢ انتقلت مسؤولية مكافحة الرقيق من حكومة بومباي إلى حكومة لندن مباشرة. كانت حكومة لندن أكثر حزماً مع زعماء الخليج في مسألة تجارة الرقيق، إذ نرى وزير خارجيتها (ابردين) الذي حل محل بالمرستون يبعث برسالة إلى سلطان مسقط في يونيو ١٨٤٣ يهدده فيها باستخدام القوة ضده في حالة عدم منع رعاياه من مزاولة تجارة الرقيق.

وإثر تلقي السلطان هذا التهديد، بعث فوراً وفداً رسمياً إلى لندن برئاسة الشيخ (علي بن ناصر)، وكان الوفد يحمل رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية أعرب فيها السلطان عن تقديره للحكومة البريطانية إزاء ما تبذله من جهود لوقف هذه التجارة، لكنه أكد أن وقفها في ممتلكاته سيؤدي حتماً إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية في شطري السلطنة (عمان وزنجبار) وأنه لن يتبقى لديه مورد مالي آخر لمواجهة أعباء الحكم، ولكن إذا كانت بريطانيا جادة في وقف هذه التجارة، فإنه يجب عليها تعويضه عن خسائره المالية التي سيتكبدها أو على الأقل بجزء منها، غير أن الجانب البريطاني رفض مسألة التعويض، وأبلغ الوزير

١- جون ب. كيلي، ص ٥٤ – ٧٤.

٢- بحوث مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية. ج٢. ص ٨٢٢.

البريطاني رئيس الوفد العماني أن يبلغ سيده أن عليه الالتزام بحظر هذه التجارة والبحث عن مورد آخر للرزق كالتجارة المشروعة[١].

ومع أن سلطان عمان وزنجبار اضطر إلى منح الطرادات البريطانية حق تفتيش سفنه وسفن رعاياه، إلا أنه كان في الواقع مستاء في قرارة نفسه نتيجة ذلك، على اعتبار أن في هذا إهداراً لمركزه الاجتماعي بين رعاياه. وكان يرى أن بريطانيا تهدف من وراء مكافحة تجارة الرقيق تحقيق أهداف سياسية محضة في المنطقة، بدليل أنها رفضت إشراك الدولة العثمانية معها في إجراءات المكافحة[٢]، فقد اعترضت الحكومة البريطانية على الدولة العثمانية التي أصدرت في عام ١٨٤٧ فرماناً يسمح لوالي بغداد بإرسال السفن الحربية التركية إلى مياه الخليج لمشاركة الطرادات البريطانية في أعمال التفتيش على المراكب التي يشتبه في أنها تحمل رقيقاً للبيع. وأعلن المقيم البريطاني في الخليج إثر صدور ذلك الفرمان أن الهدف الحقيقي لتركيا هو توطيد نفوذها أكثر في منطقة الخليج والجزيرة العربية، أكثر من العمل على قمع تلك التجارة[٣].

وفي الوقت الذي نرى فيه الحكومة البريطانية تمارس كل وسائل الضغط بما في ذلك التهديد باستخدام القوة المسلحة ضد زعماء الخليج لمنع رعاياهم من مزاولة تجارة الرقيق، يتقدم أحد رعاياها، وهو الكابتن (كوجان) الذي اعتزل الخدمة في الأسطول البريطاني، إلى بعض التجار في المنطقة طالباً مده بعدد من الرقيق للعمل في مزارع قصب السكر التي أنشأها في زنجبار عام ١٨٤٣م.

وكانت الشركات البريطانية للبترول العاملة في الخليج تقوم باستئجار هؤلاء الأرقاء من سادتهم، وتدفع الأجور إلى أسيادهم على مرأى الحكومة البريطانية وعلمها، وهو ما يعد تناقضاً مع ما تقوم به بريطانيا ضد أهالي الخليج إزاء هذه التجارة[٤].

وفي ٢ أكتوبر ١٨٤٥ وقعت معاهدة جديدة بين الحكومة البريطانية وسلطان عمان، تعهد فيها الأخير بالالتزام بحظر تجارة الرقيق، كما أعطى الصلاحية الكاملة لسفن

١- جون ب. كيلي، ص ٧٨ - ٧٩، ٣١٩، ٣٢٣.

٢- د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٦٢ - ١٦٣.

٣- عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص ١٣٦.

٤- جون ب. كيلي، ص ٣٢٥ - ٣٢٧. وانظر: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

المراقبة البريطانية باتخاذ الإجراءات المناسبة ضد سفن رعاياه التي تخالف قانون الحظر، على أن يبدأ تنفيذ هذه المعاهدة في الأول من يناير ١٨٤٧م[١].

وفي شهر أغسطس ١٨٤٦ عاد بالمرستون إلى الوزارة مرة أخرى، وفور تسلمه وزارة الخارجية بعث بتعليماته إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج (هاملتون) ليحذر زعماء المنطقة من أن الشعوب الأوروبية قد عقدت العزم على وضع حد لتجارة الرقيق الأفريقي، وأن العناية الإلهية قد اختارت بريطانيا العظمى لتنفيذ هذه المهمة، وفي ضوء ذلك فإنه يجب على زعماء الخليج التجاوب مع المطالب البريطانية بشأن هذه القضية[٢]. ولتحقيق هذه الغاية، وصل المبعوث البريطاني الميجور (هنيل) في ٣٠ أبريل ١٨٤٧ إلى إمارة الشارقة، وعقد فور وصوله اجتماعاً مع حاكمها، وفي هذا الاجتماع تم التوقيع بين الطرفين على اتفاقية جديدة خاصة بحظر تجارة الرقيق الأفريقي، ووقع عليها كذلك بقية شيوخ الساحل المتصالح، تعهدوا بموجبها بتحريم نقل الرقيق من مكان إلى آخر، كما قبلوا بمبدأ تفتيش سفنهم وسفن رعاياهم ومصادرة أي سفينة يتم ضبطها وهي تحمل رقيقاً للبيع، على أن تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من أول محرم ١٢٦٤هـ / ١٠ ديسمبر ١٨٤٧م. وقد جددت هذه المعاهدة معهم في مايو ١٨٥٦، وأيضاً في عام ١٨٨٣م[٣]. ولكن على الرغم من معاهدات حظر تجارة الرقيق فإن التجار لم يلتزموا بها، فقد ضبطت الطرادات البريطانية خلال عام ١٨٤٧ وحده أكثر من ١٢ سفينة تابعة لمسقط أثناء إبحارها في مياه الخليج وهي تحمل عدداً كبيراً من الرقيق الحبشي بقصد بيعهم في البصرة، وتم احتجازها مع بحارتها في ميناء بوشهر، وعند استجواب ملاحي هذه السفن عن سبب انتهاكهم للحظر قالوا إنهم كانوا يعتقدون أن الحظر لا يشمل الأحباش. وعند بحث هذه المسألة مع حكومة الهند وجد المدعي العام في الهند أن معاهدة ١٨٤٥ مع سلطان عمان لا تتضمن أي بند بمحاكمة قباطنة السفن المخالفة للحظر، ومن ثم أفرج عن السفن المحتجزة وبحارتها، وتم إطلاق سراح من

١- دليل الخليج، ج ٦، ص ٣٥٢٨.

٢- فؤاد سعيد العابد، ص ١١٠.

٣- نص الاتفاقية في هذه الوثيقة (I.O.L./P and S/7/195. Apr.. 1847). وانظر كذلك: عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص ٦٧.

بداخلها من الأرقاء. ولكن المدعي العام في الهند أوصى حكومته بضرورة تعديل معاهدة ١٨٤٥ لتجيز للمحاكم البريطانية اتخاذ اللازم في مثل هذه القضايا[١].

وبعد أن أصبحت ولاية صحار، التي كانت مستقلة عن مسقط، تنافس العاصمة مسقط في تجارة الرقيق، وقع المقيم السياسي البريطاني في الخليج مع حاكمها (السيد سيف بن حمود) اتفاقية مشابهة لتلك التي وقعت مع سلطان مسقط وشيوخ الساحل، وقد وقعت هذه الاتفاقية يوم ٢٢ مايو ١٨٤٩، قبل حاكم صحار بموجبها الامتناع عن استيراد الرقيق الأفريقي، والسماح لسفن المراقبة البريطانية بتفتيش السفن التابعة له ولرعاياه، ومصادرتها في حالة القبض عليها وهي تحمل رقيقاً للبيع، ومعاقبة القائمين على هذه التجارة من قبل السلطات البريطانية[٢].

العمليات المنظمة لمكافحة تجارة الرقيق في الخليج

بعد تزايد عملية تهريب الأفارقة من قبل تجار الرقيق الخليجيين في القرن التاسع عشر، رأت الحكومة البريطانية أنه لا بد من اتخاذ إجراءات أكثر صرامة وحزماً ضد المخالفين لقانون الحظر، فعينت في أوائل عام ١٨٥٥ أحد ضباط البحرية البريطانية، ويدعى (ترونسون)، للقيام بمهمة مكافحة هذه التجارة في الخليج، ولكن هذا الرجل رأى بعد فترة من وجوده في المنطقة أن سفن المراقبة التي تعمل في شرق أفريقيا والخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي غير كافية، ولذلك فقد اقترح على حكومته ضرورة إنشاء أسطول بحري من السفن الحربية المجهزة بالتجهيزات اللازمة لتنفيذ المهمة ومنع سفن التهريب وضبطها. ووفقاً لهذا الاقتراح قامت الحكومة البريطانية في عام ١٨٥٦ بإدخال الطرادات الحديثة في الخدمة البحرية لمكافحة تجارة الرقيق في الخليج، واشتركت السفينة (فوكلاند) و(دجلة) وسفينة الحراسة الملكية (لندن) في هذه المهمة. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقليل عملية نقل هؤلاء الأفارقة إلى الخليج خلال الأعوام ١٨٧١، ١٨٨٣م، ولكن هذه التجارة عادت إلى الانتعاش من جديد منذ بداية عام ١٨٨٤م[٣]. ويعزو المراقبون

١- جون ب. كيلي، ص ٣٤٦ – ٣٦٥.

٢- دليل الخليج، ج ٦، ص ٣٥٧٨.

٣- دليل الخليج، ج ٦، ص ٣٦٠٢ – ٣٦١١.

هذا إلى تخلي بعض السفن عن المراقبة، وإلى المجاعة التي كانت تجتاح بعض مناطق شرق أفريقيا حينذاك، والتي أدت إلى انخفاض ثمن الرقيق إلى ستة شلنات، وإن كان هذا الثمن مبالغاً فيه. وفي نهاية عام ١٨٦٩ قدم وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية (إيراف كلاراندون Earlof Clarendon) تقريراً إلى حكومته حمل فيه القنصل البريطاني في زنجبار المسؤولية الكاملة عن تهريب الرقيق من شرق أفريقيا، كما اقترح اقتسام نفقات مكافحة تجارة الرقيق مناصفة بين الخزانة الإمبراطورية والخزانة الهندية[١].

وقد ازدادت عملية جلب الرقيق بعد وفاة سلطان عمان وزنجبار السيد سعيد البوسعيدي عام ١٨٥٦، وعجز سلطان زنجبار الجديد السيد ماجد بن سعيد عن السيطرة على الموقف في البلاد. ويقدر المعتمد البريطاني في زنجبار عدد الرقيق الذين تم شحنهم من زنجبار وممباسا إلى الخليج قبل عام ١٨٦١ بما يزيد عن عشرة آلاف شخص.

وكان معظم الرقيق يجلب من المناطق الداخلية مثل بحيرتي نياسا وتنجانيق إلى زنجبار، ومنها ينقلون إلى الخليج والجزيرة العربية، ويقدر عدد الذين ينقلون إلى الخليج والجزيرة بعشرين ألف شخص سنوياً.

وفي عام ١٨٦٩ أرسلت السلطات البريطانية في الهند عدداً من السفن المسلحة إلى سواحل البحر الأحمر وشرق أفريقيا لمنع تدفق العمانيين على زنجبار، الساخطين على السلطان ماجد المنحاز إلى السلطان سالم بن ثويني الذي استولى على الحكم في عمان.

وقد أرسلت هذه السفن إلى تلك الجهات لإحباط أية محاولة لخطف المزيد من الأفارقة انتقاماً من السيد ماجد. وتمكنت الطرادات البريطانية بين عامي ١٨٦٩ و ١٨٧٠ اعتراض وتفتيش أكثر من ٤٠٠ سفينة تابعة لعرب الخليج، وتدمير ١٣ سفينة، والإفراج عن ٢٠٠٠ من الأفارقة ممن كانوا على ظهر سفن التجار، وهو رقم ضئيل حسب أقوال بعض المؤرخين ولا يمثل سوى العشر ممن تم تهريبهم إلى الخليج في تلك الفترة[٢]. وكانت تتم محاكمة المخالفين لقانون الحظر أمام أقرب محكمة بريطانية، وكانت عدن والرأس الأخضر وبمباي

١- العلاقات العربية الأفريقية – دراسة تاريخية السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١١٦ – ١١٧.

٢- جون ب. كيلي، ص ٤٠٠ – ٤٢٩.

من أهم الأماكن التي كان يحاكم المخالفون فيها، ثم أصبحت زنجبار بعد عام ١٨٧٠ من بين المناطق التي يحاكم فيها المتهمون بمخالفة قانون حظر تجارة الرقيق[١].

وبعد وفاة سلطان زنجبار ماجد بن سعيد في نهاية عام ١٨٧٠ تولى بعده حكم البلاد السلطان برغش بمساعدة بريطانيا. وفي ١٢ يناير ١٨٧٣ وصلت بعثة بريطانية برئاسة السير فرير برتر Sir Frere Bartr إلى زنجبار لتوقيع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٨٤٥، وقابلت البعثة في اليوم التالي من وصولها السلطان برغش، وعرضت عليه اقتراحاً يقضي بتوقيع معاهدة يلتزم بموجبها بإلغاء تجارة الرقيق في ممتلكاته التي استقل بها عن سلطة مسقط، والقيام بحماية الذين يتم تحريرهم من إعادتهم إلى العبودية. ولكن حدث ما لم يكن متوقعاً، فقد رفض السلطان التوقيع على هذه المعاهدة، واضطرت البعثة إلى مغادرة البلاد يوم ١٥ فبراير إلى مسقط في محاولة أخرى لإقناع سلطانها بالتوقيع على معاهدة تنهي تجارة الرقيق في ممتلكاته. نجحت البعثة في إقناع السلطان (تركي بن سعيد) بالتوقيع على معاهدة جديدة يوم ١٤ أبريل ١٨٧٣م، حلت محل معاهدة ١٨٤٥. وقد تعهد السلطان بمنع استيراد الرقيق إلى السلطنة، وإغلاق جميع أسواق الرقيق في ممتلكاته، وأعطى سفن المراقبة التابعة للبحرية البريطانية الحق في تفتيش ومصادرة أي سفينة يقبض عليها وهي تحمل رقيقاً للبيع، وكذلك محاكمة بحارتها.

لقد نجحت البعثة في مهمتها في مسقط نتيجة تعهد رئيس البعثة (فرير) للسلطان بأن تقوم حكومته بالتعويضات التي كان يحصل عليها من وراء تجارة الرقيق[٢]، بينما يعود إخفاقها في زنجبار إلى عاملين:

الأول: عدم تعهد رئيس البعثة الإنجليزية لسلطان زنجبار بتعويضه عن الأموال التي كان يحصل عليها من تجارة الرقيق.

١- زاهر رياض، ص ٨٧. وانظر: جمال زكريا، ص ٢٥٨.

٢- دليل الخليج، ج٦، ص ٢٥٨٠.

العامل الثاني: تعهد فرنسا للسلطان برغش بوقوفها إلى جانبه ضد أي تهديد بريطاني يستهدف استقلاله[1]. وقد استقبلت الحكومة البريطانية نبأ توقيع سلطان مسقط على معاهدة ١٨٧٣ بالارتياح، في حين استقبلت نبأ رفض سلطان زنجبار التوقيع على المعاهدة بالغضب، وهددته بواسطة قنصلها هناك بأنها ستفرض على بلاده حصاراً بحرياً في حالة إصراره على رفض التوقيع على المعاهدة المعروضة عليه. وقد حاول السلطان برغش شرح أسباب رفضه للجانب البريطاني بأنه في حالة توقيعه على منع هذه التجارة فإن شعبه سوف يثور عليه، وذلك لأن الزراعة والأعمال الأخرى في البلاد قائمة على هؤلاء الأرقاء، وأن وقف هذه التجارة سيؤدي إلى القضاء على الزراعة في البلاد وتعطيل بعض الأعمال الأخرى وذلك لقلة اليد العاملة، كما أشار إلى أن الرق تؤيده الشريعة الإسلامية[×]. ولكن هذه المسوغات لم تقنع الجانب البريطاني، وأصرت الحكومة البريطانية على موقفها بأنها ستلجأ إلى الحصار البحري إذا أصر السلطان على رفض التوقيع على المعاهدة المقترحة. وهنا لم يجد السلطان بداً من التوقيع على المعاهدة في الخامس من يونيو ١٨٧٣م، وتعهد فيها بغلق أسواق الرقيق في ممتلكاته، وحماية الأرقاء المعتقين، ومحاكمة كل من يقبض عليه وتثبت إدانته بالعمل بتجارة الرقيق، وذلك أمام المحاكم البريطانية[٢].

وفور إبرام بريطانيا هذه المعاهدة مع كل من سلطان مسقط وسلطان زنجبار، كثفت سفنها دورياتها في موانئ أفريقيا الشرقية والخليج، كما كلفت سفينة الحراسة (لندن) بالبقاء في ميناء زنجبار لمراقبة السفن القادمة والذاهبة من وإلى الميناء، وهذا ما جعل التجار العمانيين يلجأون إلى نقل رقيقهم سراً من شرق أفريقيا مروراً بالصومال إلى خليج عدن ومنها إلى حضرموت، ثم ينقلون براً إلى داخل عمان، ومنها كان يتم توزيعهم في بقية إمارات الخليج العربي. كما أن ربابنة السفن العمانية استطاعوا إيهام سفن المراقبة بأن شحناتهم من الزنوج لا تتكون من عبيد وإنما من رجال يقومون بإدارة المجاديف في السفن والقوارب التي تعمل في البحث عن اللؤلؤ والصيد البحري[٣].

١- بدر الدين عباس الخصوصي. دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. ج٢. ذات السلاسل. الكويت. ١٩٨٨، ص ٤٥.

(×) في الواقع لا تقر الشريعة الإسلامية مسألة العبودية. بل إنها تؤكد حرية الإنسان وكرامته. ولذلك إما أنه نقل عنه خطأ أو أنه يجهل الشريعة الإسلامية.

٢- عبد العزيز محمد المنصور، ص ٦٧. وانظر: زاهر رياض، ص ٨٨ – ٩٠.

٣- جون ب. كيلي، ص ٣٨٨ – ٣٩٧. وانظر كذلك: صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ١٦٥.

مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠م

عقد مؤتمر في العاصمة البلجيكية بروكسل عام ١٨٩٠ لبحث تجارة الرقيق الأفريقي، وفي نهاية الاجتماع أصدر المؤتمرون قانوناً يحرم تجارة الرقيق، وتضمنت المادة (٢٧) منه أن أي عبد يلجأ إلى أي سفينة أو قنصلية من قناصل الدول الموقعة على هذا القانون وجب عليها تحريره في الحال، أما المادة (٢٨) منه فقد أوجبت تحرير العبد من سيده، ويكون ذلك بواسطة قيام أحد ممثلي البلدان الموقعة بالتوسط لدى سيده. والدول الموقعة هي بريطانيا وفرنسا وتركيا، وهي الدول ذات النفوذ في منطقة الخليج حينذاك. ويذكر (لوريمر) أن عدداً من العبيد في منطقة الخليج العربي، بعد إعلان قانون مؤتمر بروكسل، لجأوا إلى السفن الإنجليزية الراسية في الموانئ الخليجية وإلى المفوضيات البريطانية في المنطقة طالبين التحرر، وكان يتم تحريرهم بعد أن تتوسط السلطات البريطانية لدى أسيادهم. كما ألزمت بريطانيا زعماء المنطقة بعدم إعادة استرقاق من تم تحريره مرة أخرى.

وقد سعى المقيم البريطاني في الخليج لدى أهالي المنطقة إلى تحرير عبيد المنازل، لكن هذا المطلب لاقى معارضة من الأهالي، بدعوى أنهم لا يستطيعون الاستغناء عن خدماتهم[٢].

الرقيق المكراني – الإيراني

في عام ١٨٨٤ تم ضبط عصابة من البلوش في ساحل الباطنة في عمان وهي تقوم ببيع الرقيق البلوشي – المكراني إلى أهل عمان، وقد تمت محاكمة أفراد هذه العصابة من قبل السلطة البريطانية ومعاقبتهم وإطلاق حرية الأفراد الذين كانوا بحوزتهم. وكان من أهم الذين كانوا يتاجرون بالرقيق البلوشي (سيد خان) والمير بركات أمير (جاسك) الإيرانية، وعلي رضا خان زعيم (باشكار)، ويعد هذا الأخير من أكبر تجار الرقيق، فقد قام بتصدير عدد كبير من الرقيق المكراني إلى صحار وإمارات الساحل المتصالح. وكانت ولاية (صور) تعد المحطة الرئيسة لاستقبال الرقيق البلوشي المكراني، ومنها كان يتم نقلهم إلى منطقة

١- دليل الخليج، ج ٦، ص ٢٥٨١ – ٢٥٩٥، ٢٦٢٦ – ٢٦٢٩.

٢- دليل الخليج، ج ٦، ص ٢٦٣٣ – ٢٦٣٧. وانظر كذلك: عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص ٦٨.

الباطنة، وبالتالي يتم توزيعهم داخل ولايات عمان وإمارات الساحل المتصالح، ثم ينقل بعض منهم عن طريق البحر إلى بقية إمارات الخليج والبصرة. وكان عبدالله جمغدار الحاكم العسكري لصحار من أكبر المستوردين للرقيق المكراني.

ويؤكد المقيم السياسي البريطاني في الخليج (كوكس) الذي قام بزيارة صور في يونيو ١٩٠٠ أن عدد الرقيق البلوشي الذي وصل خلال ذلك العام إلى ميناء صور يزيد عن ألف شخص، وكانت السفن التي تنقلهم ترفع العلم الفرنسي. والجدير بالذكر أن السفن العمانية بدأت ترفع منذ عام ١٩٠٠ العلم الفرنسي تفادياً للتفتيش من قبل الطرادات البريطانية، وقد أبلغت الحكومة البريطانية سلطان عمان في عام ١٩٠١ أنه لا يملك التحلل من مسؤوليته تجاه رعاياه الذين يرفعون علماً أجنبياً.

ازدهرت تجارة الرقيق البلوشي في صور في العقد الأول من القرن العشرين حتى وصل ثمن العبد منهم إلى ٢٠٠ دولار، والفتاة إلى ٣٠٠ دولار، وهو ثمن يعد مرتفعاً جداً مقارنة بما كان عليه سعر العبد الأفريقي[١]. وكان قناصل فرنسا يشجعون العمانيين على مزاولة هذه التجارة، لأن الفرنسيين كانوا يجدون في عرقلة المساعي البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق متنفساً لهم ولا سيما في الفترات التي تتأزم فيها العلاقات بين البلدين. ولكن بعد وفاق الدولتين الفرنسية والبريطانية في عام ١٩٠٤، وبعد إدانة محكمة لاهاي لفرنسا في عام ١٩٠٥ بالسماح برفع علمها فوق سفن تجار الرقيق، أخذت فرنسا تكافح هذه التجارة، وبالذات التصدي للسفن التي ترفع علمها[٢].

١- دليل الخليج، ج ٦، ص ٣٦٣٣ – ٣٦٣٧. وانظر كذلك: عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص ٦٨.

٢- جون ب. كيلي، ص ٤٤٠ – ٤٤٣.

تكاليف مكافحة تجارة الرقيق في الخليج

في مارس ١٨٧١ تقدم وزير الخارجية البريطاني بطلب إلى وزير الخزانة (جرانفيل) طالباً اعتماد المبالغ اللازمة لتمويل مكافحة تجارة الرقيق في شرق أفريقيا، لكن وزير الخزانة رفض هذا الطلب بحجة أن حكومة الهند هي المسؤولة عن تمويل هذه العملية[١]. وقد استمرت حكومة الهند متحملة عبء تكاليف المكافحة حتى عام ١٨٧٣، عندما أبلغت حكومة بومباي حكومة لندن أنه لم يعد بمقدورها الاستمرار في تحمل هذا العبء، وأنه يجب على حكومة لندن نفسها تحمل هذه المسئولية وحدها. وإزاء هذا القرار لم تجد حكومة صاحبة الجلالة بداً من تحمل هذه النفقات منذ أوائل عام ١٨٧٤م، إلا أن نقل الرقيق المحرر إلى الهند استمر حتى عام ١٨٧٩، وفي هذا التاريخ توقف نقلهم إلى الهند إثر اعتراض حكومة بومباي على ذلك بحجه أن هؤلاء البشر أصبحوا يشكلون عنصر اضطراب متزايد في البلاد، واقترحت نقلهم إلى زنجبار بدلاً من إرسالهم إليها.

وقد رحب سلطان زنجبار بالفكرة ووافق على استقبالهم في بلاده، ووفقاً لذلك بدأ نقل أولئك المحررين إلى زنجبار منذ مطلع عام ١٨٩٠، وهناك تم استخدامهم في مزارع السلطان والطبقات الغنية وذلك مقابل حصولهم على أجور متفق عليها. وكانت الغرامات التي تفرض على المخالفين لقانون حظر تجارة الرقيق تستخدم في تسديد نفقات مصاريف النقل إلى زنجبار[٢].

الخاتمـــة

إن الدارس لقضية تجارة الرقيق في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة، وفي منطقة الخليج العربي خاصة، وبالمقارنة بما هو عليه حال الرقيق في أوروبا، يجد الفرق شاسعاً، فعلى سبيل المثال نجد المقيم البريطاني في الخليج (ارنولد كمبول Arnold Kemball) يقول إن معاملة العرب للعبيد لم تتسم بالعنف أو القسوة، فقد كان يتم حل قيودهم أثناء رحلتهم من شرق أفريقيا إلى الخليج، وكانت تقدم لهم الوجبات الغذائية الكافية من الأرز

١- كيلي. المصدر السابق. ص ٤٢٩.

٢- دليل الخليج. ج٦. ص ٢٥٩٩ — ٢٦٠١.

والسمك والتمر، كما تقدم إليهم الملابس لستر أبدانهم، حتى إذا وصلوا إلى عند أسيادهم كانوا يمارسون أعمالهم بصيد اللؤلؤ والأسماك، وفي مجالات مختلفة دون اضطهاد. وكان السيد يزوج عبده بإحدى الرقيقات ويستمر يرعاه ويرعى ذريته حتى بعد وفاته[1].

بل إن بعض الوثائق البريطانية تذكر أن العبد بمجرد وصوله إلى منطقة الخليج والجزيرة العربية يصبح في وضع أفضل مما كان عليه في وطنه، فالعبد الذي كان يعمل في حرس الشيخ (فداوي) يكون أفضل حالاً من حر عربي. والعبد إذا تم تحريره لا يفضل مغادرة بيت سيده العربي، لأن العرب كانوا يعاملون عبيدهم معاملة أبنائهم، يعلمونهم القراءة والكتابة، ويسندون لهم الكثير من الأعمال التجارية والشؤون المالية. وكان العبد بمجرد اعتناقه الإسلام يصبح كأي فرد من أفراد المجتمع أبناء البلاد الأصليين ويتولى المناصب الرفيعة في الدولة الإسلامية. وترجع الوثيقة سبب معاملة العرب والمسلمين بصفة عامة لعبيدهم بهذه المعاملة الحسنة إلى تمسكهم بالمبادئ الإسلامية التي تحث المسلم على معاملة عبده أو خادمه معاملة حسنة، فيطعمهم مما يأكل ويكسيهم مما يلبس[2]، بل إن لفظة عبد لا تقال لهم وإنما كان ينادى على كل فرد منهم باسمه، وكانت (الأمة) حينما تلد تصبح (أم ولد) حسب تعاليم الشريعة الإسلامية، وترفع بذلك إلى مصاف الأحرار، ويرث ابنها أباه. وهذه المعاملة الإسلامية للعبيد هي في الواقع بخلاف معاملة الغرب المسيحي لهؤلاء، فقد كانوا يكبلون عبيدهم طوال الرحلة، وأحياناً يمنع عنهم الأكل، وعند وصول العبد إلى سيده كان يعامل معاملة قاسية، ويمنع من التعليم والزواج، وكانوا يتعرضون للمعاملة العنصرية بسبب لونهم.

واتصفت معاملة الأوروبيين لهؤلاء البشر بالقسوة البالغة، حتى شكلت هذه الفئة البائسة في تلك المجتمعات مجموعة مضطهدة مقهورة لا حقوق لها بتاتاً، وهي مشكلة لا يزال أهل البشرة السوداء رغم تحريرهم يعانون منها حتى يومنا هذا، على الرغم من أن الغرب المسيحي يدعي أنه من أنصار الحرية والعدالة، وهي دعوى يدحضها الواقع.

١- جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد، ص ٢٤٥ – ٢٤٦.

٢- F.O.371/17822. Slave Trade in the Gulf.

وكان هذا الخلاف في النظرة إلى الرقيق بين أبناء الخليج والأوروبيين سبباً من أسباب حقد وكره أبناء هذه المنطقة للإنجليز حينما أرادوا وقف عملية تجارة الرقيق باللجوء إلى حرق ومصادرة السفن العربية، ورأوها إجراءات ظالمة وتدخلاً غير مقبول في شؤونهم الداخلية[1].

وقد كان أولى ببريطانيا أن لا تكافح تجارة الرقيق في الخليج بالاتفاقيات التي تسندها القوة المسلحة، وإنما كان يجب عليها التعاون مع شعوب المنطقة بشأن هذه القضية والأخذ بأساليب الحضارة الحديثة الراقية البعيدة عن العنف والتسلط[2].

ولكن بريطانيا في واقع الحال لم تكن مهيأة لأن تقوم بدور ناشر الحضارة في بلاد العرب، ولهذا اتخذت من مكافحة الرقيق أداة للتدخل في شؤون الخليج الداخلية، بما في ذلك حق محاكمة المخالفين، واتسمت هذه المحاكمات بالعنف وبروح الاستعلاء حتى تعرضت بريطانيا لانتقاد بعض الكتّاب الإنجليز أنفسهم إزاء هذه الإجراءات التي اتخذت ضد تجار الرقيق في الخليج. وكانت إجراءات مكافحة الرقيق حجة للسيطرة على منطقة الخليج العربي، والتدخل المستمر في جميع المشكلات السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة بالمعنى الجغرافي الواسع.

ومما يعضد ذلك كله أن التدخل البريطاني امتد من الخليج إلى ولاية بغداد العثمانية من جهة، ومن جهة ثانية قاومت بريطانيا الإجراءات العثمانية للسيطرة على شط العرب، كما أخذت تتوسط في الخلافات على حدود ولاية بغداد بين الدولة العثمانية وفارس، وأصبحت طرفاً في المعاهدة التي وقعت عام ١٨٤٧ بهذا الشأن بين بغداد وطهران. وحلت الملاحة البريطانية محل الملاحة العربية في الخليج، وأصبحت أهم وسيلة لنقل التجارة الخارجية بين فارس وولاية بغداد من جهة وبين الشرق الأقصى وأوروبا من جهة ثانية. ولما كانت فارس تتقدم على القسم العربي من الخليج كونها سوقاً استهلاكية، فقد اهتمت بريطانيا بفتح الطرق البرية بين موانئ الخليج ومراكز العمران في فارس. وأخذت بريطانيا

١- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت، ١٩٨١، ص ٤٨ – ٤٩.

٢- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، ص ٢٣٥ – ٢٣٧.

تتغلغل في المجالات الاقتصادية داخل الوطن العربي وفارس منذ بداية القرن العشرين. ويمكن القول إن بريطانيا أصبحت ترى الخليج بحيرة بريطانية أطلقت عليها بالفعل اسم (السلام البريطاني Pax Britainica)[1]. وسبق أن أشرنا إلى أن الشركات البريطانية للبترول العاملة في الخليج كانت تؤجر الرقيق من سادتهم وتدفع الأجر لأولئك السادة، على مرأى وعلم الحكومة البريطانية، وهو ما يؤكد القول بأن بريطانيا اتخذت من محاربة تجارة الرقيق في الخليج ذريعة لتضليل الرأي العام العالمي لإخفاء حقيقة نياتها لبسط سيطرتها على المنطقة، متخذة من الاتفاقيات التي فرضتها على حكامها صفة الشرعية أو القانونية. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول إن الدور الذي قامت به بريطانيا كان لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية، ولا يخدم الدور الحضاري الذي حاولت الظهور به[2]. ويبدو هذا جلياً للمتتبع لتاريخ الصراع بين البريطانيين والفرنسيين على مسقط والساحل الأفريقي، فالخوف من استشراء النفوذ الفرنسي في الساحل الأفريقي والخليج كان العامل الرئيسي الذي وجه البريطانيين إلى استخدام الضغط على شيوخ الخليج للتوقيع على اتفاقيات لمنع تجارة الرقيق، مع أن الرأي العام البريطاني لم يكن ليهتم في كثير أو قليل بإلغاء الرقيق في البلاد العربية ولن يؤثر فيه كما أثرت فيه قرارات إلغاء تجارة الرقيق في بريطانيا نفسها[3].

وفي الواقع لم يكن توقف هذه التجارة في المنطقة العربية وبالذات في منطقة الخليج نتيجة لما قامت به بريطانيا من إجراءات ظالمة ضد أهالي الخليج من حرق ومصادرة لسفنهم، وما فرضته من غرامات مالية عليهم، وإنما كان هذا التوقف نتيجة قناعة الأهالي بذلك، لأن تحرير الرقيق أصل من أصول المبادئ الإسلامية، والرق في الإسلام كان مقيداً بمبدأ المعاملة بالمثل، وبمجرد التزام الآخرين بالامتناع عن هذه العملية التزم العرب بها كذلك. كما أن الظروف التي خلقت هذه التجارة لم تعد لها أهمية في منطقة الخليج العربي بوجه خاص بعد استخراج البترول وتصديره وانتعاش التجارة والأعمال الأخرى وتحسن أحوال الأهالي المعيشية نتيجة للنهضة الاقتصادية، أي أنه يمكن القول إن توقف تجارة الرقيق في منطقة

١- صلاح العقاد. المرجع السابق. ص ١٦٦ – ١٧٢.

٢- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم. ص ٢٣٨. وانظر كذلك: فؤاد سعيد العابد. ص ١١٥.

٣- صلاح العقاد. ص ١٦٦.

الخليج كان بقناعة تامة من أهالي المنطقة بتحريمها وليس نتيجة لما قامت به بريطانيا في المنطقة كما تزعم هي في مختلف مصادرها. وفي الواقع توقفت هذه التجارة بشكل فعلي في منطقة الخليج والجزيرة العربية في منتصف الستينيات من القرن العشرين.

الباب السادس

الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث وردود الأفعال العربية والدولية

الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث
وردود الأفعال العربية والدولية

يعود النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول جزر "أبو موسى" و" طنب الكبرى" و" طنب الصغرى" إلى نهاية القرن التاسع عشر، عادت وتجددت في عام ١٩٧١ عندما احتلت قوات الشاه الراحل محمد رضا بهلوي هذه الجزر في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، أي قبل انتهاء معاهدات الحماية بين بريطانيا والإمارات بيوم واحد.

ورغم سعي دولة الإمارات العربية المتحدة الدؤوب إلى إقناع إيران بالجلوس إلى مائدة المفاوضات بين البلدين لتسوية قضية الجزر أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، فإن إيران لا تزال إلى الآن ترفض بحث هذه القضية. وهذا الموقف الإيراني الرافض للحل السلمي خلق جواً من التوتر في العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران بصفة خاصة، ثم بين إيران والدول العربية بصفة عامة. وفي اعتقادنا أن العلاقات العربية – الإيرانية لن تشهد تحسناً يُذكر ما لم يتم حل قضية النزاع حول الجزر الثلاث.

هنا سنحاول إبراز أهم جوانب النزاع بين البلدين بالرجوع إلى الأصول التاريخية وتتبعها من خلال المصادر المتوفرة وبشكل موجز، فالموضوع واسع ومتشعب.

أولاً: التمهيد:

يتصف الخليج العربي بكثرة الجزر التي يصل عددها إلى أكثر من ١٢٦ جزيرة متفاوتة في الأحجام والأهمية، البعض منها مأهول بالسكان والبعض الآخر غير مأهول، كما أن بعض هذه الجزر غني بثرواته السمكية ومنها ما يحتفظ بثروات معدنية كالنفط، بالإضافة إلى ما تتمتع به هذه الجزر من مواقع استراتيجية مهمة. والجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها إيران عام ١٩٧١ تتمتع بعدة خصائص، فهي تتمتع بموقع استراتيجي عند مدخل مضيق هرمز، وبثرواتها النفطية والمعدنية الأخرى، وكذلك بثرواتها السمكية[١]، ويدعي الإيرانيون أن الشواطئ الغربية من الخليج العربي هي امتداد جغرافي للأرض الإيرانية وأن مياه الخليج فصلتهما في عهود سابقة.

هذا الادعاء هو مجرد تبرير للمسلك الاستعماري التوسعي، وهو مبني على ما كانت تدعيه فرنسا في الجزائر قبل استقلالها، على أن الجزائر أرض فرنسية فصلتها مياه البحر المتوسط، مع أن الوقائع التاريخية والجغرافية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك عروبة الخليج العربي[٢]. لقد كشف النقاب عن الأطماع الفارسية رئيس الوزراء الإيراني " حاجي ميرزا " في المذكرة التي بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٨٤٤، والتي قال فيها: " إن الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة أن الخليج (الفارسي) من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزره وموانيه بدون استثناء ينتمي إلى فارس "[٣].

وكان أول ادعاء فارسي بتبعية جزر صري Sirri والطنب لها قد بدأ منذ عام ١٨٨٧م، حين قامت فارس باحتلال جزيرة صري التي كانت تحت حكم الشيخ محمد بن خليفة القاسمي. وعلى إثر ذلك بادر شيخ الشارقة ورأس الخيمة[*] في ١٦ أكتوبر من العام نفسه

١- د. خليل إلياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٨ – ٢٩، وص ٧٧ – ٧٩.

٢- د. محمد وصف أبو مغلي، إيران – دراسة عامة، مطابع جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص ٥٥ – ٥٧.

٣- د. بدر الدين عباس الخصوصي، في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٢، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨، ص ١٠٥ – ١٠٨.

* رأس الخيمة: انفصلت عن الشارقة كإمارة مستقلة في عام ١٩٢١، للمزيد انظر: F.O.371/1301. B 397. Status of Islands of Tunb. Abu Musa and Sirri. 24 Agu. 1928.

بتقديم احتجاج ضد الاحتلال الفارسي لتلك الجزيرة، وطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ اللازم لحماية الجزر العربية ومنها جزر الطنب.

وقد استفسر المقيم السياسي البريطاني في الخليج من حكومته عن صحة تبعية هذه الجزر لإيران، فردت حكومة الهند البريطانية بأن صري وجزر الطنب تقع خارج نطاق الأراضي الفارسية وأنها ملك للشيوخ العرب القواسم الذين يحكمون رأس الخيمة والشارقة منذ عام ١٧٢٠م[1]. وترى الوثائق البريطانية أنه ليس من السهل تتبع تاريخ الجزر الثلاث "طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى" قبل عام ١٧٢٠، غير أن نشاط القواسم منذ ذلك العام بدا واضحاً على الساحل الشرقي للخليج حين تمكنوا من السيطرة على (لنجه) وجزيرة صري وغيرها من الجزر التي تتبع إيران حالياً[2]، ولكن الجزر الثلاث المتنازع عليها حالياً بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ظلت تحت سيطرة حكام رأس الخيمة والشارقة حتى تاريخ احتلالها في عام ١٩٧١.

وتقع هذه الجزر الثلاث على بعد بضعة أميال من مضيق هُرمز إلى الجهة الجنوبية الغربية من المضيق، ويبلغ طول جزيرة أبو موسى ٧ كيلو مترات وعرضها ٥ كيلو مترات، وتبعد عن ساحل إمارة الشارقة ٤٥ كيلو متراً، بينما تبعد عن الساحل الإيراني أكثر من ٥٠ كيلو متراً، ولا تزال أطلال قصر المرحوم الشيخ سالم بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة الذي شيده منذ ما يزيد عن ١١٠ سنوات قائماً إلى يومنا هذا. وفي عام ١٩٦٦ افتتح الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة أول مدرسة ابتدائية في جزيرة أبو موسى[3]. أما جزيرتا الطنب فهما تتبعان إمارة رأس الخيمة، وتبعدان عن رأس الخيمة بنحو ٣٠ كيلو

١- F.O. 371/13009. Political Resident to Government of India. 27 September and 15 November. 1887.

٢- F.O.371/11310 Status of the Islands Tumb. Abu Mousa and Sirri.

٣- دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلة العربي (١٩٦٠ - ١٩٨٠)، إعداد: علي محمد راشد، العدد ١١٩، أكتوبر ١٩٦٨، ص ٢٢٦ - ٢٣٣. وانظر: محمد عزيز شكري، قضايا معاصرة في السياسة الدولية، الكويت ١٩٧٢، ص ١٠- ١١.

متراً، ومساحة جزيرة طنب الكبرى ٩ كيلو متراً مربعاً، وتعد جزيرة طنب الصغرى أقل مساحة من الجزيرتين آنفتي الذكر[١].

ويرجع إصرار فارس أو إيران على امتلاك هذه الجزر الثلاث منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى الأسباب التالية:

أولاً: وقوع هذه الجزر عند مدخل الخليج العربي (مضيق هرمز).

ثانياً: استخدامها كموانئ وملاجئ للسفن في الأجواء العاصفة.

ثالثاً: استخدامها من قبل شيوخ القواسم لرعي حيواناتهم في فصل الربيع[٢].

ونلاحظ أنه على الرغم من أن إيران استطاعت احتلال جزيرة صري في عام ١٨٨٧م، إلا أن بريطانيا، الدولة الحامية لمشيخات الخليج العربي، ظلت مصرة على أن الجزيرة عربية حتى عام ١٩٠٣، عندما أعلنت اعترافها بتبعيتها لفارس شريطة ألا تصبح الجزيرة ميناء لأية قوة أجنبية أخرى[٣]. ولكن فارس لم تكتف بالاستيلاء على لنجة وصري، وإنما حاولت الاستيلاء على جزيرة طنب الكبرى في عام ١٩٠٤، وقامت برفع علمها فوق الجزيرة، وبعد أن هددت السلطات البريطانية باستخدام القوة إذا لم يتم إزالة العلم الفارسي اضطرت السلطات الفارسية إلى إنزال العلم والانسحاب من الجزيرة[٤].

وهناك شواهد عديدة على ملكية الإمارات العربية للجزر الثلاث، من ذلك قيام حاكم الشارقة الشيخ سالم بن سلطان القاسمي بمنح حق الامتياز للتنقيب عن أكسيد الحديد الأحمر في عام ١٩٠٧ لشركة (صن فالي كولون كومباني أوف بك) الإنجليزية[٥]، وقد بدأ استغلال أكسيد الحديد منذ عام ١٩١٤، وكانت العوائد تعطى إلى حاكم الشارقة وقدرها

١- حسين ندا حسين، الأهمية الإستراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٢ – ١٤٠.

٢- د. محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٢١.

٣- د. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيات في الخليج العربي (١٨٥٣ – ١٩١٤)، الجزء الثاني، ذات السلاسل، الكويت، ط١، ١٩٨٤، ص ١٠٤ – ١٠٧.

٤- G. Lorimer. The Persian Gulf Gazetteer. Oman and General Arabia of Fincial .Publication of the Government of India. Calcutta. Vol. 1.. Historical. 1915. P.745

٥- .P.R.O.15/1/254. Abu Musa. Government of India. 27 June. 1907

خمسون ألف روبية سنوياً. كما أن عقود التنقيب عن النفط في جزيرة أبو موسى وجزر الطنب جرى عقدها مع حاكم الشارقة ورأس الخيمة[1].

وفي ٢٩ سبتمبر ١٩١٢ كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير برسي كوكس، بناء على تعليمات من حكومته، يطلب من حاكم رأس الخيمة الشيخ سالم بن سلطان القاسمي باعتباره صاحب السلطة والسيادة على جزر الطنب السماح بإقامة فنار في أعلى قمة في جزيرة طنب الكبرى لإرشاد السفن في الخليج عند دخولها وخروجها من مضيق هرمز، فأجابه الحاكم بالموافقة بشرط ألا يحصل تدخل آخر في الجزيرة. وفي عام ١٩٥٧طلب المعتمد البريطاني ومقره (دبي) من الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة الإذن بزيارة بارجة حربية بريطانية لإمارته وبزيارة جزيرتي الطنب، وطلب منه أيضاً إرسال مندوب عنه ليحضر إقامة نصب تذكاري فوق جزيرة طنب الكبرى يشار فيه صراحة إلى ملكية رأس الخيمة لجزر الطنب[2].

وقد تطلع شاه إيران رضا خان إلى التوسع داخل الخليج العربي، غير أن بريطانيا وروسيا قامتا بعزله عن عرش إيران في عام ١٩٤١ بعد أن اتهمته الدولتان بتأييده لألمانيا الهتلرية في الحرب العالمية الثانية وعينت بدلاً منه ابنه محمد رضا بهلوي، الذي سار على نهج سياسة والده إزاء الخليج العربي[3].

بدأت محاولات شاه إيران للاستيلاء على الجزر منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي عن طريق جمع المعلومات عن الجزر العربية الثلاث. ففي عام ١٩٦١ هبطت طائرة عسكرية إيرانية في جزيرة طنب الكبرى، وقام ركابها بالتقاط صور لفنار الجزيرة، وأجروا تحقيقاً مع سكان الجزيرة لمعرفة المشرفين على الفنار. وإزاء ذلك قدمت بريطانيا

١- أحمد جلال التدمري، الجزر الثلاث – دراسة وثائقية، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، د.ت. ص ٦٩ – ٧٠.

٢- أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ندوة أقامتها جمعية الحقوقيين العراقيين بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧١، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٢، ص ٣٧ – ٣٩.

٣- د. محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية – الإيرانية (١٩٢١– ١٩٧١)، ذات السلاسل – الكويت، ١٩٨٥، ص ٢٥١ – ٢٨٥.

احتجاجاً على هذا التصرف وحذرت إيران من محاولة تكرار مثل هذا العمل، وقد بعث حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي بخطاب شكر يوم ١٥ سبتمبر ١٩٦١ إلى المعتمد البريطاني في دبي لقيامه بالاحتجاج ضد الحكومة الإيرانية نيابة عنه بخصوص نزول الطائرة الإيرانية في جزيرة طنب الكبرى في شهر مايو ١٩٦١[١] ووصلت سفينة حربية بريطانية في شهر أكتوبر من العام نفسه إلى جزيرة أبو موسى وزارت كذلك جزيرتي الطنب وقام أفرادها بتفقد الوضع في الجزر[٢].

وقد حاولت إيران في عام ١٩٦٤ إقناع حاكمي رأس الخيمة والشارقة التنازل سلمياً عن الجزر الثلاث مقابل بعض المساعدات المالية أو مقابل إيجار سنوي، غير أن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب تمسك الحاكمين بالجزر مهما كانت المغريات المالية[٣].

وفي الأول من أبريل ١٩٦٥ نشرت صحف القاهرة نبأ احتلال إيران لجزيرة أبو موسى، ولكن وزير الخارجية الإيراني نفى ذلك النبأ في لقائه مع بعض السفراء العرب في طهران في الرابع من أبريل ١٩٦٥. وقد دلت التحريات أن إيران أنزلت بعض قواتها في الجزيرة في نطاق مناورة بحرية مشتركة مع قوات الأسطول الأمريكي ثم جلت عنها[٤].

وقد تحسنت العلاقات بين إيران وبريطانيا في عام ١٩٦٢ نظراً لتوحدهما في المواقف ضد سياسة الرئيس جمال عبد الناصر التحررية، وكذلك تحسنت علاقة إيران بالاتحاد السوفيتي في الفترة نفسها، وهذه تعد من العوامل التي هيأت الفرصة للشاه للتوجه نحو الخليج العربي. وكانت الولايات المتحدة قد نصحت شاه إيران في عام ١٩٦٩ بتطوير التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي وإقامة علاقات معه على مبادئ حُسن الجوار[٥]، وقد

١- F.O. 371/15731. 24 August and 15 Sep. 1961.

٢- F.O. 371/15731. Secret Visit to Abu Musa by H.M.S. Lochinsh on 14 October. 1961.

٣- د. عبد الله الأشعل. قضية الحدود في الخليج العربي. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. ١٩٧٨. ص ٩١.

٤- د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا، دراسة وثائقية، الرياض. ١٩٨٢، ص ٣٩٤ – ٣٩٧.

٥- د. عبد الجبار ناجي، دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص ٢٦٢ – ٢٦٦.

ساعد رفض إيران إقامة قواعد أمريكية على أرضها رغم صداقة الشاه لأمريكا على تحسن العلاقات الإيرانية – السوفيتية، وقد دفع ذلك (موسكو) إلى التخلي عن دعم حزب (توده) الشيوعي الإيراني، عندما احتفلت بذكرى (لينين) في الأول من أكتوبر ١٩٧٠[١].

إعلان الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٦٨ والموقف الإيراني:

أعلن رئيس وزراء بريطانيا هارولد ويلسون في ١٦ يناير ١٩٦٨ أمام مجلس العموم البريطاني عزم حكومته على سحب قواتها العسكرية من شرق السويس مع حلول عام ١٩٧١، وعلى إثر هذا الإعلان البريطاني بدأت الحكومة الإيرانية ووسائل إعلامها تكثف تصريحاتها زاعمة أن لها حقوقاً تاريخية في الجزر الواقعة تحت الحماية البريطانية في الخليج العربي[٢].

وقد شاركت الدوائر الأمريكية والبريطانية إيران مخاوفها القائلة إن الأنظمة العربية المعادية للغرب، وكذلك روسيا، يشكلان خطراً على أمن المنطقة وعلى المصالح الغربية وهو ما قد يؤدي إلى قطع إمدادات النفط عن أوروبا وأمريكا، وتحت هذه المبررات اتفقت هذه الدول الثلاث على ما سُمي بالفراغ الأمني الذي سيتركه الانسحاب البريطاني[٣].

وعقد في أبريل ١٩٧٠م مؤتمر في العاصمة الإيرانية طهران لسفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتم في هذا اللقاء عقد تحالف ثلاثي بين الدول الثلاث: إيران وأمريكا وبريطانيا، ويقضي هذا التحالف أن تقوم إيران بالمحافظة على المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي مقابل حصولها على الدعم العسكري والدعم المعنوي من الدولتين[٤]. وكان الشاه يُعلن بين حين وآخر أن إيران هي حارس الخليج وصمام أمان الاستقرار فيه[٥].

١- رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط – هموم الخليج العربي بين (١٩٦٨-١٩٧١)، بيروت، ١٩٧٣، ص ٣٠٨ – ٣٠٩.

٢- د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي (١٩٤٥-١٩٧١)، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٢٩ – ٣٣٢.

٣- د. خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد ١٩٧٢، ص ٢١٣.

٤- محمد حسين العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص ٣٦٠ – ٣٦٢.

٥- محمد مرسي عبد الله، المرجع السابق، ص ٣٨١.

وأدلى شاه إيران بتصريح لمحرر جريدة التايمز اللندنية في ١٤ أبريل ١٩٧٠م قال فيه إنه قد بدأ عصر جديد للخليج، وإن إيران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه وذلك بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله، وإن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم إيران من الناحية الاستراتيجية وإنها تابعة لها أصلاً وهي جزر الطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وإن إيران غير مستعدة إطلاقاً لأن ترى سقوط هذه الجزر بيد أعدائها "[١].

وكانت صحيفة كيهان انترناشيونال Kayhan International الإيرانية قد نشرت تصريحاً لناطق رسمي إيراني قال فيه إن جزر الطنب وأبو موسى كانت دائماً جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وإن هذه الجزر تقع ضمن المياه الإقليمية الإيرانية[٢]. وتوالت تصريحات المسؤولين الإيرانيين الزاعمة بتبعية الجزر الثلاث لإيران، ففي ١٦ فبراير ١٩٧١ أعلن الشاه محمد رضا " أن بلاده ستلجأ إلى احتلال الجزر الثلاث بالقوة في حالة فشل الوسائل السلمية لتسليم هذه الجزر إلى إيران قبل موعد الانسحاب البريطاني من الخليج والمقرر في نهاية العام ١٩٧١ "[٣]، وفي ٢٤ يونيو ١٩٧١ كرر الشاه تهديده باحتلال الجزر إذا لم يتم الحصول عليها بالوسائل السلمية، وقد جاء ذلك في اللقاء الصحفي الذي أجرته معه جريدة Blitz الهندية وقال فيه إن الجزر الثلاث تعود إلى إيران وإن بريطانيا اغتصبتها قبل حوالي ثمانين عاماً في الوقت الذي لم تكن هناك حكومة مركزية في إيران. وأضاف أن والده رضا خان بهلوي أرسل سفناً مسلحة لاستعادة الجزر قبل الحرب العالمية الثانية غير أن السفن الحربية البريطانية تصدت لها، فاضطر إلى التخلي عنها بصورة مؤقتة. وختم الشاه حديثه بقوله: " آمل أن نحصل على الجزر بالوسائل السلمية وإلا لن يبقى أمامنا أي بديل سوى الاستيلاء عليها بالقوة، فقد أصبح لدينا اليوم أسطول حربي وطائرات فانتوم وفرق لجنود المظلات، وأستطيع أن أتحدى بريطانيا وأحتل الجزر"[٤].

١- د. محمد رشيد الفيل. الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي. ذات السلاسل. الكويت، ١٩٨٨. ص ١٩٢ – ١٩٣، ٢١٢ – ٢١٣.

٢- د. مصطفى النجار وآخرون. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. جامعة البصرة. ١٩٨٤. ص ٢١٩.

٣- د. وليد حمدي الأعظمي، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (١٧٦٤ – ١٩٧١). ط١، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٣، ص ٣٦.

٤- ندوة أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر الثلاث، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦. وانظر: مصطفى النجار، المرجع السابق، ص ٢٢٠.

ورداً على مزاعم الشاه بأن بريطانيا اغتصبت الجزر من إيران منذ ثمانين عاماً ذكر وزير خارجية بريطانيا أنه "عندما دخلت بريطانيا منطقة الخليج لم تغتصب جزيرة أبو موسى وتسلمها للشارقة، وهذا ينطبق على الجزيرتين طنب الكبرى وطنب الصغرى، كما أن الحكومة البريطانية تعد منذ وقت دخولها المنطقة الجزر الثلاث عربية، وهي كذلك بمقتضى الوثائق القديمة لدى الحكومة البريطانية". وأكد هذا المعنى وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية السيد غودبر في تصريح له يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٠. كما ذكر المعتمد البريطاني في دبي (جوليان بولارد) في كتابه المؤرخ في ٨/١١/١٩٧٠ أن السيادة على جزيرة أبو موسى تعود للشارقة وجزيرتي الطنب لرأس الخيمة وليس لأية دولة أخرى[١].

وكرر وزير خارجية إيران، أردشير زاهدي، أثناء زيارته البحرين يوم ٢٦ يونيو ١٩٧١ التهديد باحتلال الجزر الثلاث، وفي اليوم التالي، أي في ٢٧ يونيو ١٩٧١، خطب رئيس وزراء إيران أمير عباس هويدا في أهالي ميناء بندر عباس قائلاً: "إن إيران بحاجة إلى الجزر الثلاث من أجل أمنها ورخائها وستقاتل بكل قوة من أجل تحقيق هذا الهدف إذا فشلت في حل المسألة بالوسائل السلمية". وفي ١٠ نوفمبر ١٩٧١ أعلن وزير خارجية إيران الدكتور عباس خلعتبري أن السيادة على الجزر الثلاث ليست موضوع نقاش، وأنها مسألة أساسية لسلامة إيران، وأن إيران مصممة على وضعها تحت سيطرتها [٢].

وأثناء زيارة وزير خارجية إيران أردشير زاهدي لحاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم أعلن أن بلاده لن تعترف باتحاد الإمارات العربية عند إعلانه[×]، بل سوف تحاربه إذا لم تحصل على جزيرة أبو موسى وجزر الطنب التي تنوي تحويلها إلى قاعدة عسكرية لحماية مصالحها وحدودها[٣]. ويبدو أن الإنجليز كانوا قد اتفقوا مع الإيرانيين بالسماح لهم بالاستيلاء على الجزر، وهو ما يتضح لنا من تصريح المعتمد البريطاني في دبي السيد

١- محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص ١٤ – ١٦.

٢- مصطفى النجار وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٢٠.

× أعلن عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة دبي بتاريخ ١٨/٧/١٩٧١، وكان الاتحاد مكوناً من ست إمارات باستثناء إمارة رأس الخيمة التي انضمت إلى الاتحاد في ١٠ فبراير ١٩٧٢. وقد اعترفت إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة في الرابع من ديسمبر ١٩٧١، بعد أن تم لها احتلال الجزر الثلاث.

٣- د. محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي في الخليج العربي.. جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٤٨٩ – ٤٩٠. وانظر: عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص ٩٣.

بولارد الذي قال أثناء مشاركته في افتتاح رصيف في ميناء دبي: " ليس من المنطق أن تتحدثوا عن الاتحاد قبل أن تحلوا مشكلة الجزر مع إيران، فالحصان لا يمكن أن يوضع وراء العربة كما يقول المثل الإنجليزي المعروف، وطالما أنتم لا تريدون أن تعطوا إيران الجزر التي تعتقد أنها بحاجة لها للدفاع عن المنطقة فالاتحاد لا يمكن أن يقوم لسبب بسيط هو معارضة إيران له"[١].

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث عام ١٩٧١

لقد أشرنا آنفاً إلى أن العلاقات البريطانية – الإيرانية قد شهدت تحسناً ملحوظاً منذ مطلع الستينيات، ولذلك فليس غريباً أن تتهم بريطانيا بالتواطؤ مع إيران في احتلالها للجزر العربية، وهناك أكثر من دليل على ذلك التواطؤ المفضوح. يقول الكاتب الصهيوني مردخاي ابير M. Abir " إن بريطانيا التي جوبهت بتصميم إيران على احتلال الجزر بدأت التفاوض معها من أجل تسوية الأزمة بصورة سلمية تحصل بموجبها إيران على هذه الجزر ولكن دون أن تقوم بتغيير معالم الجزر وطمس طبيعتها العربية "[٢].

وتذكر بعض المصادر أن السير وليم لوس Sir William Luce ممثل الحكومة البريطانية والمنظم لعمليات الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، قد مارس الضغط على حكام الشارقة ورأس الخيمة[٣]، وقدم اقتراحاً يقضي بمناصفة السيادة على جزيرة أبو موسى بين الشارقة وإيران، واقتسام عوائد النفط بين الجانبين بالتساوي، كما اقترح على حاكم رأس الخيمة بيع أو تأجير جزر الطنب على إيران.

لكن هذه المقترحات لقيت رفضاً قاطعاً من جانب حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي[٤]، وأعلن عقب اجتماعه بالوسيط البريطاني " لوس " يوم السبت ١٩٧١/١٠/٣٠ أمام حشد من أهالي رأس الخيمة قائلاً: " لقد عرض علينا وليم لوس

١- محمد رشيد الفيل، المرجع السابق، ص ٢١٣ – ٢١٤. وانظر: محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص ٤٢١ – ٤٢٤.

٢- John. D. Anthony: Arab States of the Lower Gulf. People. Politics. Petrolum. Washington. 1975. P.27.

٣- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات، ص ٢٨٢ – ٢٨٣.

٤- عبد الله الأشعل، المرجع السابق، ص ٩١.

التنازل عن الجزيرتين مقابل أن تدفع لنا إيران مبلغاً سنوياً قدره مليون ونصف المليون جنيه إسترليني وعلى أقساط تستمر لمدة تسع سنوات بالإضافة إلى إعطائنا ٥٠٪ من الثروة المعدنية والنفطية التي قد تستخرج من الجزيرتين في المستقبل، ولكننا رفضنا هذا العرض ولسنا مستعدين لعقد صفقات لبيع جزرنا "[١].

ولكن إذا كان لوس قد فشل في إقناع حاكم رأس الخيمة بوجهة نظره، فإنه نجح في إقناع حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي بقبول حل النزاع الطويل مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى، والاتفاق على ممارسة الإدارة المشتركة على الجزيرة، واقتسام عائدات النفط، وأن تحصل الشارقة على مبلغ مليون ونصف المليون جنيه إسترليني سنوياً ولمدة تسع سنوات[٢]، وسمي هذا الاتفاق بمذكرة التفاهم Memorandum Understanding وتم التوقيع عليه بين الشيخ خالد[×] بن محمد القاسمي[٣] وشاه إيران محمد رضا بهلوي يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧١، وفي ٢٩ من الشهر نفسه أذاع حاكم الشارقة نص الاتفاق وهو التالي[٤]:

"لقد جرى الاتفاق بيننا وبين حكومة الإمبراطورية الإيرانية فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى على ما يلي:

أولاً: أن يبقى علم الشارقة مرفوعاً على الجزيرة وفوق مركز الشرطة وعلى الدوائر الحكومية فيها، وأن يبقى المواطنون فيها تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة.

ثانياً: ستقوم شركة (ميوز غاز أويل) بالتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية في الجزيرة ومياهها الإقليمية البالغة ١٢ ميلاً بحرياً، ويتم تقسيم دخل المصادر مناصفة وبالتساوي بين الشارقة وإيران.

١- أحمد جلال التدمري، المرجع السابق، ص ١٥٦ – ١٥٧.

٢- د. صبري فارس الهتمي، الخليج العربي – دراسة الجغرافية السياسية، ط٢، شركة المطابع النموذجية، توزيع الدار الوطنية، بغداد، ١٩٨١، ص ٤١٠.

× تم اغتياله مع أربعة من رجاله كان من بينهم نائبه حمدان بن محمد القاسمي، يوم ٢٥ يناير ١٩٧٢ على يد ابن عمه الحاكم السابق صقر بن سلطان القاسمي الذي تم خلعه من الحكم في عام ١٩٦٥ من قبل بريطانيا، والبعض يذكر أنه كان بانقلاب قام به خالد بن محمد القاسمي، ولذا فقد انتقم الشيخ صقر لنفسه، وقد تولى من بعده شقيقه الشيخ سلطان بن محمد القاسمي.

٣- للمزيد من المعلومات انظر: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع، ١٩٧٦، ص ٢٨. وانظر: سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٣٢.

٤- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٣٩٩ – ٤٠٠.

ثالثاً: أن تصل القوات الإيرانية إلى منطقة متفق عليها في الجزيرة بين الطرفين.

رابعاً: تحصل الشارقة على مساعدات مالية، وتدفع إيران للشارقة مليوناً ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية سنوياً وستتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه إسترليني سنوياً "[1].

وقد أرجع الشيخ خالد بن محمد موافقته على توقيع الاتفاق مع إيران إلى عدم وقوف أحد بجانبه في مواجهة منطق القوة والتهديد الإيراني والضغوط البريطانية عليه، وأنه وجد نفسه مُرغماً على توقيع الاتفاق. ووصف هذه الاتفاقية بأنها "ترتيبات مؤقتة "، فمقدمة الاتفاقية تقول: " لا إيران ولا الشارقة أقرت وجهة نظر الأخرى في ادعاءاتها بجزيرة أبو موسى)[2].

ويتبين من بنود الاتفاقية أن الشيخ خالداً لم يتنازل عن الجزيرة، وأن المبلغ الذي تحصل عليه الشارقة سنوياً من إيران هو بمثابة إيجار للقواعد الإيرانية في الجزيرة[3]. وربما رأى حاكم الشارقة أن هذه الاتفاقية هي أفضل حصيلة يمكن أن تخرج بها إمارته آنذاك، فموازين القوى كانت تميل بقوة إلى صالح إيران وحليفتيها بريطانيا وأمريكا، فيما كانت الدول العربية تلعق جراحها في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ولم تستطع تخطي دائرة بيانات الاحتجاج والاستنكار حينما أقدمت إيران على احتلال الجزر الثلاث في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١[4].

وفي اليوم التالي من إعلان الاتفاق بين الشارقة وإيران زار السفير البريطاني في القاهرة السير ريتشارد بومنت الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون السياسية سليم اليافي وقدم له صورة من الاتفاقية، وأكد السفير أن الاتفاق تم بطريقة ودية، وأنه لم يتخل أي منهما عن سيادته على جزيرة أبو موسى، وأعرب عن أسف حكومته لعدم توصل رأس الخيمة وإيران إلى اتفاق بشأن جزيرتي الطنب، ونفى أن يكون هناك اتفاق بين بريطانيا وإيران بشأن هاتين الجزيرتين ولكنه قال إننا كنا نعرف رأي الشاه ورغبته في احتلالهما[5].

١- جريدة الاتحاد – أبو ظبي، الصادرة في ١٩٧١/١١/٣٠.

٢- دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٦٩.

٣- صبري فارس الهيتي، المرجع السابق، ص ٤١٠.

٤- مجلة الجبل، العدد (١٢)، المجلد (١٣)، ديسمبر ١٩٩٢، ص ٧٢ – ٧٤.

٥- محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط٢، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥٤٩ – ٣٥٥.

وفي اليوم التالي من إعلان الاتفاقية وقبل نهاية معاهدة الحماية بيوم واحد غزت القوات الإيرانية الجزر الثلاث في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، وشاركت في الغزو القوات البحرية والبرية والجوية. كان عدد أفراد الحامية العربية في جزيرة طنب الكبرى ستة أفراد، وقد دافعوا عن الجزيرة دفاع الأبطال، استشهد منهم أربعة وأصيب الاثنان الباقيان بجروح ثم نقلا إلى إيران لاستجوابهما. ويذكر الشرطي حنتوش عبد الله محمد الذي نقل مع زميله علي محسن أنه جرى استجوابهما باللغة العربية من قبل أحد ضباط المخابرات الإيرانية، وأن هذا الضابط سبق أن عمل مدرباً رياضياً في مديرية الشرطة برأس الخيمة[١]. هذا وقد قامت القوات الإيرانية فور احتلالها للجزر بترحيل سكانها العرب بالزوارق إلى رأس الخيمة.

ومن جانب آخر أصدرت حكومة رأس الخيمة في صباح اليوم الذي غزت فيه القوات الإيرانية الجزر بياناً تضمن احتجاجها ضد الغزو الإيراني للجزر، وحمل الحكومة البريطانية ما حدث، وهو ما يُعد نقضاً لمعاهدة الحماية التي ما زالت قائمة. وطلب حاكم رأس الخيمة في البرقية التي بعثها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تحمل المسؤولية وإبلاغ الدول العربية بضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة الكفيلة بردع المعتدي، وإثارة القضية أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومجلس الجامعة[٢]. وأعلنت إمارة رأس الخيمة أنها لن تنضم إلى اتحاد الإمارات العربية المتحدة إلا وفقاً للشروط التالية:

١- أن يتبنى الاتحاد مشكلة الجزر ويعمل على إعادتها بالطرق الدبلوماسية.

٢- عدم إقامة أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية بين الاتحاد وإيران.

٣- أن يتم ترحيل الإيرانيين الذين لم يمض على وجودهم خمس سنوات.

وكانت بريطانيا قد حددت يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ موعداً نهائياً لانسحابها من منطقة الخليج العربي، أي أن الاحتلال الإيراني للجزر حدث قبل يوم واحد من الانسحاب[٣].

١- الجزر العربية بين الأطماع الأجنبية والإستراتيجية، ملف خاص صادر عن وزارة الإعلام العراقية لعام ١٩٧١.

٢- أحمد جلال التدمري، المرجع السابق، ص ١٦٣، ١٨٧، ١٩٠.

٣- د. محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣، ص ٤٧٧.

وقد أعلن رئيس وزراء إيران أمير عباس هويدا نبأ الغزو الإيراني للجزر ورفع العلم الإيراني فوقها، وقال إن أعمال التنقيب عن البترول في جزيرة أبو موسى ستستمر، وفي حال العثور عليه سيتم تقاسم عائداته مناصفة بين إيران والشارقة[١]. وحمل رئيس وزراء إيران مسؤولية مقتل الشرطة العرب في جزيرة طنب المسؤولين في رأس الخيمة الذين لم يأمروهم بالاستسلام للقوات الإيرانية. أما بريطانيا فقد أعربت عن أسفها للأرواح التي أزهقت وكذلك أسفها لعدم توصل شيخ رأس الخيمة إلى اتفاق بشأن جزيرتي الطنب على غرار اتفاق حاكم الشارقة، وذلك رغم العروض السخية التي قدمت له[٢]. إن هذا الموقف البريطاني يدعو إلى السخرية، لأن الأرض لا تقدر بثمن فهي ملك الأجيال.

الدوافع السياسية لاحتلال إيران الجزر:

تستند إيران في احتلالها للجزر العربية الإماراتية الثلاث إلى عدة حجج أو اعتبارات أولها أن هذه الجزر مناطق استراتيجية للأمن الإيراني، ولا بد من السيطرة عليها لتأمين سلامة السواحل الإيرانية الجنوبية، وكذلك تأمين الملاحة في الخليج، فهذه الجزر تقع عند مدخل الخليج – مضيق هُرمز[٣]. وفي الواقع هذه الحجة مرفوضة دولياً، لأن القانون الدولي لم ينص على اعتبار المصلحة الاستراتيجية للدولة في مكان ما من العالم حجة قانونية تخولها وضع السيادة على ذلك المكان.

أما الحجة الثانية التي تستند إليها إيران فهي تقوم على أن الخريطة التي رسمتها وزارة الحرب البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر، أظهرت لون الجزر الثلاث بلون المناطق الإيرانية. وهذه الحجة أيضاً غير مقبولة من وجهة نظر القضاء الدولي، لأنها ليست دليلاً على الملكية وخاصة إذا لم تكن الخرائط موثقة من قبل الجانبين المتنازعين، وهذه

١- محمد علي رفاعي، المرجع السابق، ص ٥٣٧.

٢- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ٤٠٤ – ٤٠٥.

٣- ر.ك. رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص ١٨، ١٢٤.

الخريطة ليست موثقة لا عند الحكومة البريطانية ولا عند دولة الإمارات. ولذلك يمكن القول إن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث يعد منافياً للقانون الدولي ولمبادئ الأمم المتحدة التي تنص على مبدأ تحريم العدوان، وتحريم الاستعمار، والتزام الطرق السلمية لتسوية المنازعات(١).

ويقول شاه إيران إن الجزر الثلاث أصلاً إيرانية، وقد أخذت عندما كانت إيران ضعيفة وعليه فإن الاستيلاء على الجزر (من وجهة نظره) لا يعدو أن يكون استرجاعاً للسيادة الإيرانية عليها(٢). وفي سياق هذه المبررات الإيرانية يقول رئيس الوزراء الإيراني عباس هويدا في البرلمان الإيراني: "منذ ثمانين عاماً كانت السياسة الاستعمارية لبريطانيا تحول دون ممارسة إيران سيادتها وحقوقها التاريخية المسلم بها في هذه الجزر، والآن عادت السيادة الإيرانية عليها"، وفي تصريح آخر ذكر أن هناك اعتبارين أساسيين يمليان على إيران القيام بهما:

أولاً: حفظ الأمن في الخليج وبحر عُمان، لسلامة استمرار تدفق النفط إلى العالم.

ثانياً: الحفاظ على الجزر في الخليج حتى لا تستخدم في أي نشاط تخريبي من الممكن أن يشكل تهديداً لأمن إيران والملاحة الدولية في مضيق هرمز(٣).

واتخذت إيران من حادثة الباخرة (كورال سي) التي تعرضت لقصف مسلح بالقرب من باب المندب، بينما كانت تنقل بترولاً إيرانياً وهي في طريقها إلى ميناء إيلات في فلسطين المحتلة، وادعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن الحادث، ذريعة لاحتلال الجزر إلى جانب الذرائع الأخرى، وطالبت الدول الكبرى بعدم ترك الممرات المائية الدولية في أيدي (أنظمة غير مسؤولة)(٤). وهذه الحجج الإيرانية التي اعتمدت عليها لاحتلال الجزر كما نلاحظ واهية كبيت العنكبوت لأنها لا تستند إلى أي أسس تاريخية أو قانونية،

١- ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص ٤٩ – ٥٦.

٢- عبد الجبار ناجي، المرجع السابق، ص ٢٤٣ – ٢٤٤.

٣- ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص ٢٩ – ٣٢.

٤- رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص ٣٠٩ – ٣١٢.

وذلك بعكس الجانب العربي الإماراتي الذي يملك كل الأسانيد التي تؤكد ملكيته لهذه الجزر منذ القدم، وسكانها جميعاً ينتمون إلى فروع القبائل العربية التي سكنت البر المقابل، أي إلى العرب المقيمين في بقية إمارات ساحل عُمان. ولكن كما قال حاكم الشارقة إن قانون القوة في ظل اختلال القوى هو السائد في عصرنا. وقد أدلى الشيخ خالد بن محمد القاسمي بحديث في ٨ ديسمبر ١٩٧١ قال فيه: " لقد قدمت الوثائق والأدلة وكلفت نخبة من رجال القانون لإثبات عروبة الجزر، وأردت مناقشة إيران بالمنطق والحجة والقانون لكن أنى لشريعة الغاب ومنطق القوة أن يهمهما القانون "[١]. ونفى الناطق الرسمي في الخارجية البريطانية أن تكون بلاده قد وقعت اتفاقية مع إيران اعترفت فيها لإيران بملكية الجزر، وقال: " لقد رفضنا استعمال القوة ودعونا إلى حل سلمي للخلاف حول الجزر الثلاث الاستراتيجية القريبة من مضيق هرمز"، وأكد أن الاتفاق الموقع بين الشارقة وإيران بشأن جزيرة أبو موسى في عام ١٩٧١ كان يقضي باقتسام السيادة على الجزيرة "[٢].

ويؤكدِ بعض الإنجليز أن الشاه لم يستولِ على الجزر الثلاث لأسباب استراتيجية حربية – رغم تصريحاته العديدة بهذا الخصوص، وإنما كان في الواقع لتثبيت صورته كحاكم قوي في أذهان الشعب الإيراني، وخاصة بعد أن نالت البحرين استقلالها واعترافه بها مما أدى إلى اهتزاز شخصيته، فكان عليه أن يعيد صورته القوية كما كانت في نفوس شعبه[٣]. كما أن الشاه انتهز فرصة انشغال العرب مع إسرائيل فأراد أن يثبت للغرب أن بلاده هي الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على حفظ الأمن والسلم بعد الانسحاب البريطاني. وبالفعل استطاع الاستحواذ على ثقة الولايات المتحدة وبريطانيا، وقامت الدولتان بتقديم أنواع الأسلحة له من الدبابات والطائرات والسفن الحربية لأجل الحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة[٤].

١- تصريح لمجلة الجيل. العدد (١٢). المجلد (١٣). ديسمبر ١٩٩٢. ص ٧٢ – ٧٥.

٢- أحمد جلال التدمري. المرجع السابق. ص ٣٥٤.

٣- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم. المرجع السابق، ص ٤٠٠.

٤- ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث. ص ٥٨ – ٦٠.

الموقف العربي من احتلال الجزر:

أدى احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث إلى احتجاج رسمي وشعبي في منطقة الخليج العربي بصورة خاصة وفي الوطن العربي الكبير بصورة عامة. كذلك أدى الاحتلال إلى توتر في العلاقات العربية الإيرانية، وقد تضمن البيان الأول لاتحاد الإمارات العربية المتحدة إدانته الصريحة للاحتلال الإيراني للجزر، وأكد تمسكه بعروبة الجزر، وطالب الجامعة العربية بضرورة اتخاذ موقف موحد إزاء إيران كي تشعرها أن الدول العربية جادة في المحافظة على عروبة الجزر.

وأصدرت إمارة رأس الخيمة بياناً شجبت فيه الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، وطالبت مجلس اتحاد الإمارات العربية المتحدة، والجامعة العربية، والأمم المتحدة بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لإعادة الجزر المحتلة إلى وضعها الطبيعي تحت السيادة العربية[1]. وخرجت مظاهرات حاشدة في رأس الخيمة والشارقة وفي بقية إمارات الخليج العربي وفي معظم الدول العربية الأخرى، حطم خلالها المتظاهرون فروع البنوك والمؤسسات والمتاجر الإيرانية، وكذلك مكاتب شركات الطيران الإيرانية، وطالبوا بطرد الإيرانيين من منطقة الخليج العربي[2]. وأعلن حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي في ٣ ديسمبر ١٩٧١ أن إمارته تتطلع إلى استقبال أي قوة عربية للدفاع عن الجزر التي احتلتها إيران[3]. وبالمناسبة وفي ظل هذه الظروف التي تمر فيها دولة الإمارات العربية المتحدة نجد الرائد عبد السلام جلود عضو مجلس الثورة الليبي الذي قام بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة عقب احتلال إيران للجزر مباشرة يصرح عند وصوله إلى القاهرة وهو في طريقه إلى بلاده قائلاً: " لقد عرضنا على زعماء الإمارات إرسال جنود ليبيين إلى الجزر لكنهم رفضوا العرض"، ويذكر المصدر نفسه أن العراق عرض إرسال قوات إلى الجزر لكن دولة الإمارات لم توافق على ذلك[4]. وربما أن دولة الإمارات العربية فضلت الحل السلمي للنزاع انطلاقاً من ثقتها بعدالة قضيتها.

١- محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص ٤٥٨ – ٤٦٦.

٢- أحمد جلال التدمري، المرجع السابق، ص ١٧٥. وانظر: محمد علي الرفاعي، ص ٥٤٠.

٣- مصطفى النجار وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٢١.

٤- محمد علي رفاعي، المرجع السابق، ص ٥٤١ – ٥٤٢.

ودعا العاهل السعودي الملك فيصل بن عبد العزيز مجلس الوزراء السعودي إلى اجتماع طارئ بعد ساعات من احتلال إيران للجزر، وأصدر المجلس بياناً ضمنه شجبه واستنكاره الشديد لإقدام إيران على احتلال الجزر الثلاث وطالبها بإعادة النظر في موقفها.

واستدعى وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح سفير بريطانيا والقائم بالأعمال الإيراني إلى وزارة الخارجية وأبلغهما احتجاج حكومته إزاء احتلال إيران للجزر العربية، كما طالب المسؤولين العرب بضرورة اتخاذ استراتيجية موحدة لمواجهة هذا العدوان[1]. وأبلغ أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح حاكم رأس الخيمة استعداد الكويت للوقوف إلى جانب الأخوة العرب في جميع الخطوات والإجراءات التي يتم الاتفاق عليها لصون الحقوق العربية. كذلك طالب مجلس الأمة الكويتي باتخاذ إجراءات صارمة ضد الأطماع الإيرانية، ووافق المجلس على التجنيد الإجباري لأبناء الكويت، وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ الكويت التي يصدر فيها قرار بهذا الخصوص[2]. وسارع العراق إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من إيران وبريطانيا التي اتهمها بالتواطؤ مع إيران في احتلالها للجزر. ودعا العراق وبعض الدول العربية في ٣ ديسمبر ١٩٧١م مجلس الأمن لعقد جلسة لبحث الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث[3]. ونددت ليبيا بالاحتلال الإيراني للجزر، ولجأت إلى تأميم شركة البترول البريطانية المسجلة تحت اسم شركة بترول الخليج، كما قامت بسحب أرصدتها من البنوك البريطانية لتواطؤ بريطانيا مع إيران[4]. وفي مصر، سلمت وزارة الخارجية المصرية مذكرة احتجاج إلى القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة، وحمل البيان الرسمي لوزارة الخارجية المصرية بريطانيا المسؤولية لتفريطها بالجزر على الرغم من معاهدات الحماية التي كانت نافذة المفعول عند وقوع الغزو الإيراني للجزر[5]. ونددت دولة قطر بالاحتلال الإيراني للجزر العربية، ولكنها حملت المسؤولية الأمة العربية

١- د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، ط٢، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٣٣ – ٣٤.

٢- مصطفى النجار، المرجع السابق، ص ٢٢١.

٣- د. راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٥١.

٤- سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٣٤.

٥- محمد علي رفاعي، المرجع السابق، ص ٥٣٧ – ٥٣٨، ٥٧١.

التي لم تتحرك لمواجهة التهديدات الإيرانية التي سبقت احتلالها للجزر، وترى أنه ما دام الأمر قد حدث فإنه ليس من مصلحة العرب إثارة أي نوع من العداء ضد إيران في وقت تواجه أمتنا العربية الدولة العبرية، وأنه من مصلحة العرب وإيران البحث عن حلول مناسبة لتسوية هذه القضية خاصة أن إيران لم تغلق باب المفاوضات معها بشأن الجزر الثلاث[١].

وخلاصة القول، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ترى أن الموقف العربي لم يرق إلى درجة المسؤولية إزاء هذه القضية، لا قبل الاحتلال ولا بعده. فعلى سبيل المثال نجد العراق يقطع علاقاته مع إيران، ولكن هذه العلاقات سرعان ما عادت إلى طبيعتها بين البلدين أثناء انعقاد مؤتمر الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الجزائر في ٦ مارس ١٩٧٥، إذ أعلن عن اتفاق بين البلدين ينهي الخلافات بينهما وكأن شيئاً لم يحدث[٢]. إلا أنه ينبغي القول إنه إذا كان العراق قد قطع علاقاته مع إيران وأعادها فيما بعد، فإننا نجد دولة الإمارات العربية المتحدة صاحبة القضية ترفض الموافقة على طلب حاكم رأس الخيمة قطع العلاقات مع إيران[٣].

موقف الجامعة العربية من الاحتلال الإيراني للجزر:

تابعت جامعة الدول العربية باهتمام التهديدات الإيرانية للجزر منذ أن أعلنت بريطانيا في عام ١٩٦٨ عزمها الانسحاب من منطقة الخليج العربي مع نهاية عام ١٩٧١، غير أن الجامعة لم تستطع أن تقوم بدور إيجابي للحفاظ على عروبة هذه الجزر واقتصر دورها على الاجتماعات وإصدار البيانات والقرارات، دون تفعيلها على أرض الواقع. وقد دعت الجامعة إلى عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية العرب في ١٢ نوفمبر ١٩٧١ لبحث التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، وبتوصية من المؤتمر قام الأمين العام المساعد للشؤون السياسية سليم الياقي بدعوة السفير البريطاني

١- محمد حسن العيدروس، التطور السياسي لدولة الإمارات العربية، ص ٤٨٨ – ٤٩٠.

٢- د. محمد عدنان مراد، المصدر السابق، ص ٤٩٠.

٣- محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ص ٤١٤ – ٤٢٠.

لدى مصر السيد ريتشارد بومنت وكذلك القائم بالأعمال الإيراني نظراً لوجود السفير في بلاده وبحث مع كل منهما على حدة نتائج المؤتمر واتفاق العرب على المحافظة على عروبة الجزر.

وقد وعد السفير البريطاني بإبلاغ حكومته برغبة العرب في هذا الشأن، أما الدبلوماسي الإيراني فقد أعرب عن أمل حكومته في التوصل إلى حل سلمي بشأن الجزر مع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة[1].

وتوالت الاجتماعات العربية في مقر الجامعة بالقاهرة لبحث الأزمة مع إيران، وعقد الأمين العام المساعد للشؤون السياسية يوم ٢ ديسمبر ١٩٧١ اجتماعاً آخر مع القائم بالأعمال الإيراني وسلمه احتجاجاً ضد قيام إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث، وقال "إذا كانت إيران حريصة على الصداقة العربية وتقدر الظروف الحالية للأمة العربية مع إسرائيل، فيجب أن تنسحب من الجزر والعودة إلى طاولة المفاوضات"، فرد القائم بالأعمال الإيراني "لقد أوضحت الحكومة الإيرانية قبل تاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ أنها ستحتل الجزر الثلاث عقب انسحاب بريطانيا لأنها ترى أنها جزر إيرانية". وفي ٤ ديسمبر التقى الأمين العام المساعد السفير الإيراني خسرو خسروني الذي كان قد عاد من بلاده، وفي هذا اللقاء أوضح السفير موقف حكومته قائلاً "إن العلاقات الإيرانية العربية علاقة تاريخية كانت دائماً وطيدة، ولكن هناك عوامل خارجة عن إرادتنا جميعاً عملت على الإساءة إلى هذه العلاقة، وأخص بالذكر الإنجليز الذين يعلمون أن هذه الجزر جزر إيرانية، ومع ذلك ظلوا يلعبون على الحبلين". وحينما قال الأمين العام المساعد "إذا كانت إيران حريصة على علاقاتها مع العرب، لا بد أن تنسحب من الجزر"، رد السفير قائلاً "إنك تطلب أن تنسحب القوات الإيرانية من الجزر، أستطيع أن أقول أن ذلك غير ممكن[2]، لقد تنازلنا عن البحرين واعترفنا بها، أما بقية الجزر فهي إيرانية"، وزعم السفير أن الجزر ليست عربية حتى تتدخل الجامعة في أمرها[3]. ونلاحظ هنا أن أسلوب الأمين العام المساعد للجامعة مع الجانب الإيراني

١- محمد علي رفاعي، المرجع السابق، ص ٥٥٤ - ٥٦٢.

٢- سيد نوفل، المرجع السابق، ص ٢٤ - ٣٥.

٣- د. يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٣، ص ٢١٦ - ٢٧١. وانظر: أحمد جلال التدمري، ص ١٩٨.

كان أسلوباً يتسم بالضعف محاولاً استجداء العاطفة، كقوله "إن الأمة العربية تمر بظروف صعبة بسبب مواجهتها لإسرائيل، وإذا كانت إيران حريصة على علاقاتها بالعرب عليها أن تعيد الجزر"، وذلك بعكس الجانب الآخر الذي كان يتحدث من مركز القوة.

وعقد مجلس الجامعة اجتماعاً طارئاً يوم ١٩٧١/١٢/٦م خصص لبحث قضية الاحتلال الإيراني للجزر. وقد ألقى ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة سيف سعيد غباش كلمة أمام المجلس أوضح فيها بالأسانيد التاريخية سيادة دولة الإمارات على الجزر الثلاث و عروبة هذه الجزر منذ فجر التاريخ، وبيّن كذلك التواطؤ البريطاني مع إيران في احتلال الجزر وهو ما يُعد خيانة لمعاهدة الحماية بين الإمارات وبريطانيا المعقودة في عام ١٨٢٠، وطالب العرب بقطع العلاقات مع إيران وإثارة القضية أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية[١].

وفي ١١ مارس ١٩٧٢ ناقش مجلس الجامعة في اجتماعه العادي الاحتلال الإيراني للجزر، وأصدر بياناً أدان فيه الاحتلال الإيراني للجزر بالقوة، وهو ما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وحمّل بريطانيا المسؤولية[٢].

مجلس الأمن الدولي وقضية الجزر:

تقدمت بعض الدول العربية يوم ٣ ديسمبر ١٩٧١ بمذكرة إلى مجلس الأمن الدولي طالبة عقد جلسة طارئة لبحث الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، وبناء على ذلك عقد المجلس في التاسع من الشهر نفسه جلسة خصصت لبحث موضوع الشكوى العربية ضد إيران. وقد طالب المندوبون العرب المجلس بدعوة إيران إلى سحب قواتها من الجزر الثلاث، كما تضمنت المذكرة العربية إدانة العرب لبريطانيا لأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب معاهدات الحماية مع أن الوثائق البريطانية تؤكد عروبة الجزر. واستدلوا بالوثيقة البريطانية التي بعثتها حكومة الهند البريطانية إلى وزارة الخارجية والمتعلقة بموضوع التنقيب عن النفط في الأراضي الإيرانية والتي جاء فيها: " وفيما يتعلق بطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو

١- راشد البراوي، المرجع السابق، ص ٤٥١.

٢- F.O. 371/218961/E 5292. 9th Sep. 1938.

موسى فإنها تخص المحميات العربية، ويجب أن تستبعد من حساب شركة البترول الأنجلو – إيرانية "[1]. أما مندوب إيران فقد دافع عن موقف بلاده قائلاً إنه لا يريد أن يدخل في موضوع إثبات أن هذه الجزر هي أراضٍ إيرانية لأن مجلس الأمن ليس محكمة ولكن أفضل دليل على تبعية الجزر لإيران (على حد زعمه) الخرائط التي تعود إلى عام ١٨٧٠ والتي تبين لون الجزر بلون المناطق الإيرانية[2]. وتحدث مندوب بريطانيا في الجلسة قائلاً إن حكومته مرتاحة للاتفاق الذي تم بين حاكم الشارقة وإيران بشأن جزيرة أبو موسى، أما فيما يتعلق بجزر الطنب فقد أعلنت بريطانيا أنها غير مسؤولة عنها إذا لم يتم الاتفاق حولها بين حاكم رأس الخيمة وإيران قبل خروج القوات البريطانية من المنطقة[3]. وكان حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي قد بعث ببرقية عاجلة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي قبل انعقاد المجلس شرح فيها تفاصيل العدوان الإيراني على الجزر قائلاً "إن الوثائق التي لدينا لا تترك أي مجال للشك بتبعية جزر الطنب إلى إمارتنا رأس الخيمة، وإذا ما تجاهلت إيران هذه الحقيقة فلندع محكمة العدل الدولية تعلن هذه الحقيقة"، وطالب مجلس الأمن التدخل لإرغام إيران على الانسحاب من الجزر وإعادتها إلى أهلها الشرعيين. وبعد نقاش دام عدة ساعات بين أعضاء الوفود المشاركة في الاجتماع لم يتم التوصل إلى أي نتيجة[4]، واستناداً إلى المادة (٣٦) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بفض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية اقترح رئيس مجلس الأمن اتباع الدبلوماسية الهادئة لحل النزاع، وتقرر بالتالي تأجيل النظر في القضية لإعطاء الفرصة لطرف ثالث لدراسة النزاع والتوصل إلى حل[5]. وربما قصد رئيس مجلس الأمن أنه في حالة عدم توصل الجانبين (الإماراتي والإيراني) إلى حل عادل لقضية الجزر بينهما فإن عليهما إحالة القضية إلى طريق ثالث وهي محكمة العدل الدولية، غير أن إيران حتى تاريخ كتابة هذه السطور ترفض رفضاً قاطعاً إعادة الجزر أو اللجوء إلى التحكيم الدولي، وذلك حسب رأينا يعود إلى الأسباب التالية:

١- ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص ٣٧.

٢- United Nations - Report of the Secretary General on the Work of the Orgainsation. 16 June. 1971 to 15 June 1972.

٣- ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص ٣٧.

٤- أحمد جلال التدمري، المرجع السابق، ص ١٩٠، ٢٧٠، ٢٧١.

٥- وليد حمدي الأعظمي، المرجع السابق، ص ٨ – ٩.

أولاً: خشيتها من أن تكسب دولة الإمارات القضية.

ثانياً: اعتمادها على تفوقها العسكري وشعورها بعدم وجود قوة تجبرها على التخلي عن الجزر أو اللجوء إلى التحكيم.

الموقف البريطاني والأمريكي من احتلال إيران للجزر:

تؤكد بعض المصادر أن بريطانيا قامت قبل انسحابها من منطقة الخليج العربي بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووضع خارطة جديدة للمنطقة تتفق من الناحية الاستراتيجية مع مصالحهما في المنطقة. وهذا التنسيق البريطاني – الأمريكي يأتي وفقاً للمعاهدة الموقعة بين البلدين في عام ١٩٥٧التي تقضي بتقسيم العمل بينهما في الخليج العربي. وعلى هذا الأساس لا نستغرب أن ترضخ بريطانيا للإدارة الأمريكية بتسليم الجزر للشاه الذي كانت أمريكا ترى أنه شرطي الحراسة للمصالح الغربية في المنطقة في وجه عدوهم التقليدي الاتحاد السوفيتي السابق[١].

ومع أن بريطانيا تنفي تواطؤها مع الشاه بشأن الجزر، فإن الشواهد تؤكد عكس ذلك، ومع ذلك فإنه يمكن القول أنها فشلت في إيجاد حل للنزاع حول هذه الجزر، وأن كل ما قامت به هو محاولة إقناع حكام الشارقة ورأس الخيمة بقبول طلب إيران بتأجير الجزر الثلاث لإيران لمدة خمسين سنة، وكان قبول إيران استئجار الجزر ودفع الإيجار للشارقة ورأس الخيمة هو بمثابة إقرار كافٍ بعروبة الجزر من وجهة نظر الحكومة البريطانية، إلا أن حاكمي الشارقة ورأس الخيمة رفضا ذلك الاقتراح[٢].

وهذا التساهل من جانب بريطانيا فيما يتعلق بالجزر الإماراتية يؤكد التناقض الواضح في السياسة البريطانية، فقد رأيناها تقف ضد إيران حينما هددت باحتلال البحرين، وأجبرتها على الاعتراف باستقلالها في شهر مارس ١٩٧٠. كذلك وقفت ضد السعودية حينما حاولت بسط سيطرتها على واحة البريمي في عام ١٩٥٢ وضمها إلى الأراضي السعودية.

١- ندوة أبعاد العدوان الإيراني على الجزر الثلاث، ص ١٢ – ١٩. وانظر كذلك: خالد محمد القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٩٧، ص ١٦٥.

٢- صالح محمد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرق الجزيرة العربية في عهد رضا خان بهلوي (١٩٢٥ – ١٩٤١)، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص ١٥١ – ١٥٥. ولمعرفة شروط حاكم الشارقة لتأجير الجزر انظر المصدر نفسه، ص ١٥٥ – ١٥٦.

وهذا الموقف البريطاني القائم على الانتقائية يؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك تواطؤ بريطانيا مع إيران في احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث.

وتؤكد مجلة الأكونومست في ١٠/١٢/١٩٧١ أن إنجلترا والولايات المتحدة كانتا تعدان إيران لتكون الحارس الجديد لمصالح الغرب في المنطقة بعد انسحاب القوات البريطانية[١]. وبعد ساعات من إعلان بريطانيا استقلال الإمارات في الأول من ديسمبر ١٩٧١ وقع المعتمد البريطاني في الخليج العربي جيفري آرثر معاهدة صداقة مع حكام دولة الإمارات العربية المتحدة وأعلن عنها يوم ٢ ديسمبر ١٩٧١. وقد سأل أحد الصحفيين المعتمد البريطاني عن أسباب تخلي بلاده عن الجزر قبل انسحابها لإيران فأجاب قائلاً: "ليس من المعقول أن تدخل بريطانيا في حرب مع إيران قبل الانسحاب بيوم واحد"[٢].

ومن الملاحظ أن بريطانيا والولايات المتحدة لم تبديا معارضة تذكر لاحتلال إيران للجزر، بل إن أمريكا أعلنت تأييدها للوجود الإيراني في الخليج، وقامت بتزويد قوات الشاه بأنواع الأسلحة باستثناء السلاح النووي. وقد أكد ذلك السفير الأمريكي في طهران عقب اختتام الرئيس نيكسون زيارته لإيران عام ١٩٧٢ قائلاً "إن إيران تستطيع الحصول على جميع أنواع الأسلحة باستثناء السلاح النووي"[٣]. ويؤكد "استودارد " أن الولايات المتحدة التي برزت في نهاية الحرب العالمية الثانية كقوة ضاربة في العالم تعاونت مع شاه إيران محمد رضا بهلوي الذي كان يعد من وجهة نظرها أهم زعيم في المنطقة ويستطيع الحفاظ على أمن الخليج والمصالح الغربية في المنطقة[٤]. كما رحبت إسرائيل باحتلال إيران للجزر العربية، و جاء في مجلة الجيش الصهيوني الصادرة في ٣ ديسمبر ١٩٧١ (إن الخطوة التي أقدمت عليها إيران تخدم إسرائيل على المدى القريب والبعيد استراتيجياً واقتصادياً، وتعفي إسرائيل من الجهود التي تفرض عليها لحماية أمن الملاحة الإسرائيلية أثناء عبور سفنها في مضيق هرمز، كما ضمنت إسرائيل الآن استمرار تدفق البترول إليها). وكانت إسرائيل

١- روزماري سعيد. النزاع حول الجزر العربية في الخليج (١٩٢٨ – ١٩٧١). مجلة الخليج والجزيرة العربية. العدد السابع. يوليو ١٩٧٦.

٢- عبد الله الأشعل. ص ٩٣.

٣- محمد علي رفاعي. المرجع السابق. ص ٥٤١.

٤- هنري فورتيك. سياسة إيران إزاء الخليج العربي في السبعينيات. مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة. ١٩٨٧. ص ٣٤٥.

تحصل على نصف احتياجاتها النفطية من إيران، وقد توثقت العلاقات بينهما بعد تعرض ناقلات النفط (كورال سي) المحملة بالنفط الإيراني إلى اعتداء مسلح من قبل الفدائيين الفلسطينيين وهي في طريقها إلى ميناء إيلات الواقعة على خليج العقبة المطل على البحر الأحمر في فلسطين المحتلة[١].

العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران بعد سقوط نظام الشاه:

كانت دول مجلس التعاون الخليجي تتوقع بعد سقوط حكم الشاه عام ١٩٧٩ أن تكون العلاقات مع القيادة الإيرانية الجديدة أفضل، ولا سيما بعد أن أعلن الإمام الخميني قائد الثورة الإسلامية الإيرانية عقب عودته إلى بلاده في نوفمبر ١٩٧٩م أن من أهداف الثورة رفع المظالم والعودة بالعلاقات الإيرانية مع الدول الأخرى إلى علاقات طبيعية. وفي رده على سؤال يتعلق بالجزر وهل لدى الثورة نية لإعادتها، قال: "إن الثورة قامت لتنصر الحق ولتسحق الباطل ولترفع المظالم التي ارتكبها الشاه "[٢]، وهنا نلاحظ أن الإمام الخميني لم يعلن صراحة أنه سيعيد الجزر إلى دولة الإمارات كما فسر (التدمري)، فلربما قصد رفع المظالم عن شعبه وليس عن الآخرين من الناس، إذ نرى القيادة السياسية الإيرانية الجديدة لا تختلف عن القيادة البائدة فيما يتعلق بالجزر والإصرار على التمسك بها. فهذا وزير الخارجية في عهد الإمام الخميني كريم سنجابي نجده يصرح فور عودة الخميني من فرنسا بقوله: " إن مسالة الانسحاب الإيراني من الجزر الثلاث الواقعة عند مدخل الخليج ليست موضوع نقاش "[٣].

ولقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الإيرانية لدى القيادة الجديدة في إيران للتوصل إلى حل لمسألة الجزر، وكشف عن ذلك الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة الذي قال إنه بعث برسالة خطية إلى الإمام الخميني في ٩ نوفمبر ١٩٧٩م تتعلق بقضية الجزر التي احتلها نظام الشاه، وإن القيادة السياسية الإيرانية وعدته بإعادة النظر في القضية[٤].

١- فيليب ستودارد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي والعالم الخارجي. واشنطن. ١٩٨٥، مترجم إلى العربية. ص ٥١ – ٥٤.

٢- صبري فارس الهيتي، المرجع السابق. ص ٤١٠ – ٤٤٧.

٣- هنري فورتيك، المرجع السابق. ص ٣٤٦. وانظر: أحمد جلال التدمري، المرجع السابق، ص ٨٥ – ٨٦.

٤- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ٣٨٦.

ولكن بعد أن مرت الأيام ولم تبدِ القيادة الإيرانية أية نوايا طيبة، بعثت دولة الإمارات بمذكرة في شهر أغسطس ١٩٨١ إلى الأمين العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) أعربت فيها عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة الإيرانية بشأن الجزر التي احتلتها إيران في عهد الشاه، وأكدت في المذكرة أنها تملك الوثائق الدامغة التي تثبت ملكيتها للجزر الثلاث[١].

ومن الثابت أن القيادة السياسية التي تولت الحكم في إيران بعد سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩م زادت من نشاطها في الجزر المحتلة بقصد فرض الأمر الواقع، فقد أدلى الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني بتصريح أثناء زيارته للجزر في فبراير ١٩٩٢ قال فيه: "إن جزيرة أبو موسى يمكن أن تصبح مركزاً اقتصادياً مهماً، فهي تتمتع بموقع استراتيجي متميز، ونحن نرى أن أهلها حماة لحدودنا الجنوبية"، وأصدر تعليماته ببناء مجمع سكني مكون من مائة وحدة في الجزيرة[٢].

وقد ذكر بعض الساسة أن الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها إيران بعد الحرب الإيرانية – العراقية هي وراء تمسكها بالجزر، وهذا هو ما رأيناه أثناء محادثات وزير خارجية دولة الإمارات راشد عبد الله النعيمي مع الرئيس رفسنجاني في أبريل ١٩٩٢، فقد طالب رفسنجاني دولة الإمارات بدفع تعويضات مالية ادعى أن بلاده تستحقها بسبب الخسائر التي منيت بها إبان حربها مع العراق، كما اتهم الرئيس الإيراني دولة الإمارات بأنها تستخرج كمية من النفط من حقل مبارك في جزيرة أبو موسى أكبر مما هو مُعلن[٣].

وعلى الرغم من أن دول الخليج العربي تكونت لديها قناعة أن التغيير الذي حدث في نظام الحكم في إيران لن يُغير استراتيجيتها القديمة الرامية إلى الهيمنة على المنطقة بدليل تمسكها بالجزر، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وشقيقاتها في مجلس التعاون لا تألو جهداً في البحث عن حلول مع إيران لتسوية قضية الجزر المحتلة. ومن أجل ذلك عقد لقاء في مدينة أبو ظبي في الفترة ما بين ٢٧ – ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ بين ممثل دولة الإمارات سيف سعيد مساعد مدير إدارة شؤون مجلس التعاون في الخارجية، وممثل إيران في الاجتماع

١- جريدة القبس الكويتية، الصادرة في ٣/١٠/١٩٨٠م.

٢- صدى الحرب العراقية – الإيرانية، جامعة البصرة، ١٩٨١، ص ١٧٩ – ١٨٨.

٣- أحمد جلال التدمري، ص ٣٢٣ – ٣٢٤.

مصطفى حائري مدير عام شؤون الخليج بوزارة الخارجية الإيرانية، وخلال هذا اللقاء طرح ممثل دولة الإمارات عدة مطالب أهمها: إنهاء الاحتلال العسكري الإيراني لجزر الطنب، والتزام إيران بمذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبو موسى، وإيجاد إطار ملائم لحسم السيادة على الجزيرة خلال فترة زمنية محددة، ووقف الإجراءات التي تقوم بها السلطات الإيرانية فوق جزيرة أبو موسى، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل القضية. وقد رُفضت كل هذه المطالب من جانب الوفد الإيراني[١].

وفي ختام اجتماع وزراء دول مجلس التعاون مع نظرائهم في المجموعة الأوروبية في بروكسل في مايو ١٩٩٣ دعوا دولة الإمارات وإيران إلى العمل من أجل حل الخلاف بينهما بشأن الجزر بالطرق السلمية على أساس احترام القانون الدولي والتعايش السلمي بين الدول، والتعاون مع جهود سكرتير الأمم المتحدة بهذا الخصوص[٢].

وإذا جاز لنا القول، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يولِ قضية النزاع بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر اهتماماً واضحاً إلا متأخراً، وربما يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

أولاً: انشغال دول المجلس بعملية السلام العربية – الإسرائيلية (١٩٧٣ – ١٩٨٠) والتي لا تزال تشغل العرب حتى اليوم.

ثانياً: انشغال دول المجلس بمحاولة إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، تلك الحرب التي كانت لها انعكاساتها السلبية على اقتصاد دول المجلس وعلى أمنها القومي.

ثالثاً: الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠ والتداعيات التي نتجت عن هذا الغزو.

ولذلك يمكن القول إن دول المجلس بدأت تولي قضية النزاع حول الجزر اهتماماً أكبر بعد تحرير الكويت ١٩٩١، وذلك من خلال دعوة حكومتي دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى الدخول في مفاوضات مباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية قضية الجزر الثلاث.

١- مجلة الجيل، العدد ١٢، المجلد ١٣، ديسمبر ١٩٩٢م، ص ٧٦.

٢- أحمد جلال التدمري، المرجع السابق، ص ٢١٢ – ٢١٣.

وقد أكدت القمة الثانية عشرة لدول مجلس التعاون الخليجي والقمم التي تلتها لدول المجلس أن تطوير العلاقات بينها وبين إيران مرتبط بما تتخذه الحكومة الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حُسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفي كل قمة يكرر زعماء دول مجلس التعاون تأييدهم المطلق وتضامنهم مع دولة الإمارات في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث استناداً إلى مبادئ الشرعية الدولية(١).

وأعرب المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في القمة الخامسة عشرة عن أسفه الشديد لعدم تجاوب إيران مع دعوات دولة الإمارات المتكررة إلى الوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر، ولرفض إيران القبول بإحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية. كذلك أعرب المجلس عن أسفه البالغ وقلقه للإجراءات التي تقوم بها إيران فوق الجزر والرامية إلى تكريس احتلالها للجزر(٢)، وهو ما يمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حُسن الجوار، بل وانتهاكاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الشارقة وإيران عام ١٩٧١. وتتكرر تقريباً النداءات والمناشدات نفسها من جانب دول المجلس لإيران في كل قمة بتحكيم العقل والحكمة وإرجاع الجزر بالطرق السلمية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة(٣).

ونلاحظ أن دول المجلس تتحاشى في كل بيان من بيانات كل قمة استخدام العبارات القوية مثل "العدو" أو "العدوان" أو غيرها من العبارات كالتلويح باستخدام القوة لاستعادة الجزر، وهذا الموقف في الواقع يدل على وعي حضاري، وإدراكاً منها لما قد تسببه الحرب إذا حصلت من ويلات على دول المنطقة بما فيها بالطبع إيران. ولذلك فهي تلجأ إلى الوسائل السلمية كدعوة إيران إلى المفاوضات الثنائية المباشرة مع دولة الإمارات أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية النزاع بين البلدين بشأن الجزر الثلاث. ولكن للأسف حتى الآن لم تعِ إيران هذه النداءات أهمية تذكر ولا تزال ترفض اللجوء إلى محكمة العدل

١- جريدة الاتحاد الإماراتية الصادرة في ١٢ مايو ١٩٩٣.

٢- وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إعداد وكالة الأنباء القطرية، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر، الدوحة – قطر، ج١٢ و ج١٣، طبعة ١٩٩٣، ص ٥٦، ١١٢ – ١١٥. وانظر: ج١٤، طبعة ١٩٩٤، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة – قطر، ص ٢٤ – ٢٥.

٣- المصدر نفسه، ج ١٥، ص ٥٢، ٥٩.

الدولية، وهو ما ينذر بتحول القضية إلى نزاع قابل للانفجار ولا يعيقه سوى الخلل في ميزان القوى العسكرية نتيجة لجهود إيران في تعزيز ترسانتها التقليدية والنووية وإبقاء الوضع على الجزر على سياسة الشاه القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة[١].

وهناك من يرى أنه ليس هناك من حل لاستعادة الجزر المحتلة وحماية منطقة الخليج العربي من الأطماع الإيرانية سوى قيام اتحاد حقيقي قوي يملك من القوة الدبلوماسية وعنده من القوة العسكرية ما يؤهله للدفاع عن كيانه دون الاعتماد على مظلة أجنبية[٢].

ونستخلص مما سبق ما يلي:

أولاً: أن هذه الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، جزر عربية وجزء لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، كما ثبت لنا ذلك من خلال الوثائق التي اطلعنا عليها، وهناك أكثر من دليل أشرنا إلى بعضها آنفاً.

ثانياً: أن تمسك إيران بهذه الجزر كما تبين لنا يعود إلى ما تتمتع به الجزر من مواقع إستراتيجية عند مدخل الخليج العربي، ومن يسيطر عليها يستطيع التحكم بحركة الملاحة في الخليج، كما أنها تتمتع بثروات معدنية من نفط وغيره.

ثالثاً: عدم وجود تضامن عربي موحد مع دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة حقها المغتصب سواء بالوسائل السلمية أو العسكرية مما جعل إيران تصر على التمسك بالجزر.

رابعاً: عدم وجود قوة عسكرية لدى دول مجلس التعاون تضاهي القوة الإيرانية من حيث العدد والعدة، مما يجعل إيران ترفض حل القضية ودياً أو بالتحكيم الدولي.

وأمام هذا التصلب الإيراني المعتمد على منطق القوة في تمسكه بالجزر والذي يقابله ضعف عربي، فإننا نخشى أن تتخذ الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية من هذه القضية مبرراً بحجة الحفاظ على مصالحها في المنطقة وتفجر الحرب التي حينها لن

١- المصدر نفسه، ج ١٦، ج١٧، ج١٨.

٢- أنطوان متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية (١٧٩٨ – ١٩٧٨)، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٥٢. وانظر: رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص ٣١٣.

تفيد إلا أعداء أمتنا العربية والإسلامية. والقيادة السياسية والدينية في إيران لا تغيب عنها مثل هذه الحقائق، ولو تنحو إلى تحكيم العقل والحكمة والعمل على إعادة الحق إلى أهله الشرعيين، فإنها ستجنب المنطقة متاعب جديدة، وتفتح في ملف العلاقات الإيرانية العربية صفحة جديدة، وبذلك تكون قد فوتت الفرصة على أعداء أمتنا الذين يضمرون لنا النوايا العدوانية ولا يريدون لنا التقدم والتطور، كما أن حل القضية ودياً سيجنب الجانبين إتلاف الأموال وإزهاق الأرواح فيما لا طائل من ورائه. ومما لا شك فيه أن إقدام القيادة السياسية الإيرانية على تسوية هذه الأزمة سيؤدي حتماً إلى تقوية العلاقات العربية – الإيرانية في جميع المجالات، وبالتالي لن يكون هناك مبرر للوجود الأجنبي في هذه المنطقة المهمة من العالم.

البــــاب الســــابع

التطورات الداخلية في عُمان

في عهد الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي

(١٧٠٠ - ١٧٨٣)

التطورات الداخلية في عُمان
في عهد الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي
(١٧٠٠ - ١٧٨٣)

تهدف هذه الدراسة التاريخية إلى تعريف القارئ بالدور الوطني الذي قام به أحمد بن سعيد البوسعيدي مؤسس الدولة البوسعيدية إزاء بلده وشعبه عمان، وذلك منذ أن كان والياً على صحار في عهد دولة اليعاربة، ويتجسد هذا الدور في التصدي للغزو الفارسي لبلاده، وقيامه بتوحيد الجبهة الداخلية، وإقامة الدولة المركزية على أسس حديثة.

كما تناقش الدراسة الأزمات الداخلية التي واجهها أحمد بن سعيد خلال فترة حكمه والأساليب التي استخدمها لإرساء دعائم دولته الفتية. ومن أجل توضيح ذلك سنحاول تقسيم الدراسة إلى محاور وهي :

أولاً : الأوضاع الداخلية في عُمان قبل تولي أحمد بن سعيد الإمامة.

ثانياً : الغزو الفارسي لعُمان.

ثالثاً : حياته وأعماله وموقفه من الغزو الفارسي لبلاده (١٧٠٠ - ١٧٤٤).

رابعاً : مبايعة أحمد بن سعيد بالإمامة ١٧٤٤.

خامساً : سياسته الداخلية.

سادساً : النشاط التجاري في عهده.

أولاً: الأوضاع الداخلية في عُمان قبل ولاية أحمد بن سعيد الإمامة:

حكمت دولة اليعاربة التي تأسست على يد الإمام ناصر بن مرشد اليعربي عُمان في الفترة ما بين ١٦٢٤ إلى عام ١٧٤٤، أي نحو ١٢٠ سنة. وقد تمكنت هذه الدولة من طرد الغزاة المحتلين البرتغاليين من البلاد والخليج وشرق أفريقيا، وكان ذلك بفضل شجاعة الإمام ناصر بن مرشد وحسن تدبيره، فقد كان يتمتع بمزايا شخصية فريدة، واستطاع توحيد القبائل العمانية المتناحرة تحت قيادته، وأن يبني قوة بحرية ضخمة وكذلك قوة عسكرية برية. وأصبحت عُمان في عهده تملك أسطولاً بحرياً عظيماً، لعب دوراً مهماً في المحيط الهندي والخليج العربي[١]. وبعد أن أعد الإمام ناصر الأفراد والعتاد الحربي والسفن الحربية، دخل في معارك مع قوات الاحتلال البرتغالية، استطاع خلالها تحرير معظم المناطق العمانية ما عدا مسقط التي حررها خلفه وابن عمه الإمام سيف بن سلطان الأول اليعربي، في ٢٣ يناير ١٦٥٠م[٢].

وعقب طرد البرتغاليين من عُمان شهدت البلاد انتعاشاً اقتصادياً كبيراً، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي انتهجتها حكومة الإمام سلطان بن سيف الأول، فقد خفضت الأسعار وأمنت الطرق، وحقق التجار أرباحاً طائلة، كما كانت الغلال وافرة. ولكن هذه الفترة المزدهرة من تاريخ عُمان سرعان ما تعرضت للانتكاسة نتيجة الخلافات والصراعات التي دبت بين زعماء القبائل العمانية على إمامة عمان، وخاصة عقب وفاة الإمام سلطان بن سيف الأول عام ١٧١١م[٣]. فقد تمسك البعض بعقد البيعة بالإمامة لابنه سيف بن سلطان الثاني، في حين اعترض آخرون على هذه البيعة لصغر سنه، ولأن الشروط لا تنطبق عليه[٤]. وتوصل أهل الحل والعقد إلى تعيين مهنا اليعربي إماماً للبلاد، وكان ذلك في نهاية عام

١- عُمان وتاريخها البحري، من منشورات وزارة الإعلام والثقافية العُمانية، ١٩٧٩، ص ٦٤.

٢- روبرت جبران لند، عُمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٨٣، ص ٥٣.

٣- بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج ١، ط٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص ٧١.

وانظر: سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العُمانية (١٨٥٦ – ١٨٦٢) مؤسسة البيان، دبي، ١٩٨٩، ص ٢٥ – ٢٦.

٤- روبرت جبران لاند، المرجع السابق، ص ٤١.

١٧١٨م، غير أن مهنا قتل بعد سنتين من توليه الإمامة على يد أحد أنصار يعرب بن بلعرب الذي أعلن نفسه إماماً في عام ١٧٢٠م.

وقد شهدت عُمان في عهد يعرب (١٧٢٠ - ١٧٢٣) أعنف الاضطرابات حتى أطلق عليه العُمانيون اسم (بلاء العرب)، وعقب وفاة يعرب في نهاية عام ١٧٢٣، انتخب سيف بن سلطان الثاني بعد أن بلغ السن التي تؤهله لتولي الإمامة. وفي الوقت الذي انتخب فيه سيف إماماً للبلاد ظهرت إمامة أخرى في البلاد تزعمها بلعرب بن حمير، وعلى أثر ذلك تجدد الاضطراب والصراع من جديد بين الزعيمين سيف وبلعرب حول السلطة[١].

ثانياً: الغزو الفارسي لعُمان (١٧٣٧ - ١٧٤٤):

وحينما لاحظ الإمام سيف بن سلطان الثاني أن كفة الميزان العسكري تميل إلى صالح خصمه بلعرب بن حمير، لجأ إلى الاستعانة بالبلوش المكرانيين للقتال معه، بيد أن هؤلاء لم يتمكنوا من تحقيق النصر الحاسم على قوات خصمه، حينئذ لجأ إلى طلب المساعدة العسكرية من ملك الفرس نادر شاه الإفشاري[٢]، وقد رحب ملك الفرس بطلب الإمام سيف، لأن الطلب جاء منسجماً مع رغباته الهادفة إلى السيطرة على عُمان وبالذات على مينائها مسقط، ذلك الميناء الذي أصبح أهم الموانئ دون منازع في منطقة الخليج العربي، والتحكم في التجارة الشرقية كلها لخدمة مصالح بلاده.

وكان هذا الطلب في الواقع يعد خطأ فادحاً ارتكبه الإمام سيف ضد بلده وشعبه، فالجنود الفرس لم يتورعوا في ارتكاب الجرائم الفظيعة ضد شعبه العربي، بل إنهم كانوا شؤماً على مستقبله هو نفسه[٣].

١- جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا (١٧٤١ - ١٧٦١) مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٧ - ٣٩.

٢- J.G. Lorimer: Gazetteer of the Persian Gulf. Oman and Central Arabia. Calcutta. 1915. Chapters 11-V. P.405

مركز الوثائق جامعة قطر تحت رقم ٢١٧٩.

٣- لجنة تدوين تاريخ قطر، مؤتمر دراسات في تاريخ الجزيرة العربية، ج ٢، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر، ١٩٧٦، ص ٧-٨.

وصلت القوات الفارسية في أول الأمر إلى جلفار (رأس الخيمة) في ١٦ أبريل ١٧٣٧، وكانت تحت قيادة لطيف خان، ثم تقدمت بمساعدة رحمة بن مطر زعيم الهولة – القواسم في رأس الخيمة إلى منطقة الظاهرة وأحرزت انتصاراً ضد قوات الإمام بلعرب المنافس للإمام المنتخب سيف وألزمت الأهالي بدفع الخراج السنوي لفارس. وفي أثناء هذه الانتصارات للقوات الغازية دب الخلاف بين القائد الفارسي لطيف خان والإمام سيف حول الاستيلاء على مسقط، فقد كان الإمام يعارض سياسة القائد الفارسي الذي يريد إخضاع المدينة للحكم العسكري، وإزاء إصرار لطيف خان على تنفيذ خطته، أدرك الإمام أن الحملة الفارسية لم تأت لمساعدته وتثبيت نظامه، وإنما جاءت لتحقيق الأطماع الفارسية في ضم عُمان إلى بلاد فارس. وترتب على هذا الخلاف قيام القائد الفارسي بسحب قواته إلى رأس الخيمة تاركاً الإمام سيف وحيداً أمام خصمه بلعرب، وبمجرد انسحاب القوات الفارسية عادت الثورة من جديد ضد الإمام سيف بن سلطان الثاني، الذي لجأ مرة ثانية إلى طلب النجدة من ملك الفرس نادر شاه[١].

وعادت القوات الفارسية إلى عُمان مرة أخرى في عام ١٧٣٨ تحت قيادة القائد السابق لطيف خان، وميرزا تقي خان، ونجحت هذه القوات في الاستيلاء على مدينة مسقط وبعض المناطق العُمانية الأخرى[٢]. وقد أدى هذا التصرف من جانب الإمام سيف إلى مزيد من الغضب والسخط الشعبي عليه وعلى سياسته المبنية على روح الأنانية والتسلط، مما دفع العلماء وأعيان البلاد إلى إعلان خلعه وتعيين سلطان بن سيف بن مرشد بن عدي اليعربي إماماً لعُمان في ذي الحجة ١١٥٤هـ/ ١٧٤٢[٣]، وإثر ذلك الإجراء لجأ الإمام سيف، للمرة الثالثة، إلى طلب المساعدة من نادر شاه على الرغم من تجاربه المريرة مع القوات الفارسية. وكما كان متوقعاً، وصلت القوات الفارسية للمرة الثالثة إلى عُمان في سبتمبر ١٧٤٢، تحت

١- حصاد ندوة الدراسات العُمانية. نوفمبر ١٩٨٠. المجلد ٢. مطابع سجل العرب. القاهرة. ١٩٨١. ص ٥٤ – ٥٦.

وانظر: أبو محمد عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي. تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان. ج ١. مطبعة الإمام. القاهرة. ١٣٣٠هـ. ص ١٤٩ – ١٥٠.

٢- مصطفى عقيل الخطيب. التنافس الدولي في الخليج العربي (١٦٢٢ – ١٧٦٣) المؤسسة العالمية للطباعة والنشر. الدوحة، قطر. ١٩٩١. ص ٢٧٨.

٣- لجنة تدوين تاريخ قطر – مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، ج٢. ص ٧ – ٨.

قيادة ميرزا تقي خان الذي كان قد عاد على رأس قواته إلى فارس. وفي هذه المرة فرض القائد الفارسي حصاراً محكماً على ولاية صحار من جهة البر والبحر بقصد إرغامها على الاستسلام، وامتد هذا الحصار قرابة تسعة أشهر، وقد صمد والي صحار أحمد بن سعيد مع أهالي المدينة صمود الجبال إزاء هذا الحصار العدواني الظالم[١].

ثالثاً: أحمد بن سعيد، حياته، وأعماله، وموقفه من الغزو الفارسي لبلاده (١٧٠٠ – ١٧٤٤):

ولد أحمد بن سعيد البوسعيدي الأزدي العُماني مؤسس الدولة البوسعيدية في عام ١٧٠٠م في منطقة (آدم) بُعمان الداخلية، وهي المنطقة التي تعد مقراً لعائلة البوسعيد[٢]. وتوفي رحمه الله في ذي القعدة من عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م في مدينة الرستاق، ودفن غربي حصن هذه المدينة، وبنى على قبره ولده سعيد قبة عظيمة[٣]، لكن معظم المصادر تذكر أنه توفي في ديسمبر ١٧٨٣م. وقد قضى ٣٩ عاماً من حياته في السلطة وقيادة البلاد، وعقب وفاته مباشرة اجتمع أهل الحل والعقد وأعيان البلاد وعقدوا البيعة بالإمامة لابنه سعيد الذي يأتي في المرتبة الثانية بين أولاده السبعة، لأن الابن الأول (هلال) توفي في حياة أبيه[٤].

وتذكر بعض الروايات التاريخية أن الشيخ خلف بن سنان، وكان من "الكشف"، أي من الأشخاص الذين يتنبأون بالمستقبل، لقي أحمد بن سعيد عندما كان صبياً صغيراً في منطقة (ادم)، فوضع الشيخ خلف يده على رأس الصبي وقال له: " اتق الله في الرعية "[٥]، وكأن هذا الرجل قد تنبأ بأن أحمد بن سعيد سيصبح إماماً للبلاد، وقد صدقت فراسته.

بدأ أحمد حياته أيام صباه برعي الإبل في مسقط رأسه بمنطقة (ادم)، ولما شب عمل

١- سرحان بن سعيد الازكوي، تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق: عبد المجيد حسيب القيسي، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٤٤ – ١٥٢.

٢- محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى (١٧٩٣ – ١٨١٨) ج١، المكتب العربي الحديث، القاهرة، ١٩٧٨، ص٦٨.

٣- حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق: عبد المنعم عامر، محمد مرسي عبد الله، وزارة التراث القومي، سلطنة عمُان، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٧.

٤- J.G.Lorimer: Gazetteer of the Persian Gulf. London. 1986. P.409.

٥- أبو محمد عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، ج١، مطبعة الإمام، القاهرة، ١٣٣٠هـ، ص ١٣٦.

بالتجارة[1]، كبقية أفراد قبيلته التي كان أفرادها يزاولون التجارة والملاحة على الشاطئ الشرقي لعُمان، مع أن منطقتهم (ادم) تقع على أطراف المرتفعات الوسطى في عُمان. وكان الإمام أحمد أحد ملاكي السفن، لذلك نرى أنه بعد توليه الإمامة اهتم بتشجيع العمل بالتجارة، وبتقوية قواته البحرية التي أصبحت أساس السيادة في عُمان[2].

تعيين أحمد بن سعيد والياً على صحار:

برز أحمد بن سعيد من بين صفوف قبيلة الهناوية التي تعود إليها أسرة آل بوسعيد، وذلك لما عرف عنه من الحكمة ورجاحة العقل، ونجاحه في التجارة. وقد انتقل أحمد بن سعيد من مسقط رأسه (ادم) إلى ولاية صحار الساحلية الواقعة في منطقة الباطنة[3]. وعينه الإمام سيف بن سلطان الثاني اليعربي على ولاية صحار وأعمالها، وكانت (صحار) تعد ميناءً مهماً في الخليج العربي[4]. ونظراً لرجاحة عقله وشجاعته أصبح مستشاراً للإمام سيف وموضع سره وساعده الأيمن في الشؤون السياسية والتجارية[5]، وقد أظهر أحمد بن سعيد أثناء ولايته على صحار العدل والإنصاف بين الرعية، وأغدق كرمه وإحسانه عليهم، فقصده شيوخ قبائل الشمال والظاهرة، وخاصة قبيلة الجبور سكان سهل الباطنة، وتزوج منهم، ونتيجة لهذه السياسة التي اتبعها مع الأهالي، أحبوه حباً شديداً، فلما بلغ ذلك الإمام سيف قال لبعض خاصته: "والله ما فعل أحمد بن سعيد هذا إلا لينفر الناس مني، وأن يصير ما صار إليّ إليه"[6]. فاستدعاه الإمام سيف إلى مسقط، وكان قد أمر عبيده أن يقبضوا

١- مديحة أحمد درويش، سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢، ص ٧٦.

٢- جون.ب.كيلي، بريطانيا والخليج (١٧٩٥ – ١٨٧٠) ج١، ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢١.

٣- روبرت جبران لند، عُمان منذ ١٨٥٦، مسيراً ومصيراً، ترجمة: محمد أمين عبد الله، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٨٣، ص ٥٣.

٤- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٤٩.

وانظر: حميد بن محمد بن رزيق، المرجع السابق، ص ٣٢٩.

٥- أحمد حمود المعمري، عُمان وشرق أفريقيا، ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي، سلطنة عمان، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٧٠.

وانظر: عبد الوهاب الكيالي، عُمان، سلطنة عُمان، الموسوعة السياسية، ط٢، ج٤، ص ٢٠٩، بيروت، ١٩٩٠م.

٦- أحمد عبيدلي، الإمام عزان بن قيس (١٨٦٨ – ١٨٧١)، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٥٧.

وانظر كذلك: محمد مرسي عبد الله، المرجع السابق، ص ٦٩.

عليه ويحبسوه في الحصن الشرقي من مسقط. وأقبل أحمد بن سعيد إلى مسقط لمقابلة الإمام سيف، ولكن قبل أن يراه أحد من خاصة الإمام، التقى به رزيق، وكان بين أحمد بن سعيد ورزيق صداقة قديمة، فنصحه الأخير أن يعود فوراً إلى صحار، فلما استفسر أحمد عن الأمر قال له رزيق: " إن الإمام يريد أن يقتلك "، فسمع أحمد النصيحة من صديقه وعاد إلى مقره في صحار.

الجدير بالذكر أن رزيق كان أميناً لصندوق بيت المال في عهد الإمام سيف، وكان الإمام قد أخبره بما في نيته إزاء أحمد بن سعيد ونظراً للصداقة التي تربط رزيق بأحمد بن سعيد فإنه لم يستطع كتمان ما يدبر له الإمام من مكيدة في السر. وقد أخبر بعض الناس الإمام سيف أنهم رأوا أحمد بن سعيد يتحدث مع رزيق عند أطراف مسقط، فاستدعى الإمام رزيق إلى مجلسه، وعند مثوله قال له: " لقد أسررت إليك عما في قلبي، فأذعت سري، وعصيت أمري "، إلا أن رزيق أنكر ما نسب إليه، ومع ذلك فقد أمر الإمام بحبسه، وبعد ثلاثة أشهر تم إطلاق سراحه. وحرك الإمام سيف قواته من مسقط إلى صحار بقصد القبض على أحمد بن سعيد، ولما وصل إلى مشارف المدينة قابله أكابر القوم من الجبور وغيرهم من أهل منطقة (بركة) وأخذوا يهدئون من غضبه، ويصفون له أحمد بن سعيد على أنه رجل مخلص ومطيع له، ولكنه يخشى أن يمس بسوء. ولكي يبرهن أحمد على طاعته بعث ابنه الأكبر (هلال) إلى الإمام سيف، وقد أكرم الإمام وفادة هلال ثم عاد بعد ذلك إلى مسقط وبرفقته هلال الذي أعاده إلى أبيه بعد بضعة أشهر[١]. وفي رأيي أمر طبيعي أن يشعر الإمام سيف بالغيرة والحقد والخوف على زوال ملكه بعد أن استطاع أحمد بن سعيد كسب محبة الناس له نتيجة معاملته الطيبة معهم، ولا نستبعد أن يكون أحمد بن سعيد قد لجأ إلى التقرب من أبناء الشعب بقصد الوصول إلى قمة الحكم، وهذا هو ما أشار إليه بعض المؤرخين بقولهم إنه كان طموحاً إلى الوصول إلى السلطة[٢].

١- حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين، ص ٢٣٠ – ٢٣٢.

٢- محمد مرسي عبد الله، المرجع السابق، ص ٦٨.

موقف أحمد بن سعيد من الغزو الفارسي لبلاده:

كان لصمود الوالي أحمد بن سعيد في وجه الحصار الفارسي على ولاية صحار نحو تسعة أشهر في عام ١٧٣٧، كما أشرنا سابقاً، أثره الطيب في نفس الإمام سلطان بن مرشد، وأكسبه ذلك الموقف الوطني الشجاع محبة الإمام وزيادة الثقة به. كما أثار ذلك الموقف حماس الإمام سلطان ودفعه إلى القيام بحشد جيش كبير من أبناء الشعب العُماني للوقوف في وجه الغزو الفارسي، من وادي السمايل ونخل والمعاول والرستاق والشرقية وازكى ونزوى وسهلا والظاهرة، وسار في مقدمته مصطحباً شقيقه سيف بن مهنا، ثم انضم هو ورجاله إلى أحمد بن سعيد في حربه مع الفرس. وبعد أن تمكن من شق طريقه عبر خطوط المحاصرين إلى الخطوط التي يرابط فيها جنود أحمد بن سعيد، أصابته رصاصة أودت بحياته بعد ثلاثة أيام، وكذلك قتل شقيقه سيف بن مهنا في المعركة التي دارت مع الفرس حول أسوار مدينة صحار. وقد شاء الله أن يموت خصمه الإمام سيف بن سلطان الثاني بعده بأيام قليلة[1]. وعلى الرغم من كثرة الجنود الفرس وما يمتلكونه من أسلحة متطورة تفوق ما تملكه القوات العُمانية المدافعة، إلا أنهم عجزوا عن اقتحام صحار، بل إن والي المدينة أحمد بن سعيد استطاع شن هجوم مضاد عليهم خارج المدينة وتحرير منطقة الباطنة في عام ١٧٤٣م، ثم استطاع تحرير بقية المناطق العُمانية من الغزاة الفرس بشكل نهائي في عام ١٧٤٤م[2]. لكن عبد الأمير محمد أمين يذكر أن أحمد بن سعيد بعد ان استمر صامداً لحصار العجم لولايته صحار تسعة أشهر، وبعد فقدان الكثير من رجاله ونفاذ الذخيرة لديه، اضطر إلى الاستسلام للقائد الفارسي ميرزا تقي خان، وأبدى تعاوناً مع الفرس، الأمر الذي أكسبه ثقة القائد الفارسي، فكافأه بإبقائه حاكماً على صحار[3].

١- سرحان بن سعيد الازكوي. تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة. تحقيق: عبد المجيد حسيب القبيسي. مطابع سجل العرب. القاهرة. ١٩٨٠. ص ١٤٤ – ١٥٢.

وانظر: Ahmed Hamoud Al Maa Mairy Whither Oman. 1981. New Delhi India. P.4.

٢- جون. ب. كيلي. المرجع السابق. ص ٢٠ – ٢١.

٣- عبد الأمير محمد أمين. القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر. بغداد. ١٩٦٦. ص ١٨.

وللأمانة التاريخية لم نجد في المصادر والمراجع التي اطلعنا عليها ما يفيد باستسلام أحمد بن سعيد للقائد الفارسي وقبول التعاون مع الغزاة الفرس، كما يزعم صاحب المصدر الآنف الذكر، بل إن كل المصادر التي اطلعنا عليها أكدت أن الإمام أحمد بن سعيد رفض الاستسلام وظل يقود المعارك والمقاومة ضد الغزاة الفرس. فعلى سبيل المثال يذكر جيران لاند أن أحمد بن سعيد عرف ببسالته في مقاومة الاحتلال الفارسي لبلاده، ورفضه الاستسلام لهم، واستطاع دحرهم وإخراجهم من بلاده وبذلك نال احترام أبناء شعبه الذي كافأه بانتخابه إماماً للبلاد[1]. وكان عدد الجنود الفرس الذين حاصروا صحار ستين ألفاً، واستمر الحصار تسعة أشهر من البر والبحر حتى ضاقت الحالة بالأهالي نتيجة غلاء المعيشة وقلة المؤن الغذائية، وكان الفرس يقذفون المدينة يومياً بثلاثة آلاف قديفة مدفع مما تسبب في قتل عدد كبير من الأهالي وتدمير الكثير من المنازل والمحلات التجارية في المدينة[2]. وقتل الفرس من أهالي (نزوى) وحدها عشرة آلاف من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، ولم يسلم من أهلها إلا من استطاع الهرب وهم قلة. كما ارتكب الغزاة في عُمان جرائم منافية للأخلاق من اغتصاب وحمل النساء وبيعهن في فارس كما تباع البهائم. وبرغم ما وصلت إليه صحار من سوء الحالة، فإن زعيمها أحمد بن سعيد لم يستسلم لهم، وإنما ظل يقاوم ويرسل الغزوات حتى مل العجم وطلبوا الصلح بعد ما مات أكثرهم[3]. وعقد صلح بين القائد الفارسي ميرزا تقي خان وأحمد بن سعيد في عام ١٧٤٣ تضمن الآتي:

١- أن يرفع الفرس الحصار عن صحار، وأن تغادر قواتهم عُمان.

٢- أن يحتفظ نادر شاه بمسقط وأن يدفع له أحمد بن سعيد الخراج.

٣- تظل صحار وبركة تابعتين لأحمد بن سعيد.

١- روبرت جيران لاند. المرجع السابق. ص ٥٣.

٢- أبو سالم عبيد فرحان، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور. مطابع سجل العرب. مخطوطة تاريخ أهل عُمان. القاهرة. ١٩٨٠. ص ١٨٤ – ١٨٦.

٣- حميد بن محمد بن رزيق. المرجع السابق. ص ٣٤٤.

ولكن هذه الاتفاقية لم يلتزم بها أحمد بن سعيد الذي اضطر إلى قبولها لأسباب سياسية وعسكرية، إذ نلاحظ أنه بعد وفاة الإمام سيف بن سلطان الثاني حليف الفرس في عام ١٧٤٤ قام نائبه في مسقط ماجد بن سلطان بإرسال رسالة إلى نادر شاه يطلب منه دعم سلطته مقتفياً بذلك سياسة سلفه، فلما علم أحمد بن سعيد بتلك الاتصالات أسرع بإرسال حملة عسكرية تحت قيادة والي بركة خلفان بن محمد البوسعيد إلى مسقط، وتمكنت هذه القوات من إرغام الحامية الفارسية المتبقية في المدينة على الاستسلام والرحيل من البلاد. وبالفعل غادرت القوات الفارسية من حيث أتت، وفي عرض البحر، حسب زعم المصدر، تم إغراق السفن التي تحمل القوات الفارسية بضربها بالمدافع[1]. وبعد أن ضيق أحمد بن سعيد الخناق على القوات الفارسية في مسقط ومطرح وأرغمها على الاستسلام، قام بدعوة هذه القوات إلى وليمة كبيرة في سهل (بركة) وذلك بمناسبة الصلح ومغادرة البلاد، وما إن حان وقت الغداء حتى نفخت الأبواق من القلعة ونادى المنادون (من له ثأر عند الفرس فليأخذه)، وأقبل الناس من كل أنحاء البلاد للانتقام من الدخلاء الفرس. ويؤكد المصدر نفسه أن الإمام أحمد بن سعيد أصدر تعليماته إلى قواته البحرية بحرق وإغراق السفن التي تحمل القوات الفارسية العائدة إلى بلادها[2]. وفي رأينا أنه من المستبعد أن يكون الإمام أحمد بن سعيد قد لجأ إلى مثل هذا الفعل ضد الغزاة بعد أن استسلموا له وقرروا مغادرة البلاد بشكل نهائي، وذلك على الرغم مما لاقاه هو وشعبه منهم، ولكن إذا كان هذا العمل قد حصل بالفعل ضد الفرس المندحرين، فإننا نرى فيه رد فعل طبيعي من جانب الأهالي الذين لاقوا على أيديهم صنوف الذل والهوان، وعانوا بسببهم ما عانوه من الجوع والحرمان، ولذلك فليس شرطاً أن يكون هذا السلوك من جانب الشعب نتيجة لتعليمات الإمام أحمد كما يزعم البعض.

١- حصاد ندوة الدراسات العثمانية – نوفمبر ١٩٨٠، المجلد ٢، ص ٥٨ – ٦٠.

٢- محمد مرسي عبد الله، المرجع السابق، ص ٧٠ – ٧١.

رابعاً: مبايعة أحمد بن سعيد بالإمامة ١٧٤٤م:

تعد وفاة الإمام سلطان بن مرشد اليعربي نهاية عصر دولة اليعاربة التي حكمت عمان وشرق إفريقيا قرابة مائة وعشرين عاماً (١٦٢٤ - ١٧٤٤)، وذلك نتيجة لانقسام اليعاربة على أنفسهم من ناحية، ولظهور قوة جديدة في البلاد ليست من اليعاربة تقود النضال ضد الوجود الفارسي، وهي قوة أحمد بن سعيد البوسعيدي الذي استطاع تحرير بلاده من قبضة الفرس بعد استسلام ما تبقى منهم في مسقط للقائد العماني خميس بن سالم البوسعيدي، وهناك من يقول للقائد العُماني خلفان بن محمد البوسعيدي[١].

تم انتخاب بلعرب بن حمير بن سلطان بن سيف اليعربي بعد وفاة الإمام سلطان بن مرشد يوم ٢٠ ربيع الآخر ١١٥٧هـ/١٧٤٤م للمرة الثانية إماماً لعمان، وذلك بتأييد قبائل بني غافر ونعيم والقواسم وقبائل منطقة الصير. وفي الوقت نفسه انتخبت قبائل الهناوية في الرستاق أحمد بن سعيد البوسعيدي تقديراً لجهاده الوطني ضد الغزاة الفرس.

وأدى انتخاب إمامين للبلاد في وقت واحد إلى صراع دموي بين قوات الطرفين كان نتيجة هذا الصراع أن تغلب الإمام أحمد على منافسه وقُتل الإمام بلعرب بن حمير في المعركة[٢].

وقد بدأ الصدام المسلح بين قوات الطرفين عندما قام بلعرب بحبس علماء الدين في مدينة نزوى كالشيخ حبيب بن سالم وغيره من العلماء، كما قام بالقبض على عدد من الأعيان والشخصيات المهمة في البلاد وأودعهم السجن حتى مات بعض منهم في سجنه كالشيخ عامر بن سليمان الريامي. وإزاء هذه الأعمال غير المسؤولة والتي تفتقر إلى الأخلاق والحكمة، أعد الإمام أحمد حملة عسكرية وأسند قيادتها إلى ابن عمه خلفان بن محمد البوسعيدي للقيام بتخليص أهل نزوى والمناطق الأخرى التي تعاني من ظلم وجبروت بلعرب بن حمير وتمكن القائد خلفان من تحقيق المهمة الموكلة إليه، فقد استطاع قتل بلعرب بن حمير وإعادة الأمن والسكينة إلى المناطق التي كانت تعاني من الظلم والتسلط من قبل

١- Miles.S.B.: The Countries and Tribes of the Persian Gulf. Volume2. London. 1919. P.160.

وانظر كذلك: حميد بن محمد بن رزيق، المرجع السابق، ص ٦٠.

٢- حصاد ندوة الدراسات العمانية - نوفمبر ١٩٨٠، المجلد ٢، ص ٦٠-٦١.

وانظر كذلك: ابن رزيق، ص ٣٥٠ - ٣٨٧.

بلعرب. وعلى إثر ذلك اجتمع أهل الحل والعقد في الرستاق وعقدوا البيعة بالإمامة لأحمد بن سعيد البوسعيدي[١]. وقد اختلف المؤرخون في تاريخ بداية ونهاية حكم الإمام أحمد بن سعيد، فنجد ابن رزيق يقول إن بداية حكم أحمد بن سعيد عام ١٧٤١ ووفاته عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤، على أساس أن رحيل القوات الفارسية عن البلاد على حد قوله كان في عام ١٧٤١، وبذلك تعد بداية لحكم الإمام أحمد. وهناك من يقول إن البيعة بالإمامة لأحمد بن سعيد تمت في عام ١٧٤٩ عقب خروج آخر جندي فارسي من البلاد، وتغلبه على منافسه الإمام بلعرب بن حمير[٢]. بينما يؤكد جون ويلان أن أحمد بن سعيد تولى الإمامة في ١٧٤٤م، وهذا ما يؤكده لوريمر وغيرهما من المؤرخين، بعد أن طرد في هذا العام آخر جندي فارسي من بلاده بما فيها مسقط[٣]. وتذكر بعض المصادر أن أحمد بن سعيد دعا عقب نجاحه في طرد الفرس من بلاده إلى عقد اجتماع يضم رؤساء وشيوخ القبائل في مدينة الرستاق لاختيار أحدهم إماماً للبلاد، فوقع اختيارهم عليه نظراً لما قام به من أعمال وطنية كان منها تخليص البلاد من الغزاة الفرس. بيد أن صاحب المصدر الذي بين أيدينا يقول إن أحمد بن سعيد لجأ إلى استغلال سمعته الطيبة بعد انتصاره على الفرس، فاستخدم الضغط على المجتمعين لمبايعته[٤]. وفي اعتقادي أن الإمام أحمد ليس في حاجة إلى استخدام الضغط أو التهديد ضد المجتمعين لكي ينتخبوه، وخاصة بعد ما قام به من دور وطني شريف في سبيل وطنه، وما كسبه من احترام شعبه نتيجة معاملته الحسنة ومشاركته لهم أفراحهم وأتراحهم، وهذا السلوك الحسن يكفي لنجاحه في الانتخاب. وقد اتخذ الإمام أحمد بن سعيد من مدينة الرستاق عاصمة لحكمه، إلا أنه مع ذلك كان يزور مسقط بين وقت وآخر ويقيم فيها عدداً من الأيام[٥].

١- سرحان بن سعيد الازكوي، المرجع السابق، ص ١٥٢ – ١٥٤.

٢- ابن رزيق، ص ٣٨٦ – ٣٨٧. وانظر: Sykes. P.: A History of Persian. Vo12. London. 1951. P.1.

٣- John Whelan.: Oman-Ameed Practical Guide. London. 1981. P.1 وانظر: Lorimer: pp.406 - 407.

٤- بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع السابق، ص ٧٥ – ٧٧.

٥- خالد يحيى العزي، الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عمان، مطبعة الاقتصاد، بغداد ١٩٨٦، ص ١١٨ (هذا المؤلف يذكر في صفحة ١١٨ أن الإمام أحمد توفي عام ١٧٧٥م. وفي السطر الذي يليه مباشرة يعود ليقول إنه توفي في ١٧٨٣م.. إنه أمر يثير الاستغراب !!.).

خامساً: سياسة الإمام أحمد بن سعيد الداخلية:

عمل الإمام أحمد بن سعيد رحمه الله منذ أن تولى إمامة عمان على توحيد قبائلها ودعم اقتصادياتها بتشجيع تجارتها وإصدار القوانين الجمركية والإدارية التي تنظم أمورها المالية. وإدراكاً منه لأهمية القوة العسكرية لحماية البلاد، فقد اهتم بالمحافظة على القوة البحرية التي بنيت أيام اليعاربة، وزاد عليها الكثير من السفن الحربية، كما اهتم بإنشاء جيش ثابت ومنظم أشرف بنفسه على تسليحه وتدريبه[١].

وشهدت البلاد في عهده ولأول مرة نوعاً من السلطة المركزية بعد أن استطاع توحيد القبائل المتناحرة تحت حكمه. ولأجل تثبيت مركزه عمد إلى مصاهرة الأسرة الحاكمة السابقة، فتزوج ابنة الإمام سيف بن سلطان الثاني، آخر أئمة اليعاربة[٢]. وترك لزعماء المناطق حرية مزاولة نفوذهم على مقاطعاتهم في نخل والحزم والجبل الأخضر، كما عقد صلحاً مع زعيم القبائل الشمالية – الغافرية ناصر بن محمد الجابري بأن أبقاه زعيماً على منطقة الظاهرة، بعد أن اعترف بالولاء للحكومة المركزية.

وقد استحدث الإمام أحمد مناصب جديدة في الجهاز الإداري كجباة الضرائب وقادة الأسطول، وعين أبناءه ولاة في المقاطعات والمدن المهمة، وكان يلقب كل فرد من أفراد الأسرة الحاكمة بلقب السيد[٣]. وكان الإمام أحمد يتمتع بشعبية واسعة وذلك نظراً لعدله وتسامحه، وقد أكد ذلك الرحالة (نيبور) الذي زار مسقط عام ١٧٦٥، وقال إن حرية الأديان في عهد الإمام أحمد بن سعيد كانت محترمة من قبله ومن قبل رعاياه، وإن الأجانب يتاجرون ويمارسون حياتهم وأعمالهم بحرية واطمئنان[٤].

إلا أن تلك السياسة لم تمنع بعض الطامعين في السلطة من الخروج عليه، مما دفعه إلى مواجهة هؤلاء الخارجين عن طاعته والتخلص من مناوأتهم[٥]. ومن أهم التمردات التي

١- لجنة تدوين تاريخ قطر – مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، ج ٢، ص ٧٨٨ – ٧٨٩.

٢- رودولف سعيد روت. سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي (١٧٩١ – ١٨٥٦) ترجمة عبد المجيد القيسي. البصرة ١٩٨٣، ص ٤٣ – ٤٤.

٣- روبرت جبران لاند، المرجع السابق، ص ٥٤.

٤- أحمد حمود المعمري، عُمان وشرق أفريقيا، ص ٧٠.

٥- بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع السابق، ص ٧٧ – ٧٨. وانظر: جمال زكريا قاسم، ص ٤٧ – ٤٨.

واجهها الإمام أحمد تلك التي قام بها بلعرب بن حمير الذي التفت حوله قبائل النعيم وبنو قتيبة في منطقة نزوى، وأخرى قام بها ناصر بن محمد رئيس قبيلة الغافرية[١]، ولكن قوات الإمام تمكنت من قتل بلعرب بن حمير والتغلب على قواته في نزوى، كما تغلبت قواته على زعيم الغافرية علي بن ناصر الذي قتل في عام ١٧٦٢، وأخضعت قواته للسلطة المركزية.

وقد حدثت المعارك بين الغافرية وقوات الإمام أحمد الهناوية على أثر اعتقال ناصر بن محمد بن ناصر الغافري ومسعود بن علي الغافري في الرستاق وإرسالهما إلى مسقط، حيث لقيا مصرعهما في ظروف غامضة. وقامت الغافرية بمحاصرة والي مسقط السيد مسلم بن عمر بن محمد البوسعيدي في مقر إقامته، فلما علم الإمام أحمد بن سعيد بذلك سار على رأس قوة قوامها ثلاثون ألف جندي إلى مسقط لتخليص الوالي والقضاء على هذا التمرد. وبعد عدة معارك وبالذات في أغسطس ١٧٧١ استطاعت قوات الإمام التغلب على القوات الغافرية وبسط السيطرة على مدينة مسقط[٢]. إلا أن الإمام أحمد أذعن في الأخير لعقد صلح مع الغافريين. ضمن الصلح للغافريين استمرار نفوذهم على مقاطعة الظاهرة، بشرط اعترافهم بالإمامة لأحمد بن سعيد، وبالطاعة والولاء[٣].

وأحدث أهل الحزم بعض المشاكل الأمنية في منطقة الرستاق، من نهب وسلب واعتداء، فسير الإمام أحمد إليهم حملة عسكرية تمكنت من تأديبهم وإخضاعهم لسلطته المركزية. كما حدثت حركات عصيان في منطقة نخل تزعمها محمد بن سليمان، وفي منطقة سمايل وتزعمها مبارك بن مسعود الغافري وعلي بن ناصر اليعقوبي. وتذكر بعض المصادر أن عدداً من مناطق البلاد قد شهدت انتفاضات قبلية ضد سلطة الإمام أحمد، ولكن الإمام استطاع إخمادها الواحدة تلو الأخرى[٤]. وفي الوقت الذي كانت قوات الإمام تخوض فيه قتالاً ضد المتمردين في منطقة نخل وغيرها، اندفعت حشود من قبائل نعيم وقتب أو قتيبة والظاهرة عبر وادي السمايل إلى مطرح، فأغاروا عليها ونهبوها، وفروا هاربين.

١- J.G.Lorimer: P.408.

٢- سرحان بن سعيد الازكوي، المرجع السابق، ص ١٥٥ – ١٥٨.

٣- جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ٤٨.

٤- سرحان بن سعيد الازكوي، المرجع السابق، ص ١٥٨.

وقد كانت رأس الخيمة (جلفار) من أول الأقاليم العمانية التي تمردت على سلطة الإمام أحمد بن سعيد، فقد تحالف حاكمها الشيخ صقر بن رحمة القاسمي في عام ١٧٥٨ مع ملا علي شاه حاكم هرمز ضد الإمام أحمد[١]، وناصب القواسم الإمام أحمد وخلفه العداء، ودخلوا معه في حروب في سبيل السيطرة على ساحل عمان الشمالي، ومع أنهم تمكنوا من بسط نفوذهم على هذا الساحل، إلا أنهم لم يكتفوا بذلك، بل أخذوا يتوسعون نحو ساحل عُمان الشمالي الشرقي عبر رأس جزيرة مسندم، والتحكم في مينائي دبا وخور فكان.

وكان الشيخ صقر القاسمي يتزعم هذه المقاومة ضد الإمام منطلقاً من مقره رأس الخيمة (جلفار)[٢]. كما هاجم القواسم المنطقة الشمالية الغربية وبالذات منطقة (الصير)، فأرسل الإمام أحمد أسطولاً تحت قيادة السيد علي بن سيف إلى المنطقة للقضاء على قوات القواسم، واستطاع قائد الأسطول إخضاع كل الموانئ في منطقة الصير باستثناء جلفار. وفي عام ١٧٦٢ عقد صلح في مدينة الرستاق بين الشيخ صقر القاسمي والإمام أحمد بن سعيد قبل بموجبه الشيخ صقر بخضوع الموانئ التي تتبعهم للإمام أحمد، إلا أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح والاستمرار بسبب رغبة القواسم في الاستقلال عن سلطة الإمام أحمد بن سعيد[٣]. وفي الوقت الذي كان الإمام أحمد في خلاف مع ابنيه اللذين تمردا عليه في مسقط، وهما سيف وسلطان، عام ١٧٨١، قام الشيخ جبر بن محمد الجبري العماني الذي كان يطمح إلى الوصول إلى حكم عمان بهجوم على مدينة الرستاق مقر الإمام نفسه أثناء غياب الإمام عنها في مسقط، وذلك بمساعدة الشيخ صقر بن رحمة الهولي القاسمي. وإزاء هذا الخطر ما كان من الإمام أحمد وأبنائه إلا أن اتفقوا فيما بينهم وتوحدوا ضد العدو المشترك الذي يستهدف القضاء على سلطتهم، وأسرع الجميع إلى تخليص مدينة الرستاق من قبضة الجبري وحلفائه.

١- دليل الخليج، ج٢، ص ٦٤٥ – ٦٤٨.

٢- جون. ب. كيلي، ص ٣٧ – ٣٨.

٣- حصاد ندوة الدراسات العمانية، نوفمبر ١٩٨٠، المجلد ٢، ص ٦٤ – ٦٥.

وحينما علم ابن الجبري ومن معه بذلك الاتفاق وما ينوي الإمام القيام به ضدهم، سارع هو ومن معه بالخروج من الرستاق عائدين إلى رأس الخيمة[1]. إلا أن هذا الصراع بين القواسم والإمام أحمد لم يخل من التعاون بينهما كما حصل عام ١٧٧٢ عندما اتفق الجانبان على مجابهة الأطماع الفارسية في منطقة الخليج العربي، ولكن يمكن القول إن الصراع بين القواسم وعمان يتجدد بين حين وآخر حتى وفاة الإمام أحمد بن سعيد[2].

وفي شرق إفريقيا تمرد محمد بن عثمان المزروعي، والي ممباسا Mombasah الذي كان قد عين من قبل الإمام سيف بن سلطان الثاني اليعربي عام ١٧٣٩، على الإمام أحمد بن سعيد، ورفض دفع الضريبة والمبلغ المقرر من المال على ولايته للإمام أحمد كما كان يدفعها من قبل في عهد اليعاربة، وأعلن استقلاله بحكم ممباسا عن عمان في عام ١٧٤٦م، فأرسل الإمام أحمد وفداً إلى ممباسا من ستة أشخاص برئاسة سيف بن خلف المعمري لقتل المزروعي[3]. وقد لجأ الوفد إلى الحيلة لتحقيق الهدف المكلف به، فتظاهر بأنه جاء لمساعدة الوالي محمد بن عثمان المزروعي لانتزاع ممباسا من الإمام أحمد بن سعيد، وأثناء استقبال المزروعي للوفد في قلعته قاموا بقتله، وألقوا القبض على أخيه علي بن عثمان وزجوا به في السجن. غير أن علياً بن عثمان تمكن من الخروج من سجنه بمساعدة الحرس، وقيل بمساعدة التجار الإنجليز في المدينة، وقام بمساعدة أنصاره بمهاجمة القلعة التي كان يوجد بداخلها وفد الإمام أحمد، وقتلوا جميع من فيها وفي مقدمتهم رجال البعثة، ثم أعلن نفسه حاكماً مستقلاً عن عمان بحكم ممباسا[4]، بل إنه لم يكتف بحكم ممباسا، وإنما حاول مد نفوذه إلى زنجبار، ولتحقيق ذلك أرسل قائد قواته سعود بن ناصر لانتزاع زنجبار من محمد بن جعد البوسعيدي نائب الإمام أحمد في هذا الجزء، واستطاعت القوات المزروعية أن تستولي على معظم أجزاء زنجبار. ولكن لم يلبث هذا النجاح أن انقلب إلى فشل ذريع

١- أحمد بن رزيق، ص ٣٧٢ – ٣٨٧.

٢- دليل الخليج، ج٢، ص ٦٤٨.

٣- سعيد بن علي المغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١١٩، وانظر: J.G.Lorimer, P.410.

٤- حصاد ندوة الدراسات العمانية – نوفمبر ١٩٨٠، ص ٦٨ – ٧٠.

نتيجة أطماع سعود بن ناصر الذي دبر مؤامرة لقتل سيده علي بن عثمان المزروعي عام ١٧٥٣م. وبعد أن نُفذت المهمة بقتل سيده، أعلن نفسه حاكماً على ممباسا، وقد وقف سعود بن ناصر كما ذكرت بعض المصادر سداً منيعاً ضد محاولة عمان إعادة سيطرتها على تلك الجهات[١].

وأعتقد أن الظروف لعبت دورها بجانب المزروعي، ،وإلا لاستطاع الإمام أحمد بن سعيد التغلب عليه واستعادة ممباسا منه، فقد كان الإمام في الواقع يواجه مشاكل داخل عمان نفسها، ومن القواسم، كما أنه كان مهدداً بالغزو الإيراني لبلاده، بالإضافة إلى أن الإنجليز وقفوا إلى جانب المزروعي مقدمين له المساعدة والدعم للاستقلال عن السلطة المركزية في عُمان. ونلاحظ أن هؤلاء الذين ساعدوه على الاستقلال، انقلبوا عليه في نهاية المطاف، فقاموا باحتلال ممباسا وزنجبار وأخضعوها للحكم البريطاني في عام ١٨١٥م[٢]. وتؤكد بعض المصادر أن انفصال ممباسا عن عمان كان لظروف قاهرة واجهت الإمام أحمد، وليس لأن المزروعي كان أقوى منه عسكرياً. ولكن إذا كان الإمام قد فقد ولاية ممباسا على يد المزارعة بمساعدة الإنجليز، فإن (زنجبار) و (كلوه) الإفريقيتين ظلتا على ولائهما للحكم المركزي في عمان طوال حياته[٣].

وكان آخر تحد واجه الإمام أحمد تمرد ابنيه سيف وسلطان في فبراير ١٧٨١، فقد استوليا على منطقة بركة Barkah وقتلا حاكمها، كما استوليا على منطقة (نخل) بمساعدة حاكمها أحمد بن سليمان. غير أن والدهما تمكن من هزيمتهما واخضاعهما لسيطرته، ومعاقبة من تعاون معهما، ثم عفا عنهما فيما بعد، لكنهما تمردا مرة ثانية واستوليا على أهم حصنين في مدينة مسقط، فبينما استولى سيف على الحصن الشرقي استولى سلطان على الحصن الغربي للمدينة، وأخرجا من فيهما من المعتقلين واستوليا على ما فيهما من ثروات، وذلك في وقت كان والي مسقط خلفان بن محمد غائباً خارج مسقط، وكان سبب هذا التمرد منح أبيهما حكم نزوى وازكى وسمايل وبعض حصون عمان لأخيهما

١- جمال زكريا قاسم، دولة البوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا، ص ٩٣ – ٩٤.

٢- أحمد حمود المعمري، المرجع السابق، ص ٧٩.

٣- لجنة تدوين تاريخ قطر – مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، ج ٢، ص ٧٨٩.

غير الشقيق (سعيد)، وقد قام سيف وسلطان بالقبض على أخيهما سعيد وأودعاه حصن الجلالي – الحصن الشرقي لمدينة مسقط.

ولما علم أبوهما بصنيعهما قدم على رأس قوة من الجيش من الرستاق، ودخل مسقط وأراد ضرب الحصنين اللذين يحتمي بداخلهما سيف وسلطان بالمدافع، غير أن القضاة والشيوخ تدخلوا في النزاع، وسويت الخلافات بين الإمام وأبنائه بأن يعلنا احترامهما وطاعتهما لوالدهما[1].

سادساً: النشاط التجاري في عهد الإمام أحمد بن سعيد:

أصبحت عُمان في عهد الإمام أحمد بن سعيد في أوج قوتها وازدهارها، فإلى جانب اهتمامه بالاستقرار السياسي اهتم بتنشيط الحركة التجارية، وإلى جانب امتلاكه أسطولاً حربياً، كان يمتلك أسطولاً تجارياً ضخماً. وقد توسعت التجارة في عهده توسعاً لم يسبق له نظير في عهد أي ممن سبقه من أئمة عُمان، وأصبحت مسقط من أهم المدن التجارية في الخليج العربي، وغدا ميناؤها من أهم الموانئ التجارية التي ترتادها السفن الأوروبية[2]. ويعود ازدهار التجارة والملاحة في مدينة مسقط في الواقع إلى تشجيع الإمام أحمد بن سعيد ودعمه لها وللعاملين بها، وذلك لأنه سبق أن عمل بهذه المهنة الشريفة قبل أن يؤسس الدولة البوسعيدية. كما أن التجارة في عهده لقيت حماية ورعاية من جانب السلطات المحلية وذلك من خلال تقديم التسهيلات والحماية للتجار المحليين والأجانب من الهنود وغيرهم.

ولم يكتف الإمام أحمد بتوثيق علاقة بلاده بالدول المجاورة فحسب، وإنما قام بتوثيقها بمعظم دول العالم، وعلى وجه الخصوص الدول الأفريقية والهند والصين، ودول أوروبا وبالذات بريطانيا وفرنسا[3].

وقد استفادت مسقط من تحول النشاط التجاري إليها بعد أن هجر التجار الأوروبيون ميناء بندر عباس في عام ١٧٦٣ إثر الفوضى السياسية التي اجتاحت فارس حينذاك.

١- حميد بن محمد بن رزيق، المرجع السابق، ص ٢٧٦ – ٢٧٧.
وانظر كذلك: J.G.LORIMER: OP. Cit. P.409 .

٢- علاء الدين نورس. السياسة الإيرانية في الخليج العربي في عهد كريم خان (١٧٥٧ – ١٩٧٩). بغداد، ١٩٨٢، ص ٥٦.

٣- جمال زكريا قاسم. دولة بوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا، ص ٩٥ – ١٠٢.

وكانت السلع التجارية بجميع أنواعها تباع في أسواق مسقط ومناطق التفريق فيها الخاصة بالسلع الكمالية من اللؤلؤ إلى تصدير واستيراد الحبوب والبن والفواكه والأسماك. كما كانت السلع الهندية المصنعة تعد من أهم البضائع التي يقبل على شرائها المواطنون[١]، ومن أهم هذه السلع التوابل والأرز والسكر، والسلع المصنعة كالمنسوجات القطنية والحريرية، والتبغ والآلات الإنجليزية والأواني الخزفية الصينية والمعدنية. ومن اليمن كان يتم استيراد البن والعسل والماشية والبخور.

وكانت السفن التجارية تنقل البضائع إلى الخليج العربي والعراق وفارس واليمن وتعود محملة ببضائع أخرى، فمثلاً كانت السفن تنقل البن من اليمن إلى العراق وتعود محملة بالتمور وبعض المنتجات الأخرى[٢]. وكانت الرسوم الجمركية في عهد الإمام أحمد بن سعيد تختلف باختلاف الطوائف، فالتعرفة الجمركية كانت في صالح الأوروبيين، فقد كانوا يدفعون ٥٪، بينما كان المسلمون يدفعون ٦٪، والهنود من اليهود كانوا يدفعون ٩٪. وبعد وفاته عدل هذا القانون، فمنذ عام ١٧٩٠م أصبح التجار المسلمون يدفعون ضريبة قدرها ٢,٥٪ بينما أصبحت ٥٪ على غير المسلمين من التجار.

وكانت الرسوم الجمركية تشكل المورد الرئيسي لحكومة الإمام أحمد بن سعيد، فقد بلغ دخل حكومته من الرسوم عام ١٧٦٥ أكثر من مائة ألف روبية، أي ما يعادل عشرة آلاف جنيه إسترليني حسب قيمتها حينذاك[٣].

ويذكر مصدر آخر أن دخل حكومة الإمام أحمد بن سعيد السنوي من الرسوم الجمركية على البضائع بلغ أكثر من مليون روبية[٤]، وهذا الرقم في رأينا قد يكون أقرب إلى الحقيقة.

وفي الواقع كان يعزز هذا النشاط التجاري صناعة السفن في عمان وجلبها من الدول المصنعة لها، فقد كان في ميناء مسقط خمسون سفينة من الطراز الغربي، بالإضافة إلى

١- روبرت جيران لاند، المرجع السابق، ص ٥٥ – ٥٦.

٢- Bailey. R.W.: Records of Oman (1867 - 1947) London. 1988. P.49.

٣- جون. ب. كيلي. بريطانيا والخليج، ص ٢٧ – ٢٩.

٤- محمود علي الداود، المرجع السابق، ص ٢٣.

عدد كبير من سفن الشحن الشراعية، وعدد آخر من المراكب ذات الأحجام المختلفة، وكانت جميعها تزاول أعمالها التجارية والملاحية بين موانئ عمان، كميناء مسقط وصور ومطرح، ومع بقية دول العالم، فقد كانت تتاجر مع دول آسيا وأفريقيا والصين وغيرها من الدول. وقد كان للتجار العمانيين دور مهم في التجارة الدولية كموزعين للسلع التي ترد من كلكتا وملاقا وبتافيا، فضلاً عن التجارة الداخلية في مسقط وزنجبار التي كانت خاضعة لعمان. وكانت مسقط تعد من أهم الموانئ التجارية في منطقة الخليج العربي، وقد عرفت مسقط بتجارة العبور Transit[١].

وعن الأمن في مسقط يقول أحد وكلاء شركة الهند الشرقية الإنجليزية الذي زار مسقط عام ١٧٥٥ إن هناك كميات هائلة من السلع والبضائع مكدسة على الطرق من غير رقابة أو حراسة عليها، إذ لا توجد مستودعات لخزنها، ومع ذلك لم يسمع عن حادثة سرقة أو سطو على هذه السلع. كما كان هناك أسطول حربي مهمته حماية طرق الملاحة التجارية والقضاء على القرصنة البحرية، على نحو ما فعل هذا الأسطول مع القراصنة الهنود على ساحل ملبار حينما تسببوا في حجز شحنة من الأرز كانت في طريقها إلى عمان[٢]. ففي عام ١٧٧٦ أرسل الإمام أحمد بن سعيد سفينته الحربية (الرحماني) إلى مقاطعة (ميسور) الهندية للاستفسار عن سبب انقطاع وصول الأرز إلى مسقط، وبعد أن علم أن السبب في ذلك الانقطاع يعود إلى أعمال القرصنة التي يمارسها الهنود على ساحل ملبار، بادر بإرسال حملة تأديبية إلى هناك، وكان من نتائج هذه الحملة استمرار وصول الأرز دون انقطاع، كما أن حاكم ميسور بادر بإرسال مبعوث من قبله إلى الرستاق لمقابلة الإمام أحمد لتأكيد الصداقة بين البلدين والعمل على توثيقها لما فيه مصلحة الطرفين. وتم تعيين مبعوث تجاري لميسور في مسقط بشكل دائم للقيام بتوثيق العلاقات التجارية، واستمر هذا المبعوث في مسقط حتى سقوط مقاطعة ميسور في عام ١٧٩٩ تحت الاحتلال البريطاني[٣]. ويشير

١- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج٢ (القسم التاريخي)، ترجمة: لجنة الترجمة بالديوان الأميري لدولة قطر، الدوحة، ١٩٧٥، ص ٦٥٣ – ٦٥٧ نفسه بالإنجليزية ص ٤١٤، ٤١٧. وانظر: جبران لاند، ص ٥٧.

٢- عُمان ٩٢، ص ٢٩ – ٣٥. وانظر كذلك: دليل الخليج، ج ٢، ص ٦٥٧.

٣- حصاد ندوة الدراسات العُمانية – المجلد ٢، ص ٦٨. وانظر أيضاً: Miles. S.B.: OP. Cit. P.265.

(لوريمر) إلى حادثة تأديب قراصنة ملبار ويقول إنها تمت في عهد حاكم مانجالور، التي كانت (ملبار) تتبع مقاطعته، وقد قام بإرسال مبعوث من قبله إلى الرستاق لمقابلة الإمام، وكان هذا المبعوث يدعى (طيبو صاحب) ليقدم الشكر له على ما قام به ضد قراصنة ملبار، وكان ذلك في عام ١٧٧٤، وليس في عام ١٧٧٦ كما يذكر المصدر السابق، وقد أقيم لهذا المبعوث مقر في مسقط كان يعرف باسم (بيت النواب)[١]. وفي اعتقادنا أن (لوريمر) هو أقرب إلى الواقع من غيره في تسجيل تاريخ حادثة تأديب قراصنة ملبار، إذ أن الإمام أحمد بن سعيد كان في عام ١٧٧٦ مشغولاً بالدفاع عن البصرة ضد الغزاة الفرس، كما أنه كان في حالة استنفار عسكري لمجابهة أي رد فعل من جانب فارس ضد بلاده رداً على وقوفه إلى جانب الدولة العثمانية التي كانت تحكم ولاية البصرة والعراق بشكل عام، هذا إلى جانب أن كريم خان كان يهدد بغزو عمان بشكل مكشوف منذ وقت طويل.

واستطاع الإمام بما قام به ضد قراصنة ملبار تأمين السفن التجارية التي تنقل الأرز والسلع الأخرى من الهند إلى منطقة الخليج بما فيها العراق، بل إنه وضع حداً لقراصنة البحر بعدم التعرض للسفن التجارية العمانية التي كانت تنقل أيضاً التموين إلى المستعمرات الفرنسية في إفريقية عبر المحيط الهندي. وبهذا تكون حكومة الإمام أحمد بن سعيد قد سبقت الحكومة البريطانية في مقاومتها لعملية القرصنة البحرية، والتي كانت تهدف إلى تأمين الملاحة التجارية في المحيط الهندي والخليج. وقد عاصر الإمام أحمد حاكم (حيدر اباد) المسلم نظام الملك وكانت العلاقات بينهما جيدة[٢].

أثار نجاح الإمام أحمد في المجال التجاري ملك فارس كريم خان الذي هدد بغزو عمان، ولكنه بعد أن فشل في إقناع السلطة العثمانية في البصرة، وكذلك وكيل شركة الهند الشرقية التي كانت تتخذ من البصرة مقراً لها بالوقوف إلى جانبه قرر مهاجمة البصرة في نهاية عام ١٧٧٥م. وقد وقف الإمام أحمد، كما أشرنا، إلى جانب السلطة العثمانية في الدفاع عن البصرة التي حاصرها الفرس عام ١٧٧٦م، وأرسل أسطولاً مكوناً من عدة سفن حربية، بما

١- ج.ج. لوريمر. دليل الخليج. ج ٢، ص ٦٥٣ – ٦٥٧.

٢- صلاح العقاد. المرجع السابق. ص ٥٠ – ٥١.

فيها سفينته الخاصة (الرحماني) التي استطاعت قطع السلاسل الحديدية التي أقامها الفرس في مياه الخليج أمام البصرة وذلك لمنع اقتراب السفن المعادية إلى مواقعهم[١]. حدث هذا التدخل في عهد السلطان العثماني مصطفى الثالث، كما يقول جمال زكريا، وقد قرر دفع (خراج) بشكل سنوي من خزانة البصرة إلى عُمان، واستمرت تدفع حتى عهد الإمام سعيد بن سلطان[٢]. والحقيقة أن تدخل الإمام أحمد بن سعيد في الدفاع عن البصرة ضد الفرس كان في عام ١٧٧٦م، وفي عهد السلطان العثماني عبد الحميد الأول وليس في عهد مصطفى الثالث كما يذكر المصدر الآنف الذكر، إذ أن السلطان العثماني مصطفى الثالث حكم بين (١٧٥٧ – ١٧٧٤) بينما حكم السلطان العثماني عبد الحميد الأول بين (١٧٧٤ – ١٧٨٩) (٧٢). ويؤكد المصدر الذي بين أيدينا أن تدخل الإمام أحمد إلى جانب السلطة العثمانية في البصرة للدفاع عن المدينة ضد الفرس كان في عام ١٧٧٦ في عهد السلطان عبد الحميد الأول الذي أصدر فرماناً سلطانياً يقضي بدفع خراج البصرة السنوي إلى إمام عُمان، ومنح التجار العمانيين حرية مزاولة التجارة في العراق، وإعفائهم من دفع الرسوم التي كانت تدفع على السلع التي يجلبونها إلى العراق ومن ذلك البن[٣].

ولذلك حينما توقفت الدولة العثمانية عن دفع الخراج أو المكافأة التي التزمت بدفعها لعُمان، وذلك في عهد الإمام سعيد بن سلطان البوسعيدي في عام ١٧٩٦م، توترت العلاقات بين عُمان والدولة العثمانية[٤].

إن الجهود التي قام بها الإمام أحمد بن سعيد لتأسيس وتوثيق حكمه، والتصدي للأطماع الفارسية، وما حققته بلاده في عهده من شأن على مستوى منطقة الخليج العربي ومن سمعة طيبة عند معاصريه، تعد في واقع الحال إنجازاً عظيماً في تاريخ عُمان الحديث.

١- عُمان ٩٢. ص ٢٩ – ٣٠.

٢- جمال زكريا قاسم. دولة بوسعيد في عُمان وشرق أفريقيا. ص ٧٤ – ٧٥.

٣- عبد العزيز محمد الشناوي. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. ج١. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. ١٩٨٠. ص ٥١٩. وانظر كذلك: Bailey. R.W.: Op> Cit. P.49.

٤- مصطفى النجار وآخرون. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. مركز دراسات الخليج العربي. البصرة. ١٩٨٤. ص ٦٤.

الخاتمــة

من خلال الدراسة التي بين أيدينا اتضح لنا جلياً أن منطقة الخليج العربي تعد من البلدان المهمة استراتيجياً واقتصادياً، وهو ما جعلها هدفاً للأطماع الأجنبية وبالذات في التاريخ الحديث والمعاصر.

وقد كانت من بين القوى الأجنبية التي حاولت السيطرة على منطقة الخليج العربية الإمبراطورية البرتغالية في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، تلتها هولندا وفرنسا وإيران والدولة العثمانية وغيرها من القوى الأخرى مثل الروس والألمان، ولكن بريطانيا استطاعت التغلب على جميع القوى وإحكام سيطرتها على المنطقة منذ القرن الثامن عشر حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي.

ولقد أوضحنا في الدراسة أهمية موقع قطر الذي يتوسط الساحل الغربي للخليج العربي وما يشكله هذا الموقع بالنسبة إلى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. وهو ما جعل قطر قبل الإسلام وبعد الإسلام هدفاً للهجرات العربية من جنوب وشمال الجزيرة العربية.

كما تحدثنا عن التنافس العثماني - البريطاني في منطقة الخليج العربي وحرص الطرفين على توثيق العلاقات مع آل ثاني حكام قطر منذ عهد الشيخ محمد بن ثاني وخليفته ونجله الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، ذلك التنافس الذي استمر حتى خروج العثمانيين من البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى وبالذات في عام ١٩١٥م، ودخول قطر بعد ذلك تحت الحماية البريطانية منذ عام ١٩١٦ حتى حصول البلاد على استقلالها في الثالث من سبتمبر ١٩٧١م.

وبيّنا في الدراسة أن إقامة العتوب (آل صباح وآل خليفة والجلاهمة) الطويلة في قطر واشتغالهم بالتجارة والغوص بحثاً عن اللؤلؤ كان لها الأثر الإيجابي فيهم بعد خروجهم من البلاد وتأسيس نظامهم السياسي في الكويت والبحرين.

وكذلك أوضحنا للقارئ الكريم أهمية مضيق هرمز مدخل الخليج البحري، على أن هذا المضيق لا يعد مهماً لدول الخليج فحسب بل لدول العالم، فجميع السفن التجارية وناقلات النفط والغاز الطبيعي تمر عبر هذا الممر الدولي، ومن هذا المنطلق تحرص دول العالم على

سلامة هذا الممر وبقائه بعيداً عن الحروب والمخاطر، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية إلى إرسال سفنها وأساطيلها الحربية للمرابطة في مياه الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي، وذلك لتأمين الملاحة الدولية في هذا الممر الاستراتيجي.

وأيضاً أوضحنا الأسباب التي دفعت إيران إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والظروف التي ساعدتها في احتلال هذه الجزر عام ١٩٧١م. وتحدثنا عن الأسلوب الحضاري الذي تتبعه دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة جزرها، وهو أسلوب يقوم على دعوة جمهورية إيران إلى المفاوضات المباشرة لبحث قضية الجزر أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، غير أن القيادة السياسية في إيران للأسف حتى تاريخ كتابة هذه السطور ترفض الجلوس إلى مائدة المفاوضات المباشرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، وهو ما يفتح الباب لحرب جديدة في المنطقة، ولن يستفيد منها إلا أعداء الأمة الإسلامية الذين لا يتمنون لنا الاستقرار والتقدم والازدهار. ولذلك نطالب القيادة السياسية في جمهورية إيران الإسلامية الاستجابة لصوت العقل والحكمة لدعوة القيادة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والجلوس إلى مائدة المفاوضات وحل القضية بصورة ودية وحضارية حتى تجنب المنطقة المزيد من ويلات الحروب وتفوت الفرصة على أعداء أمتنا الإسلامية المتربصين بنا.

كما أن الدراسة تناولت قضية تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي في التاريخ الحديث، وبينّا الدوافع من وراء تلك التجارة، والتزام المواطنين بحظر هذه التجارة منذ وقت طويل.

وأيضاً أوضحنا في الدراسة الظروف التي أدت إلى إسدال الستار على دولة اليعاربة في سلطنة عُمان وتأسيس النظام البوسعيدي على يد الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي في عام ١٧٤٤م. وقد أشرنا إلى الموقف الوطني الذي وقفه الإمام أحمد بن سعيد في وجه الغزو الفارسي حتى تمكن من تحرير بلاده منهم وانتخابه إماماً لبلاده.

ونختم حديثنا بما بدأنا به من أن منطقة الخليج العربي كانت وستظل تحظى باهتمام كبير من قبل دول العالم وبخاصة في تاريخنا المعاصر، وذلك نظراً لوفرة إنتاجها الكبير

من البترول والغاز الطبيعي، فالعديد من دول العالم الصناعية والنامية أصبحت تعتمد إلى حد كبير على بترول الخليج العربي. وكلنا نعلم وندرك أنه لا تطور ولا تقدم ولا ازدهار بدون البترول والغاز الطبيعي، فالبترول على وجه الخصوص يعد من ضروريات الحياة العصرية، فهو بمثابة الهواء الذي نتنفسه والماء الذي نشربه حتى نبقى على قيد الحياة، وهو كذلك بالنسبة إلى الدول المستهلكة الصناعية والنامية.

أخيراً أتمنى أن أكون بهذا الجهد المتواضع قد أسهمت في تسليط الضوء على بعض الجوانب من تاريخ بلدنا العزيز قطر الحديث والمعاصر بصفة خاصة، وعلى بعض القضايا التاريخية الأخرى المحيطة بنا في منطقة الخليج العربي بصفة عامة.

والله من وراء القصد،،

المصـــادر والمراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم جار الله دخنة التميمي، المعاضيد وقطر. تاريخ ونسب وحضارة، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٩م.

٢- إبراهيم محمد شهداد، تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣م، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، قطر، ١٩٨٥م.

٣- أبوسالم عبيد فرحان، مخطوطة بعنوان أهل عُمان، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٠م.

٤- أبو محمد عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ج١، مطبعة الإمام، القاهرة، ١٣٣٠هـ.

٥- أحمد العناني، الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد ١٣، العدد الثاني، ١٩٨١.

٦- أحمد حمود العمري، عُمان وشرق أفريقيا، ترجمة: محمد أمين عبد الله، من منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ١٩٧٩م.

٧- أحمد عبيدلي، الإمام عزان بن قيس (١٨٦٨ – ١٨٧١)، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٤م.

٨- الشيخ سعيد بن علي المغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، عمان، ١٩٨٦م.

٩- العلاقات العربية الأفريقية – دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٠- الموسوعة القطرية، الجزء الأول، دار الموسوعة القطرية للطباعة والنشر، ط١، يناير ١٩٩٣م، الدوحة، قطر.

١١- جاك ووديس، جذور الثورة الأفريقية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، ١٩٧١م.

١٢- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج٤ (الجزء الخاص بالتاريخ) ترجمة: لجنة الترجمة بالديوان الأميري بدولة قطر، الدوحة، ١٩٧٥.

١٣- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، ج ٦، الدوحة، د.ت.

١٤- جريدة الشرق القطرية (ملحق) العدد: ٤٩٧٤، ٢٠٠١/١/١م.

١٥- جون. ب. كيلي، بريطانيا والخليج (١٧٩٥ – ١٨٧٠)، ترجمة: محمد أمين عبد الله، ج١، ٢ وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٦- حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق: عبد المنعم عامر ومحمد مرسي، القاهرة، ١٩٧٧.

١٧- حصاد ندوة الدراسات العمانية – نوفمبر ١٩٨٠، المجلد ٢، مطابع سجل العرب، وزارة التراث القومي والثقافي، سلطنة عمان، القاهرة، ١٩٨١م.

١٨- خالد يحيى العربي، الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عمان، مطبعة الاقتصاد، بغداد، ١٩٨٦.

١٩- د. أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ط١، ١٩٩٩م.

٢٠- د. بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج١، ط٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤م.

٢١- د. بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الثاني، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨م.

٢٢- د. جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا (١٧٤١ – ١٧٦١)، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧م.

٢٣- د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي (١٩١٢-١٩٤٥)، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٣م.

٢٤- د. سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية (١٨٥٦ – ١٨٦٢م)، ط١، مؤسسات البيان – دبي، ١٩٨٩م.

٢٥- د. شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة، ١٩٨٠م.

٢٦- د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٤م.

٢٧- د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤م.

٢٨- د. عاصم الدسوقي، دراسات في التاريخ الاقتصادي، القاهرة، ١٩٨١م.

٢٩- د. عبد الأمير محمد أمين، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٦م.

٣٠- د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، (دراسة وثائقية) الرياض، ١٩٨٢م.

٣١- د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ط١، ١٩٨١م.

٣٢- د. عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر (١٩١٦-١٩٤٩) ط١، ١٩٧٩، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت ١٩٧٩م.

٣٣- د. عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (١٨٦٨-١٩١٦)، ط٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٠م.

٣٤- د. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠م.

٣٥- د.عبد الوهاب الكيالي، سلطنة عمان، الموسوعة السياسية، ط٢، ج٤، بيروت، ١٩٩٠م.

٣٦- د. علاء الدين نورس، السياسة الإيرانية في الخليج العربي في عهد كريم خان (١٧٥٧ – ١٧٧٩)، بغداد، ١٩٨٢م.

٣٧- د. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨١م.

٣٨- د. محمد علي الداود، محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عُمان، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٤م.

٣٩- د. محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (١٧٩٣ – ١٨١٨) ج١، المكتب العربي الحديث، القاهرة، ١٩٧٨م.

٤٠- د. محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٨١، منشورات دار القلم، الكويت، ١٩٨١م.

٤١- د. مديحة أحمد درويش، سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار الشروق – جدة ١٩٨٢.

٤٢- د. مصطفى عقيل، التنافس الدولي في الخليج العربي (١٦٢٢ – ١٧٦٣)، المؤسسة العالمية للطباعة والنشر، الدوحة، ١٩٩١م.

٤٣- د. مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مركز البحوث والدراسات العربية، البصرة – ١٩٨٤م.

٤٤- د. محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، ط١، دمشق، ١٩٨٤م.

٤٥- د. منيرة عبد الله العرينات، علاقة نجد بالقوى المحيطة (١٩٠٢ – ١٩١٤) ذات السلاسل، الكويت، ط١، ١٩٩٠م.

٤٦- د. موضي بنت منصور بن عبد العزيز، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت (١٩٢٣-١٩٢٤)، ط٢، دار السياق للطباعة والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢م.

٤٧- د. موزة سلطان الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر (١٩٣٠-١٩٧٣) مطابع دار الشرق، الدوحة، قطر، ط١، ٢٠٠٢م.

٤٨- د. يوسف إبراهيم عبد الله، العلاقات القطرية – البريطانية (١٩١٤-١٩٤٥)، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ١٩٩٩م.

٤٩- دونالد ويدنر، تاريخ أفريقيا (جنوب الصحراء) ترجمة: د. راشد البراوي، القاهرة، د.ت. الطبعة الإنجليزية ١٩٦٢م.

٥٠- روبرت جيران لاند، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة: محمد أمين عبد الله، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٣.

٥١- رودولف سعيد روت، سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي (١٧٩١ – ١٨٥٦)، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٣.

٥٢- زاهر رياض، استعمار أفريقية، القاهرة، ١٩٦٥م.

٥٣- سعيد بن علي المغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق: عبد المنعم عامر، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٧٩م.

٥٤- سرحان بن سعيد الازكوي، تاريخ عمان، المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق: عبد المجيد حسيب القيسي، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٠.

٥٥- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٤.

٥٦- عبد السلام الترمانيني، الرق، ماضيه وحاضره، الكويت، ١٩٧٧م.

٥٧- عمان ٩٢ – كتاب صادر عن وزارة الإعلام في سلطنة عمان، ١٩٩٢م.

٥٨- قطر في دليل الخليج (كتاب مستقل) قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، قصر الدوحة، ط١، ١٩٨١م.

٥٩- قطر وثروتها النفطية (كتاب العهد) مطابع العهد، الدوحة، قطر، ١٩٨٤م.

٦٠- لجنة تدوين تاريخ قطر – مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، ج٢، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر، ١٩٧٦م.

٦١- مجموعة وثائق ١٩١٦، قسم الوثائق بالديوان الأميري.

٦٢- محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، الجزء الأول، مطابع دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٦٢م.

٦٣- محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، مكان الطبع غير معروف، ١٩٨٤م.

٦٤- محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت، ١٩٨١م.

٦٥- مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، ج٢، الدوحة – قطر، ١٩٧٦م.

٦٦- ناصر محمد العثمان، السواعد السمر (قصة النفط في قطر)، مطابع الدوحة الحديثة، بدون تاريخ.

٦٧- نص الرسائل المتبادلة بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج وبين شيخ قطر، قسم الوثائق، قصر الدوحة تحت رقم ٢٦٩.

٦٨- وثائق التاريخ القطري (١٨٦٨ – ١٩٤٩) ج٢، المطبعة الأهلية، الدوحة، قطر، ١٩٧٩م.

٦٩- وثيقة: المجلد ٢١، الأرشيف الهندي، دلهي ١٩١٣م.

٧٠- وثيقة إعلان الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني إلى شعبه بعدم استيراد السلاح أو بيعه في ٣ نوفمبر ١٩١٦، قسم الوثائق بمكتب أمير دولة قطر، قصر الدوحة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١- Bailey. R.W.: Records of Oman (18067 - 1947). London. 1988.

٢- J.G.Lorimer: Gazetteer of the Persian Gulf. Oman and Central Arabia (Historical) Chapters 11-v. London. 1986.

مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، تحت رقم ٢١٧٩.

٣- Sykes. P.: A History of Persian. Volume. 2. London. 1951.

٤- John Whelan: Oman Ameed Practical Guide، London، 1981.

٥- Miles، S.B.: The Countries and Tribes of the Persiam Gulf. Volume. 2. London، 1919.

٦- Ahmed Hamoud Al Maamiry: Whither Oman. First Edition، 1981، New Dethi- India.

أرشيف وزارة الهند، لندن: 1- I.O.R/15/2/514.

2- I.O.R/15/1/626.

3- I.O.R/15/1/632.

4- I.O.R/15/2/204.

5- I.O.R/L/Pands/20/C 158E.

6- I.O.R/15/2/608.

٧- F.O.371./17822. Slave Trade in the Gulf.

٨- I.O.L/P.S/7/195. 30 April. 1847.

٩- Mac Millan. W.: Africa Emergen/. London. 1949.

١٠- Donald L. Wiedner: A History of Africa: South of the Sahara. New York. 1962.

فهرست الموضوعات

الموضوعات	الصفحة

الموضوعــات	الصفحــة

الموضوعات	الصفحة

إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث

إدارة الثقافة والفنون - قسم الدراسات والبحوث

الإصدارات	المؤلف	السنة
١ - البدء من جديد	حصة العوضي	٢٠٠٠
٢ - بداية أخرى	فاطمة الكواري	٢٠٠٠
٣ - أصوات من القصة القصيرة	حسن رشيد	٢٠٠٠
٤ - دنيانا .. مهرجان الأيام والليالي	دلال خليفة	٢٠٠٠
٥ - قالت ستأتي	جاسم صفر	٢٠٠٠
٦ - غنج الأميرة النائمة	فاروق يوسف	٢٠٠١
٧ - وريثة الصحراء	سعاد الكواري	٢٠٠١
٨ - ويخضر غصن الأمل	أحمد الصديقي	٢٠٠١
٩ - بستان الشعر	حمد محسن النعيمي	٢٠٠١
١٠ - روميانوف وجوليت	ترجمة النور عثمان	٢٠٠١
١١ - الأدب المقارن من العالمية إلى العولمة	د. حسام الخطيب	٢٠٠١
١٢ - الحضن البارد	حسن رشيد	٢٠٠١
١٣ - سحابة صيف شتوية	خالد عبيدان	٢٠٠١
١٤ - سيرة الوجع	أمير تاج السر	٢٠٠١
١٥ - وجوه خلف أشرعة الزمن	حصة العوضي	٢٠٠١
١٦ - حافة الموسيقى	غازي الذيبة	٢٠٠١
١٧ - قصص أطفال	د. هيا الكواري	٢٠٠١
١٨ - أوراق نسائية	د. أحمد عبد الملك	٢٠٠١
١٩ - الفريج	إسماعيل ثامر	٢٠٠١
٢٠ - الأعمال الشعرية ج١-ج٢	د. أحمد الدوسري	٢٠٠٢
٢١ - علمني كيف أحبك	معروف رفيق	٢٠٠٢

٢٢ - قصص وحكايات شعبية	خليفة السيد	٢٠٠٢
٢٣ - رحلة أيامي	صدى الحرمان	٢٠٠٢
٢٤ - جرح وملح	عبد الرحيم الصديقي	٢٠٠٢
٢٥ - خلف كل طلاق حكاية	وداد الكواري	٢٠٠٢
٢٦ - دراسات في الإعلام والثقافة	د. أحمد عبد الملك	٢٠٠٢
٢٧ - النثر العربي القديم	د. عبد الله إبراهيم	٢٠٠٢
٢٨ - كأن الأشياء لم تكن	جاسم صفر	٢٠٠٢
٢٩ - نعاس المغني	عبد السلام جاد الله	٢٠٠٢
٣٠ - مدى	زكية مال الله	٢٠٠٢
٣١ - قال المعنى	خليل الفزيع	٢٠٠٢
٣٢ - المسرح الألماني المعاصر	عوني كرومي	٢٠٠٢
٣٣ - المسرح في بريطانيا	د. محمد رياض عصمت	٢٠٠٢
٣٤ - إبراهيم ناجي / الأعمال الشعرية المختارة	حسن توفيق	٢٠٠٢
٣٥ - مسرح الصورة بين النظرية والتطبيق	د. صلاح القصب	٢٠٠٢
٣٦ - النوافذ السبع	صبيتة العذبة	٢٠٠٢
٣٧ - الرحيل والميلاد	جمال فايز	٢٠٠٣
٣٨ - أوراق ثقافية	د. كلثم جبر	٢٠٠٣
٣٩ - بدائع الشعر الشعبي القطري	علي الفياض / علي المناعي	٢٠٠٣
٤٠ - شبابيك المدينة	ظافر الهاجري	٢٠٠٣
٤١ - حضارة العصر الحديث	د. شعاع اليوسف	٢٠٠٣
٤٢ - المتراشقون «مسرحية»	غانم السليطي	٢٠٠٣
٤٣ - معاناة الداء والعذاب في أشعار السياب	د. حجر أحمد حجر	٢٠٠٣
٤٤ - سحائب الروح	سنان المسلماني	٢٠٠٣
٤٥ - أصوات في القصة القصيرة	د. عبد الله إبراهيم	٢٠٠٣
٤٦ - ذاكرة الإنسان والمكان	خالد البغدادي	٢٠٠٣

٤٧- إبراهيم العريض شاعراً	عبد الله فرج المرزوقي	٢٠٠٣
٤٨- الصحافة العربية في قطر	إبراهيم إسماعيل	٢٠٠٣
٤٩- أم الفواجع	علي ميرزا	٢٠٠٤
٥٠- صباح الخير أيها الحب	وداد عبد اللطيف الكواري	٢٠٠٤
٥١- الصحافة العربية في قطر - مترجم إلى الإنجليزية	إبراهيم إسماعيل ترجمة/ النور عثمان	٢٠٠٤
٥٢- اللآلئ قطرية	علي عبدالله الفياض	٢٠٠٤
٥٣- الأعمال الشعرية الكاملة	مبارك بن سيف آل ثاني	٢٠٠٤
٥٤- التفاحة تصرخ.. والخبز يتعرى	دلال خليفة	٢٠٠٤
٥٥- إدارة التغيير	عبد العزيز العسيري	٢٠٠٤
٥٦- الشعر الحديث في قطر	د. عبد الله فرج المرزوقي	٢٠٠٥
٥٧- الشرح المختصر في أمثال قطر	خليفة السيد	٢٠٠٥
٥٨- لؤلؤ الخليج ذاكرة القرن العشرين	خالد زيارة	٢٠٠٥
٥٩- على رمل الخليج	محمد إبراهيم السادة	٢٠٠٥
٦٠- إبداعات خليجية	(مسابقة القصة القصيرة لدول مجلس التعاون)	٢٠٠٥
٦١- الأدب المقارن وصبوة العالمية	د. حسام الخطيب	٢٠٠٥
٦٢- مهارات الإرشاد النفسي وتطبيقاته	د. موزة المالكي	٢٠٠٥
٦٣- تجربة عبد الرحمن منيف في مدن الملح	نوره محمد آل سعد	٢٠٠٥
٦٤- المعري يعود بصيرا	د. أحمد عبد الملك	٢٠٠٥
٦٥- وردة الإشراق	حسن توفيق	٢٠٠٥
٦٦- مجاديفي	حصة العوضي	٢٠٠٥
٦٧- الأعمال الشعرية الكاملة ج١	د. زكية مال الله	٢٠٠٥
٦٨- أسباب للانتماء	رانجيت هوسكوتي ترجمة / ظبية خميس	٢٠٠٥
٦٩- تباريح النوارس	بشرى ناصر	٢٠٠٥
٧٠- المرأة في المسرح الخليجي	د. حسن رشيد	٢٠٠٥
٧١- أبو حيان...ورقة حب منسية	حمد الرميحي	٢٠٠٥

٧٢- تطور التأليف في علمي العروض والقوافي	د. أنور أبوسويلم / د. مريم النعيمي	٢٠٠٥
٧٣- أحزان كبيرة	أمير تاج السر	٢٠٠٥
٧٤- الديوان الشعبي	عيد بن صلهام الكبيسي	٢٠٠٥
٧٥- ذاكرة الذخيرة	علي بن خميس المهندي	٢٠٠٦
٧٦- تجليات القص مع دراسة تطبيقية في القصة القصيرة	باسم عبود الياسري	٢٠٠٦
٧٧- سمط الدهر "قراءة في ضوء نظرية النظم"	د. أحمد سعد	٢٠٠٦
٧٨- كان يا ما كان	خولة المناعي	٢٠٠٦
٧٩- الظل والهجير "نصوص مسرحية"	د. حسن رشيد	٢٠٠٦
٨٠- الرواية والتاريخ	مجموعة مؤلفين	٢٠٠٦
٨١- وجوه متشابهة "قصص قصيرة"	خليفة عبد الله الهزاع	٢٠٠٦
٨٢- المسرح والمدينة	د. يونس لوليدي	٢٠٠٦
٨٣- الأعمال الشعرية الكاملة (ج٢)	د. زكية مال الله	٢٠٠٦
٨٤- الدفتر الملون الأوراق	حصة العوضي	٢٠٠٦
٨٥- الظل وأنا	نسرين قفة	٢٠٠٦
٨٦- حقيبة سفر	صفاء العبد	٢٠٠٦
٨٧- مسرحيات قطرية (أمجاد يا عرب - هلو Gulf)	غانم السليطي	٢٠٠٦
٨٨- العالم وتحولاته (التاريخ - الهوية - العولمة)	د. إسماعيل الربيعي	٢٠٠٦
٨٩- موال الفرح والحزن والفيلة «نصان مسرحيان»	حمد الرميحي	٢٠٠٦
٩٠- حكاية جدتي	مريم النعيمي	٢٠٠٦
٩١- صورة المرأة في مسرح عبد الرحمن المناعي	إمام مصطفى	٢٠٠٦
٩٢- موال الفرح والحزن والفيلة «مترجم فرنسي»	حمد الرميحي	٢٠٠٧
٩٣- ديوان ابن فرحان	حسن حمد الفرحان	٢٠٠٧
٩٤- الفن التشكيلي القطري... تتابع الأجيال	د. خالد البغدادي	٢٠٠٧
٩٥- دراسة في الشعر النبطي	حمد حسن الفرحان النعيمي	٢٠٠٧
٩٦- بداية أخرى «مترجم إلى الإنجليزية»	فاطمة الكواري	٢٠٠٧

٩٧- **وجع امرأة عربية، مترجم إلى الإنجليزية،**	د. كلثم جبر	٢٠٠٧
٩٨- **الخيل رياضة الآباء والأجداد**	صلاح الجيدة	٢٠٠٧
٩٩- **النقد بين الفن والأخلاق، حتى نهاية القرن الرابع الهجري**	د. مريم النعيمي	٢٠٠٨
١٠٠- **وداع العشاق**	حسين أبوبكر المحضار	٢٠٠٨
١٠١- **الوزة الكسولة**	لطيفة السليطي	٢٠٠٨
١٠٢- **المهن والحرف والصناعات الشعبية**	خليفة السيد محمد المالكي	٢٠٠٨

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٥٢٢/ ٢٠٠٨
الرقم الدولي (ردمــك): ٥-٣٨-٨٢-٩٩٩٢١



تليفون : ٤٤١٥٤١٤ - ٤٣٦٢٤٧٦ - فاكس : ٤٤٣٣٧٤٧ - ص.ب : ٣٠٨١ - الدوحة - قطر
Tel.: 4415414 - 4362476 - Fax : 4433747 - P.O. Box: 3081 - DOHA-QATAR



إصدارات إدارة الثقافة والفنون
قسم الدراسات والبحوث
قطر - الدوحة ٢٠٠٨